



جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة القادسية- كلية الإدارة والاقتصاد
قسم المحاسبة

**قياس أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (13) على قيمة الشركة
دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية المدرجة في سوق
العراق للأوراق المالية**

رسالة ماجستير مقدمة الى
مجلس كلية الإدارة و الاقتصاد في جامعة القادسية
و هي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في
علوم المحاسبة

من قبل الطالب
عبد الكريم عبد الكاظم عبد الرضا

بإشراف
ا.د. قاسم محمد عبدالله البعاج

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا فِي الْمَجَالِسِ فَافْسَحُوا
يُفْسِحِ اللَّهُ لَكُمْ وَإِذَا قِيلَ انشُرُوا فَانشُرُوا يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ
وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾

صدق الله العلي العظيم

سورة المجادلة / الآية : 11

الاهداء

إلى.....

إلى المعطي بلا ملل... (ربي اوعزني أن اشكر نعمتك التي أنعمت علي
وعلى والدي وأن اعمل صالحاً ترضاه)

إلى المرسل رحمة للعالمين البشير النذير محمد (صلى الله عليه وآله الطيبين
الطاهرين وسلم)

إلى من سكن حبه قلبي وطني الحبيب..... عراق العزة والاباء

إلى من اشتاق اليهما وأتمناهما حاضرين..... أمي وأبي (رحمهما الله)

إلى سند حياتي ومن عانى وعاني... أخوتي وأخواتي حبا واحتراماً

إلى رفيقة حياتي في السراء والضراء..... زوجتي حبا ووفاءً

وإلى أولادي... ميراس وایناس وعباس وحسين عطفاً وأحساناً

إلى الشموع التي أنارت لي طريق العلم والتعلم أساتذتي الأعزاء أعتزازاً واحتراماً

الشكر والامتنان

بسم الله وبالله والحمد لله والشكر لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا (محمد) واله الطيبين الطاهرين وصحبه المنتجبين .

الهي أحمذك وأنت للحمد أهل، على حسن صنيعك لي وسبوغ نعمائك علي وجزيل عطائك عندي، وانعمت علي من نعمتك فقد اصطنعت عندي ما يعجز عنه شكري ولولا إحسانك إلي، ما بلغت إحراز حظي ولا إصلاح نفسي إلا بالتوكل عليك .

يدعوني واجب الوفاء والعرفان أن أسجل عظيم شكري وبالغ امتناني الى رئيس واعضاء لجنة المناقشة ولأستاذي المشرف الاستاذ الدكتور (قاسم محمد عبد الله البعاج) لما أبداه من توجيهات سديدة وآراء علمية رصينة أنضجت هذه الرسالة فجزاه الله عني أفضل الجزاء.

وأقدم بالشكر أ.د. سوسن كريم هويدان الجبوري عميد كلية الإدارة والاقتصاد ورئيس قسم المحاسبة الاستاذ الدكتور ناظم شعلان جبار .

ويقتضي واجب العرفان بالجميل أن أقدم بالشكر والامتنان إلى جميع أساتذة قسم المحاسبة والى من قدم لي عوناً في أثناء إعداد هذا البحث وأخص بالذكر موظفي المكتبة في جامعة القادسية ، وبغداد، والمستنصرية ،والى جميع الموظفين في قسم المحاسبة في كلية الإدارة والاقتصاد، كما اتقدم بالشكر والامتنان الى زملاء رحلة الدراسة لتعاونهم ومواقفهم النبيلة والشكر موصول الى كل من مد لي يد العون والمساعدة في انجاز هذه الرسالة كما واشكر كل من شجعني وتمنى لي النجاح والتوفيق.

وأخيراً أشكر كل من قدم لي عوناً واخص بالذكر الاصدقاء الاعزاء أ.د. حامد كاظم متعب الشيباوي و أ.د. كريم عبد الحسين الجابر والتمس العذر لمن فاتني شكرهم سائل المولى العزيز القدير أن يجزيهم عني خيراً.

المستخلص

في ظل التوجه العالمي لتبني المعايير المحاسبية الدولية التي تعتمد نموذج القيمة العادلة في القياس المحاسبي ودعم الهيئات المحاسبية الدولية الداعمة لهذا التوجه ، وفي ظل حقيقة وجود قصور في استخدام التكلفة التاريخية التي استخدمت لعدة عقود من الزمن بوصفها مبدأ أساساً للقياس المحاسبي يستمر البحث عن مقاييس محاسبية دولية ومنها مقياس القيمة العادلة وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي (13) . يهدف موضوع الرسالة ترسيخ مفهوم القيمة العادلة والتعرف على أهم التحديات التي تواجه عملية تطبيقها ، والتعرف على معيار الإبلاغ المالي الدولي (13) ودوره في تطبيق القيمة العادلة في البيئة المحلية العراقية وبالتالي إمكانية استخدامه في تحديد قيمة الشركة .

ولغرض تحقيق هدف الدراسة تم اعتماد المنهج التحليلي للبيانات والمعلومات التي تم الحصول عليها من قبل الباحث من خلال اجراء المقابلات مع عدد من مدراء المصارف والاقسام في عينة من المصارف العراقية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية , ومن ثم تحليلها باعتماد بعض الاساليب المالية الكمية . توصلت الدراسة الى جملة من الاستنتاجات التي كان ابرزها وجود علاقة تأثير للمحاسبة على القيمة العادلة وفقا لمعيار الإبلاغ المالي الدولي (13) على قيمة الشركة في المؤسسات المالية ، اعتماد القياس للقيمة العادلة وفقا لمعيار الإبلاغ المالي الدولي 13 في تحديد قيمة المحاسبة تكون اكثر قابلية للاعتماد على غيرها من المقاييس المحاسبية . من اهم التوصيات التي يوصي بها الباحث ضرورة الاهتمام بالتطبيق الفعلي لمفهوم القيمة العادلة وذلك للمميزات التي يتمتع بها للقياس والافصاح المحاسبي وبسبب تفضيلها على التكلفة التاريخية ، كذلك اوصت ضرورة اعادة النظر بالقواعد المحاسبية العراقية وتحديثها بما يتوافق مع معايير المحاسبة المالية الدولية لاسيما في القطاع المصرفي لكونه من اهم القطاعات المؤثرة في اقتصاد البلد .

الكلمات الدلالية: القيمة العادلة ، قيمة الشركة

قائمة المحتويات

رقم الصفحة	التفاصيل
أ	الآية
ب	الاهداء
ج	الشكر والامتنان
د	المستخلص
هـ	قائمة المحتويات
و	قائمة الجداول
ز	قائمة الاشكال
ح	قائمة الملاحق
1-2	المقدمة
4-18	الفصل الاول : منهجية البحث و دراسات سابقة
4-7	المبحث الاول : منهجية البحث
8-18	المبحث الثاني : دراسات سابقة
20-69	الفصل الثاني : الاطار المفاهيمي
20-47	المبحث الاول : القيمة العادلة
48-62	المبحث الثاني : قيمة الشركة
63-69	المبحث الثالث : تأثير القيمة العادلة على قيمة الشركة
71-91	الفصل الثالث : الجانب التطبيقي
71-72	المبحث الأول : بيانات ومعلومات عن المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية عينة البحث
73-77	المبحث الثاني : قياس القيمة العادلة وفقا لمعيار الإبلاغ المالي الدولي 13 للمصارف عينة الدراسة
78-91	المبحث الثالث : قياس قيمة الشركة للمصارف عينة الدراسة
93-96	الفصل الرابع : الاستنتاجات والتوصيات
93-94	المبحث الأول : الاستنتاجات
96-95	المبحث الثاني : التوصيات
98-109	قائمة المصادر
	قائمة الملاحق

قائمة الجداول

رقم الصفحة	العنوان	رقم الجدول
74	قياس القيمة العادلة وفقا لمعيار الابلاغ المالي الدولي 13 في مصرف المنصور للاستثمار	1
74	قياس القيمة العادلة وفقا لمعيار الابلاغ المالي الدولي 13 في مصرف بغداد	2
75	قياس القيمة العادلة وفقا لمعيار الابلاغ المالي الدولي 13 في مصرف (الخليج)	3
76	قياس القيمة العادلة وفقا لمعيار الابلاغ المالي الدولي 13 في مصرف الاهلي	4
77	المقارنة بين المصارف عينة الدراسة	5
78	قياس قيمة الشركة في مصرف المنصور للاستثمار	6
79	قياس قيمة الشركة في مصرف بغداد	7
80	قياس قيمة الشركة في مصرف الخليج	8
82	قياس قيمة الشركة في مصرف الاهلي	9
83	قياس الارتباط لمصرف المنصور بين القيمة العادلة وقيمة الشركة	10
84	قياس الانحدار لمصرف المنصور وفقا لمعامل (F)	11
84	قياس الانحدار لمصرف المنصور وفقا لمعامل (T)	12
85	قياس الارتباط لمصرف بغداد بين القيمة العادلة وقيمة الشركة	13
86	قياس الانحدار لمصرف بغداد وفقا لمعامل (F)	14
86	قياس الانحدار لمصرف بغداد وفقا لمعامل (T)	15
87	قياس الارتباط لمصرف الخليج بين القيمة العادلة وقيمة الشركة	16
88	قياس الانحدار لمصرف الخليج وفقا لمعامل (F)	17
88	قياس الانحدار لمصرف الخليج وفقا لمعامل (T)	18
89	قياس الارتباط لمصرف الاهلي بين القيمة العادلة وقيمة الشركة	19
90	قياس الانحدار لمصرف الاهلي وفقا لمعامل (F)	20
90	قياس الانحدار لمصرف الاهلي وفقا لمعامل (T)	21

قائمة الاشكال

رقم الصفحة	العنوان	رقم الشكل
34	الأفق الزمني لنموذج النمو المتعدد لمقسوم الأرباح النقدي	1
43	تسلسل اصدار معيار الابلاغ المالي الدولي 13	2
65	عناصر معيار الابلاغ المالي الدولي 13 فيما يتعلق بالقيمة العادلة	3

إقرار المشرف العلمي

أشهد إن إعداد هذه الرسالة الموسومة بـ " قياس اثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (13) على قيمة الشركة " ، التي قدمها طالب الماجستير عبد الكريم عبد الكاظم عبد الرضا العمراني قد جرى إعدادها تحت إشرافي في جامعة القادسية- كلية الإدارة والاقتصاد-(قسم المحاسبة)، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في علوم المحاسبة ولأجله وقعت.

التوقيع:
المشرف العلمي
أ.د. قاسم محمد عبدالله البعاج
2021 / /

توصية لجنة الدراسات العليا
بناءً على توصية الاستاذ المشرف، أرشح هذه الرسالة للمناقشة.

التوقيع:
أ.د. ناظم شعلان جبار
رئيس لجنة الدراسات العليا / قسم المحاسبة
2021 / /

توصية رئيس قسم المحاسبة
بناءً على توصية رئيس لجنة الدراسات العليا، أرشح هذه الرسالة للمناقشة.

التوقيع:
أ.د. ناظم شعلان جبار
رئيس قسم المحاسبة
2021 / /

إقرار المقوم اللغوي

أشهد أن رسالة الماجستير الموسومة " قياس اثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (13) على قيمة الشركة " ، التي قدمها طالب الماجستير عبد الكريم عبد الكاظم عبد الرضا العمراني الى قسم المحاسبة - كلية الإدارة والاقتصاد جامعة القادسية قد تم مراجعتها من قبلي لغوياً وتصحيح ما ورد فيها من اخطاء لغوية وأصبحت سليمة من الناحية.. ولأجله وقعت.

الخبير اللغوي

م. د جعفر طالب كريم

كلية الإدارة والاقتصاد - قسم المحاسبة / جامعة القادسية

التاريخ / / 2021

المقدمة

بسبب التطور والتغيير الذي حصل في البيئة الاقتصادية والمحاسبية وارتفاع حجم الأعمال واتجاه العالم نحو العولمة وظهور شركات كبرى من مختلف الجنسيات والانفتاح الاقتصادي بين الدول أدى ذلك كله إلى ضغوطات والتأثير على بعض المبادئ التي تقوم عليها مهنة المحاسبة ومن هذه المبادئ مبدأ التكلفة التاريخية الذي يتجاهل الاختلاف بالأسعار من فترة إلى أخرى , مما يؤدي إلى عدم دقة المعلومات التي يستخدمها المستثمرون في اتخاذ القرارات , وبسبب هذه الأحداث بدأ الاهتمام بطرق محاسبية جديدة للقياس المحاسبي وهي المحاسبة عن القيمة العادلة التي تكون أكثر موثوقية من الكلفة التاريخية وفقا للظروف السائدة بما يحقق ملاءمة وموثوقية ودقة البيانات المالية المنشورة , الأمر الذي دفع الجهات المهنية المتخصصة إلى إصدار معايير محاسبية تلبي الاحتياجات المستمرة التي تتوافق مع التطور على الصعيد المالي الدولي والتي شكلت بمضمونها محاسبة القيمة العادلة. ان قياس القيمة العادلة للموجودات الثابتة حاليا يشكل مشكلة مزمنة ، فالجدل قائم فيما يتعلق بموضوع القياس المحاسبي ونتيجة لذلك تنبع أهمية الاطلاع على المعايير المحاسبية الحديثة والموجه نحو القيمة العادلة للوقوف على الاسباب التي ادت الى ذلك التوجه واستنباط الآثار التي تنعكس على مستخدمي المعلومات المالية ، اذ ان اكثر هذه المعلومات المالية تكتنفها الكثير من العيوب والتقديرات التي تجعلها اقل موثوقية . وتوجد فجوة بين العديد من المعايير المحاسبية الدولية والقواعد المحاسبية بشأن تدقيق والافصاح على اساس القيمة العادلة لذا توجد ضرورة لتعديل وتبني القياس والافصاح على اساس القيمة العادلة في ظل معيار الابلاغ المالي الدولي 13.

وتضمنت الدراسة الحالية أربعة فصول , اذ تضمن الفصل الاول مبحثين كان المبحث الاول منها لمنهجية البحث ، اما المبحث الثاني فتضمن عرضا للدراسات السابقة العربية منها والاجنبية ، اما الفصل الثاني فتضمن عرضاً للآثار المفاهيمية من خلال ثلاثة مباحث اذ خصص المبحث الاول للقيمة العادلة في حين تضمن المبحث الثاني عرضاً لقيمة الشركة وتضمن المبحث الثالث العلاقة بين القيمة العادلة وفقا لمعيار الابلاغ المالي الدولي IFRS13 وقيمة الشركة ، اما الفصل الثالث فهو الجانب التطبيقي للبحث وتكون من ثلاثة مباحث تناول المبحث الاول نبذة تعريفية عن

المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية عينة الدراسة والمبحث الثاني قياس القيمة العادلة وفقا لمعيار الإبلاغ المالي الدولي 13 للمصارف عينة الدراسة والمبحث الثالث قياس قيمة الشركة للمصارف عينة الدراسة من خلال عرض وتحليل البيانات والمعلومات التي تم الحصول عليها من خلال عينة البحث , اما الفصل الرابع فقد تضمن مبحثين تم تخصيص المبحث الاول لاهم الاستنتاجات التي تم التوصل اليها والمبحث الثاني اهم التوصيات التي يوصي بها الباحث .

الفصل الاول

منهجية البحث و دراسات سابقة

المبحث الاول : منهجية البحث

المبحث الثاني : دراسات سابقة

المبحث الاول

منهجية البحث

يهتم المبحث الاول بمنهجية البحث التي تعد الموجة الاساس له , وهي خطوات متسلسلة من حيث طبيعتها المعرفية والميدانية وما تضيفه من اهمية في الجانب النظري والميداني للبحث . تم تناول منهجية البحث من خلال توضيح وتبيان مشكلة البحث ، اهميته , اهدافه , فرضياته، منهجه في الجانب العملي , استعراض وسائل وطرق جمع البيانات والمعلومات التي تهتم بالبحث ، الحدود الزمانية والمكانية ، مجتمع وعينة البحث وكالاتي:

اولا : مشكلة البحث :

في ظل تسارع التوجه العالمي والتطورات الاقتصادية والاجتماعية وازدياد حركة الأعمال الدولية وظهور الشركات متعددة الجنسية ونمو أسواق المال العالمية تطلب وجود نوع من المقاييس المحاسبية الدولية التي تساعد على تضيق مجالات الاختلاف والتنوع في المعالجات المحاسبية وطرق القياس المتبعة . تأسيسا على ذلك فقد ظهرت الحاجة إلى وجود معايير محاسبية موحدة يمكن تطبيقها على المستوى الدولي مما يؤدي إلى زيادة ثقة المستثمرين في مصداقيتها وتم اعتماد منهج القيمة العادلة في القياس المحاسبي بدلا من مقياس التكلفة التاريخية التي استخدمت لعدة عقود من الزمن بوصفها مبدأ أساساً للقياس المحاسبي . ان تطبيق مقياس القيمة العادلة يواجه العديد من التحديات والصعوبات من الناحية العلمية والعملية وعليه يمكن صياغة مشكلة البحث على شكل التساؤلات الاتية :

- ما تأثير استخدام المحاسبة عن القيمة العادلة في قيمة الشركة المتمثلة بعينة من المصارف العراقية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية ؟
- هل توجد مشاكل وعقبات تواجه تطبيق محاسبة القيمة العادلة لدى المصارف العراقية المسجلة في سوق الاوراق المالية العراقية ؟
- هل هناك امكانية لتطبيق معيار القيمة العادلة تكون ملائمة للبيئة المحلية العراقية ومنها قطاع المصارف ؟
- ما مدى مواكبة المصارف التجارية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية عينة البحث لأسلوب القياس وفق القيمة العادلة ؟

ثانيا : اهمية البحث :

1. تبيان تبني معايير المحاسبة الدولية التي تعتمد نموذج القيمة العادلة في القياس ومواكبة التوجه الدولي الهيئات الدولية المشرفة على اسواق المال العالمية .
2. القاء الضوء على جدوى استعمال القيمة العادلة في القياس المحاسبي لما يتمتع به هذا القياس من قدرة على اظهار معلومات عن القيمة الحقيقية للوحدة الاقتصادية وبما يوفر قاعدة اساسية يستند اليها في اتخاذ القرارات الاقتصادية الصحيحة .
3. بين البحث على ضرورة توفير مستلزمات التطبيق العملي لاستعمال مقياس القيمة العادلة ومنها تطوير سوق المال واصدار التشريعات اللازمة.
4. بيان اهم المشكلات والمعوقات التي تواجه تطبيق محاسبة القيمة العادلة لدى المصارف العراقية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية مجتمع البحث.
5. يستمد البحث اهميته من خلال النتائج المتوقعة الوصول اليها تكون ذات فائدة علمية ومهنية لأصحاب الشأن من المعنيين في المصارف الحكومية عينة الدراسة .
6. يعد البحث مساهمة متواضعة في رفد المكتبة العراقية والباحثين بهدف زيادة التراكم المعرفي في مجال متغيرات البحث .

ثالثا : اهداف البحث :

1. تقديم عرض مفاهيمي لمقياس القيمة العادلة ومفهوم قيمة الشركة .
2. ترسيخ مفهوم القيمة العادلة وخصائصه وطرائق قياسه في أذهان المهتمين في حقل المحاسبة و الزبائن في مجال الأوراق المالية.
3. إظهار تأثير المحاسبة عن القيمة العادلة بوصفها أسلوباً للقياس في تحديد قيمة الشركة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية ومنها معيار الإبلاغ المالي الدولي 13.
4. الوصول الى اساليب وطرق ذات موثوقية ومصداقية لقياس القيمة العادلة تكون ملائمة للبيئة المحلية العراقية .
5. تأكيد مدى الحاجة الملحة لاستخدام مقياس القيمة العادلة في تقدير القيمة السوقية للشركات ويجاد موقع تنافسي لها في السوق المحلية منها او الدولية .
6. تبيان دور معيار القيمة العادلة في توفير البيانات والمعلومات التي تخدم احتياجات المستخدمين والمستثمرين والاطراف الاخرى كافة .

رابعاً : فرضيات البحث :

تكمن فرضية البحث في الإجابة على التساؤلات الآتية:

1. إمكانية قياس احتساب معيار القيمة العادلة وفقاً لمعيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 13 في الشركات العراقية .
2. يوجد تفاوت في تطبيق معيار القيمة العادلة وفقاً لمعيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 13 بين المصارف الحكومية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية عينة البحث .
3. هنالك تأثير إيجابي واضح لعملية تعديل الموجودات من الكلف التاريخية إلى الكلف المعدلة على القيمة السوقية للشركة من خلال سعر السهم الواحد .
4. توجد هنالك علاقة معنوية وذات دلالة احصائية بين القيمة المعدلة وفقاً لمعيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 13 وقيمة الشركة السوقية.
5. يوجد هنالك أثر معنوي وذو دلالة احصائية بين القيمة المعدلة وفقاً لمعيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 13 وقيمة الشركة السوقية .

خامساً : منهج البحث :

اعتمد الباحث في إجراء هذا البحث على المنهج التحليلي في تناول مشكلة البحث وإثبات فرضياتها تحقيقاً لأهداف البحث من خلال استعراض الأدبيات النظرية ذات العلاقة بالقيمة العادلة وقيمة الشركة , إذ قام الباحث بالإطلاع على أسس القياس المحاسبي المختلفة وفقاً لمعيار الإبلاغ المالي الدولي 13 والمقارنة بينهما وتحديد أوجه الاختلاف بينهما بالإضافة إلى الإطلاع على الدراسات البحثية المرتبطة بالقياس والإفصاح على أساس القيمة العادلة , ومزاياه بالمقارنة مع الكلفة التاريخية.

سادساً : وسائل وطرق جمع البيانات والمعلومات :

اعتمد البحث بشقيه النظري والميداني على عدد من الأدوات في عملية جمع البيانات والمعلومات المطلوبة :

1. **الإطار النظري :** اعتمد الباحث على إسهامات بعض الباحثين والكتاب والتي تم الحصول عليها من خلال الكتب والمقالات المنشورة في المجالات العلمية المحكمة ورسائل

- الماجستير واطارح الدكتوراه العربية منها والاجنبية ذات الصلة بموضوع البحث ،
بالإضافة إلى مختلف المواقع الالكترونية الرسمية وذات المصادقية العالية.
2. **الجانب الميداني** : اعتمد الجانب الميداني على ما يأتي:
- أ- **المقابلات الشخصية** : تم اجراء العديد من المقابلات الشخصية مع القيادات والعاملين في عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية .
- ب- **الملاحظة والحضور الميداني** وتوجيه الاسئلة بصورة غير مباشرة للعاملين والزبائن للمصارف عينة البحث لأخذ فكرة عن مدى تطبيق استخدام المحاسبة عن القيمة العادلة والتعرف على الايجابيات والسلبيات التي تعيق عملية التطبيق .

سابعا : حدود البحث :

1. **الحدود المكانية** : تمثلت الحدود المكانية للبحث من خلال اختيار عينة قسدية من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية (مصرف المنصور للاستثمار, مصرف بغداد , مصرف الخليج التجاري , مصرف الاهلي العراقي)
2. **الحدود الزمانية** : امتد البحث طيلة الفترة من 2014 ولغاية 2019 .
3. **الحدود الموضوعية** : حدد البحث بمتغيرين معرفين هما القيمة العادلة وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي 13 ومتغير قيمة الشركة .

المبحث الثاني

دراسات سابقة

الدراسات السابقة هي احد المرتكزات الفكرية الاساسية التي يستند اليها أي بحث في بناء نموذج . تم التركيز في هذا المبحث على عدد من الدراسات السابقة العربية منها والاجنبية ذات الصلة بمتغيرات البحث وهي المحاسبة عن القيمة العادلة وفقا لمعايير المحاسبة الدولية و قيمة الشركة والتي لها الاثر الكبير في اثناء الجانب النظري والتحليلي للبحث من خلال ما تطرق اليه الباحثون السابقون .

اولا : الدراسات التي تناولت متغير المحاسبة عن القيمة العادلة

سوف يتم تناول الدراسات السابقة التي تناولت المحاسبة عن القيمة العادلة ومنها الدراسات العربية والدراسات الاجنبية .

1. الدراسات العربية :

البحث الاول :

اسم الباحث والسنة	الكرعاوي , محمد سلمان داوود , 2019
عنوان البحث	القياس بالقيمة العادلة لتحسين شفافية الإبلاغ المالي وتأثيره في دعم القرارات الاستثمارية .
مشكلة البحث	كيفية تطبيق أساليب القياس بالقيمة العادلة Fair Value وفقا لمعيار الابلاغ المالي الدولي IFRS 13 في عينة من المصارف المدرجة بسوق العراق للأوراق المالية.
اهداف البحث	توضيح تأثير القياس المحاسبي بالقيمة العادلة وامكانية تطبيقها في الوحدات الاقتصادية العراقية بالاعتماد على الطرائق والاساليب التي قدمتها معايير المحاسبة الدولية .
عينة البحث	اراء عينة من المستثمرين في مصرف بغداد ومصرف الخليج التجاري .
منهج البحث	توزيع الاستبانة لبيان تأثير القياس بالقيمة العادلة في القرارات الاستثمارية
اهم الاستنتاجات	وجود علاقة تأثير قوية بين القياس بالقيمة العادلة والقرارات الاستثمارية

اهم التوصيات	ضرورة التوجه إلى القياس بالقيمة العادلة بوصفه مطلباً رئيساً في إثبات معالجة الأحداث والعمليات المالية في الوحدات الاقتصادية العراقية .
--------------	--

البحث الثاني :

اسم الباحث والسنة	تاج , موسى بكاري , 2018
عنوان البحث	أثر القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة على جودة القوائم المالية .
مشكلة البحث	مدى تأثير القياس المحاسبي بالقيمة العادلة على جودة القوائم المالية بالنسبة لعينة الدراسة .
اهداف البحث	تبيان أثر القياس المستند للقيمة العادلة على جودة القوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية .
عينة البحث	اشتملت عينة الدراسة على 57 فرداً من مجتمع الدراسة .
منهج البحث	المنهج الوصفي التحليلي
اهم الاستنتاجات	استخدام منهج القيمة العادلة يمكن مستخدميها في تنبؤ الاحداث المختلفة في المؤسسات الاقتصادية .
اهم التوصيات	ضرورة تفعيل القوانين والتشريعات التي تنص على تطبيق المحاسبة وفق القيمة العادلة

البحث الثالث :

اسم الباحث والسنة	الطويل , عصام محمد, 2017
عنوان البحث	آراء مستخدمي القوائم المالية عن مدى تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 13 في البنوك التجارية العاملة في فلسطين
مشكلة البحث	تواجه القيمة العادلة ضمن معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 13 صعوبات في تطبيقها في البنوك التجارية العاملة في فلسطين
اهداف البحث	التعرف على آراء مستخدمي القوائم المالية عن مدى تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 13 في البنوك التجارية العاملة في فلسطين .
عينة البحث	بلغت 50 موظفاً من العاملين في البنوك التجارية في فلسطين .
منهج البحث	المنهج الوصفي الاستقرائي

يؤدي استخدام القيمة العادلة إلى إظهار المعلومات المالية بشكل أكثر منفعة للمستثمرين في سوق الأوراق المالية .	اهم الاستنتاجات
ضرورة متابعة التحسينات والتعديلات التي يقوم بها مجلس معايير المحاسبة الدولية فيما يتعلق بالقياس والافصاح المحاسبي باستعمال القيمة العادلة.	اهم التوصيات

2. البحوث الاجنبية

البحث الاول :

El-fakki , Alfatih Alamin Abdalrahim and Hammad , Suleiman Musa Elzain , 2015	اسم الباحث والسنة
The Impact of the Application of Fair Value Accounting on the Quality of Accounting Information. أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على جودة المعلومات المحاسبية	عنوان البحث
ما مدى تأثير محاسبة القيمة العادلة على خصائص جودة المعلومات المحاسبية؟	مشكلة البحث
دراسة اشكالية تأثير المحاسبة القيمة العادلة على جودة المعلومات المحاسبية .	اهداف البحث
تكونت عينة البحث من 105 فرد من العاملين في مؤسسات البنوك وشركات الاستثمار.	عينة البحث
المنهج الوصفي والاستقرائي	منهج البحث
هناك علاقة ايجابية بين تطبيق القيمة العادلة وخاصية الملائمة للمعلومات المحاسبية التي تساعد على اتخاذ القرارات .	اهم الاستنتاجات
ضرورة إجراء مقارنة عادلة في تطبيق منهج القيمة العادلة على مستوى المؤسسة لعدة فترات ومع شركات مماثلة لنفس الفترة.	اهم التوصيات

البحث الثاني :

Ghafeer , Nour Aldeen M. and Abdul Rahman , Abdul Aziz A. ,2014	اسم الباحث والسنة
The Impact of Fair Value Measurements on Income Statement IFRS 13 . تأثير قياس القيمة العادلة على بيان الدخل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 13	عنوان البحث
تكمن مشكلة الدراسة في كيفية الانتقال من القياس وفق التكلفة التاريخية نحو القياس بالقيمة العادلة .	مشكلة البحث
هدفت الدراسة إلى مناقشة مشكلة القياس المحاسبي وأثره على جدول حسابات النتائج وضرورة الانتقال نحو القيمة العادلة مما يجعل المعلومات المقدمة ذات أهمية بالنسبة لمستخدمي هذه المعلومات .	اهداف البحث
استمارة الاستبانة في شركات التأمين .	عينة البحث
المنهج الوصفي التحليلي	منهج البحث
هناك فرق كبير بين جدول حسابات النتائج باستخدام مقياس القيمة العادلة ومقياس التكلفة التاريخية .	اهم الاستنتاجات
ضرورة الحفاظ على استمرارية تطبيق مدخل القيمة العادلة ومتابعة الحالات والتطورات في المعايير الدولية .	اهم التوصيات

البحث الثالث :

Shaffer , Sanders , 2010	اسم الباحث والسنة
Fair Value Accounting is a Villain or Innocent Victim? Exploring the Links between Fair Value Accounting Bank Regulatory Capital and the Recent Financial Crisis. محاسبة القيمة العادلة ضحية شرير أم بريء؟ استكشاف الروابط بين محاسبة القيمة العادلة لرأس المال التنظيمي للبنك والأزمة المالية الأخيرة.	عنوان البحث
هل المحاسبة عن القيمة العادلة هي سبب الازمة المالية او ضحية بريئة	مشكلة البحث
هدفت الدراسة الى قياس قوة العلاقة بين محاسبة القيمة العادلة وقواعد راس المال التنظيمية من جهة وتأثرها بالأزمة المالية من جهة اخرى.	اهداف البحث
عينة من البنوك الامريكية الكبيرة .	عينة البحث
دراسة تحليلية للبيانات المالية التاريخية لبعض البنوك الامريكية الكبيرة.	منهج البحث
لا توجد علاقة واضحة لأغلب البنوك الامريكية الكبيرة بالأزمة المالية وانما تعود لعوامل ضاغطة اخرى غير القياس بالقيمة العادلة .	اهم الاستنتاجات
اعادة التقييم باستخدام معايير القيمة العادلة لما له من تأثير في النتائج المالية لدى بعض البنوك الامريكية .	اهم التوصيات

ثانيا : الدراسات السابقة التي تناولت متغير قيمة الشركة

1. البحوث العربية

البحث الاول :

اسم الباحث والسنة	عبد الزهرة , كرار سليم , 2017
عنوان البحث	ممارسات التحفظ المحاسبي وتأثيرها في تحسين كفاءة القرارات الاستثمارية وتعزيز قيمة الشركة .
مشكلة البحث	ما الاثر المشترك للتحفظ المحاسبي وكفاءة القرارات الاستثمارية في تعزيز قيمة المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية
اهداف البحث	بيان الاثر الفكري والتطبيقي للتحفظ المحاسبي في تعزيز قيمة الشركة .
عينة البحث	18 مصرفاً تجارياً مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية .
منهج البحث	المنهج التحليلي التطبيقي
اهم الاستنتاجات	وجود تباين في التزام المصارف عينة الدراسة بتطبيق التحفظ المحاسبي وتأثير عكسي ضعيف للتحفظ على قيمة الشركة .
اهم التوصيات	ضرورة قيام المصارف بأجراء الاختبارات الدورية المبكرة للحد من انخفاض قيمة الاصول من خلال الاسترشاد بالمعايير المحاسبية الدولية.

البحث الثاني :

اسم الباحث والسنة	مشجل , هاني حميد و بلاسم , صابرين كريم , 2016
عنوان البحث	دور اندماج الاعمال في تعظيم القيمة السوقية لشركات المساهمة الخاصة
مشكلة البحث	عدم تبني الشركات لأساليب النمو الخارجي المتمثلة بالاندماج ودوره الايجابي في تعظيم القيمة السوقية للشركات.
اهداف البحث	تقييم اثر الاندماج على الارباح والقيمة السوقية للشركات .
عينة البحث	شركات الاتصالات المتنقلة اثير وعراقنا
منهج البحث	دراسة تحليلية تطبيقية
اهم الاستنتاجات	ان الاندماج يؤدي إلى ارتفاع قيمة الشركة بعد الاندماج بشكل يفوق مجموع قيم الشركتين المندمجتين قبل الاندماج .

اهم التوصيات	توجيه انظار الشركات الى الاندماج ودورة في تحقيق مزايا مالية تساعد في زيادة كفاءة وفاعلية وتعظيم القيمة السوقية للشركات .
--------------	--

البحث الثالث :

اسم الباحث والسنة	العامري , سعود جايد مشكور , 2000
عنوان البحث	المعايير المستخدمة في تحديد قيمة المنشأة .
مشكلة البحث	اعتماد المعايير الشخصية والمحاسبية والاقتصادية في تقدير قيمة المنشأة التي تستند الى قوة الرغبة في البيع والشراء لدى طرفي البائع والمشتري .
اهداف البحث	تسليط الضوء على المعايير التي تستخدم في تقويم المنشآت بغية تحليلها وتحديد افضلها استخداما .
عينة البحث	منشآت اقتصادية
منهج البحث	الدراسة التحليلية
اهم الاستنتاجات	تحدد قيمة المنشأة من خلال استخدام ثلاثة معايير وهي تتمثل بالمعايير الشخصية والمعايير المحاسبية والمعايير الاقتصادية .
اهم التوصيات	ضرورة قياس قيمة المنشأة من خلال تكامل المعايير الشخصية والمحاسبية والاقتصادية مجتمعا .

2. البحوث الاجنبية

البحث الاول :

اسم الباحث والسنة	Watts , Ross L . and Zuo , Luo , 2012
عنوان البحث	Accounting Conservatism and Firm Value : Evidence from the Global. المحفظة المحاسبية وقيمة الشركة: دليل من العالم.
مشكلة البحث	كيفية قياس اثر التحفظ على قيمة الشركة من خلال تحسين قدرة الاقتراض .

اهداف البحث	اختبار اثر التحفظ المحاسبي على قيمة الشركة خلال الازمة المالية عام 2008 .
عينة البحث	2983 شركة غير مالية في الولايات المتحدة الامريكية .
منهج البحث	استخدام نموذج Basu لقياس التحفظ المحاسبي .
اهم الاستنتاجات	التحفظ يحسن من القدرة الائتمانية للشركة ويحد من ممارسات ادارة الارباح الانتهازية ويعزز من قيمة الشركة.
اهم التوصيات	تحسين قدرة الاقتراض عبر شروط افضل والحد من الانتهازية الادارية في تعزيز قيمة الشركة .

البحث الثاني :

اسم الباحث والسنة	Ammann , Manuel and Oesch , David , Schmid , Markus M. , 2011
عنوان البحث	Corporate governance and firm value :International evidence. حوكمة الشركات وقيمة الشركة : دليل دولي
مشكلة البحث	ما مدى تأثير الحوكمة على مستوى الشركات وقيمة الشركة .
اهداف البحث	بيان اثر العلاقة بين الحوكمة وقيمة الشركة .
عينة البحث	تكونت عينة الدراسة 2300 شركة تجارية من 22 دولة متقدمة صناعيا خلال 5 سنوات .
منهج البحث	دراسة تحليلية تطبيقية .
اهم الاستنتاجات	وجود علاقة ايجابية قوية بين الحوكمة على مستوى الشركات وقيمة الشركة .
اهم التوصيات	ضرورة التحقق من اهمية قيمة الحوكمة والصفات التي توثق السلوك الاجتماعي للشركات بغض النظر عما اذا كانت الصفات هي تعبر بشكل فردي او مجتمعة على قيمة الشركة .

البحث الثالث :

Chowdhury ,Anup and Chowdhury ,Suman Paul , 2010	اسم الباحث والسنة
Impact of capital structure on firm's value: Evidence from Bangladesh. تأثير هيكل رأس المال على قيمة الشركة: دليل من بنغلاديش.	عنوان البحث
ادراك الشركات التجارية بان القيمة السوقية للشركة ترتبط ايجابيا بربحية السهم الواحد في السوق .	مشكلة البحث
هدفت الدراسة الى اختبار تأثير هيكل راس المال على قيمة الشركة .	اهداف البحث
77 شركة تجارية عاملة في بنغلادش	عينة البحث
دراسة تحليلية	منهج البحث
توصلت الدراسة الى وجود تأثير لهيكل راس المال على قيمة الشركة	اهم الاستنتاجات
توصي الدراسة بان التغيير في مكونات راس المال ممكن ان تزيد من القيمة السوقية للشركة .	اهم التوصيات

ثالثا : اوجه التشابه بين البحث الحالي و البحوث السابقة

1. التعرف على المعالجات النظرية التي تناولت متغيرات البحث وهما المحاسبة عن القيمة العادلة وفقا لمعايير المحاسبة الدولية وقيمة الشركة والافادة من تلك المعالجات .
2. الافادة من البحوث السابقة في بناء رؤية للباحث حول تحديد مشكلة البحث التي يعاني منها مجتمع وعينة البحث ومستلزمات وضع الاليات والحلول الناجحة لها .
3. الاستفادة في كيفية اعداد المنهجية في البحوث السابقة وطرق واساليب تحليل البيانات والمعلومات في البحث الحالي.
4. البحث الحالي هو محاولة متواضعة ومكاملة لمسيرة البحوث التي سبقتها ذات الصلة بموضوع البحث مع محاولة تلافي بعض القصور ان وجدت .

5. اختيار مجتمع وعينة البحث المتمثل بمجموعة من المصارف التجارية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية اذ كانت مجالاً مناسباً وخصباً لتطبيق متغيرات البحث والوصول الى بعض النتائج التي تخص مجتمع وعينة البحث .

رابعاً : اهم ما يميز البحث الحالي عن البحوث السابقة

1. استخدم الباحث الجانب التحليلي للبيانات والمعلومات لعينة من المصارف المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية في تبيان العلاقة بين متغيري البحث المحاسبة عن القيمة العادلة و قيمة الشركة عكس ما اعتمده غالبية الباحثين في استخدام استمارة الاستبيان لتبيان العلاقة بين متغيرات البحث
2. يعكس البحث الحالي توجهات جميع العاملين في المصارف المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية عينة البحث في ترسيخ مفهوم القيمة العادلة وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 13 والتعرف على الصعوبات التي تواجه تطبيقه والاختذ به .
3. تميز هذا البحث في استخدامه الاسلوب التحليلي بكل شفافية للبيانات والمعلومات التي تم الحصول عليها من مجتمع وعينة البحث لتبيان تأثير متغير القيمة العادلة وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية على متغير قيمة الشركة .
4. تطرق بعض البحوث السابقة المذكورة الى متغير المحاسبة عن القيمة العادلة لكنها لم تنطرق الى تأثيرها في تعظيم قيمة الشركة .
5. على الرغم من أوجه الاختلاف بين البحث الحالي والبحوث السابقة المذكورة الا انه لم يفوت الباحث ذكر مقدار الاستفادة التي قدمتها تلك البحوث شأنه شأن الباحثين الذين سبقوه .

خامساً : مجالات الاستفادة من البحوث السابقة

1. أسهمت بعض البحوث السابقة في إثراء الجانب النظري لمتغيرات البحث الحالي .
2. الاطلاع على العديد من المصادر والمراجع العلمية وبعض رسائل الماجستير واطاريح الدكتوراه التي لم يتسن للباحث الاطلاع عليها وأثره علمياً .
3. أسهمت البحوث السابقة في كيفية صياغة واعداد منهجية البحث الحالي .
4. أسهمت البحوث السابقة المذكورة في الاطلاع ومعرفة الافكار والدراسات الحديثة ذات الصلة بمتغيرات البحث .

5. تعد البحوث السابقة نقطة انطلاق للباحث وحافزا له في اكمال مسيرته العلمية والانطلاق نحو المستقبل في سبر اغوار المعرفة الفكرية فيما يخص عنوان البحث .

الفصل الثاني

الاطار المفاهيمي

المبحث الاول : القيمة العادلة

المبحث الثاني : قيمة الشركة

المبحث الثالث : تأثير القيمة العادلة على قيمة الشركة

المبحث الاول

القيمة العادلة

يهدف هذا المبحث إلى تبيان مفهوم واهمية القيمة العادلة وتوضيح اهم المبررات والأهداف لتطبيق القيمة العادلة , كذلك ايجاد طريقة لقياس القيمة العادلة من خلال المقاييس الأكثر ملاءمة في احتساب قيمة الشركة لأن مبدأ الكلفة التاريخية اصبح غير ملائم بسبب المعلومات التي يوفرها وكذلك عدم مواكبته للتطورات الكبيرة في الأسواق المحلية ، وظهور الشركات المتعددة الجنسية , لذا أصبحت الحاجة ملحة لإيجاد بديل لهذا المبدأ أكثر مواكبة لهذه التطورات ، فظهر مبدأ القيمة العادلة .

اولا : مفهوم القيمة العادلة وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي 13

مفهوم القيمة العادلة Fair value هي من المفاهيم الاساسية في القياس المحاسبي ، والتي استخدمت بصورة جلية في مواجهة عدم قدرة مبدأ التكلفة التاريخية في التعبير عن المركز المالي في الوحدات الاقتصادية بالشكل الملائم . لم يتفق العديد من الباحثين والمحاسبين المهنيين على تعريف واحد ومحدد لمفهوم القيمة العادلة أو طريقة معينة في تقديرها والسبب يعود الى وجود العديد من العوامل المؤثرة في القيمة العادلة ، وتأثيرها ايضا على خصائص المعلومات المحاسبية الضرورية في اتخاذ القرارات الاقتصادية ، وقد وردت عدة تعاريف للقيمة العادلة ومنها :

عرف Barth القيمة العادلة بأنها تلك القيمة التي يمكن على أساسها مبادلة أصل ما أو التزام في عملية بيع متوقعة بين كل من البائع والمشتري مع توافر الرغبة الصادقة في إتمام عملية التبادل بينهم (Barth et al,2001: 89) .

مفهوم القيمة العادلة يعني المبلغ الذي يمكن ان تتم به مبادلة الاصول او سداد الالتزام بين اطراف مطلعة وراغبة بالتعامل على اساس تجاري بحت (حمدي , 2003 : 62) .
القيمة العادلة هي القيمة التي يمكن مبادلة الأصل أو تسديد الالتزام بها بين أطراف راغبة في اكمال عملية تبادلية حقيقية وذات معرفة مقبولة (حميدات ، 2004 : 12) .

ان القيمة العادلة هي المبلغ الذي يمكن أن يباع ويشترى به الأصل في عملية تجارية بين طرفين راغبين شرط ان لا تكون في حالة تصفية او في حالة افلاس (دهمش وأبو زر، 2004 : 8) .

في سنة 1936 ذكر ماكس نيل Mac Neal أن التغييرات التي حصلت في عالم الاعمال ، التي تضمنت التوسعات الكبيرة في مجال الاستثمارات أنعكس على وظيفة المحاسبة في الفترات السابقة ، لذا اصبح ضروريا تعريف هؤلاء المستثمرين بالمركز المالي الحالي الحقيقي للوحدة الاقتصادية (الزعبين، 2005: 94).

القيمة العادلة هي تلك القيمة التي يمكن التوصل اليها بين طرفين وفقا لوقت معين وفروض معينة باستخدام طريقة محاسبية معينة تحظى في نهاية الامر بقبول الطرفين (زهرا ن ، 2005 : 12)

يعني مفهوم القيمة العادلة السعر الذي يتم استلامه لأصل معين ، أو دفعه لتحويل التزام معين في معاملة جارية بين طرفين متشاركين في السوق المرجعي للأصل المطلوب (King : 47 ، 2006) .

عرفت القيمة العادلة بانها القيمة التي يمكن بها تبادل الادارة المالية في المعلومات الجارية بين الاطراف الراغبة عدا حالات البيع الاجباري او التصفية (جمعة ، 2007 : 7) .
عرفت القيمة العادلة هي المبلغ الذي يمكن أن يتبادل به بين البائع والمشتري بشرط توفر الدراية الكاملة والرغبة التامة في إتمام تلك الصفقة فيما بينهم . (Nelson , 2007 : 2).

عرفت القيمة العادلة بانها السعر الذي تم استلامه لأصل معين ، أو دفعه لتحويل التزام معين في معاملة منظمة جارية بين طرفين متشاركين في السوق في لحظة تاريخ القياس عندما تكون الأسعار المدرجة في الأسواق النشطة للأصول أو الخصوم متطابقة ومتاحة (Leuz : 3 ، 2009) .

القيمة العادلة هي المبلغ الذي بموجبه تبادل موجودات او تأدية مطلوبات بين جهات راغبة ومطلعة وفي معاملة مباشرة (خوري ، 2009 : 5) .

حددت لجنة المعايير المحاسبية الدولية في الاتحاد الدولي للمحاسبين مفهوم القيمة العادلة من خلال العديد من المعايير التي اصدرتها وهي :

IAS 30 , IAS 32 , IAS 38 , IAS 39 , IAS 40 , IAS 41

المبلغ الذي يمكن مبادلة اصل به أو سداد التزام به بين أطراف مطلعة وراغبة في التعامل على أساس تجاري بحت .

عرفها مجلس المعايير المحاسبية المالية الأمريكي FASB بأنها القيمة التي يمكن تبادل الأداة المالية في المعاملات الجارية بين الأطراف الراغبة والعارفة بخلاف حالات البيع القسري أو في حالة التصفية أو اشهار الافلاس (العبادي , 2010 : 3) .

عرفت القيمة العادلة بأنها المبلغ الذي تتم مبادلة اصل معين به أو تسديد التزام محدد به بين اطراف راغبة في التعامل على اساس تجاري او في اطار متوازن او في ظل ظروف طبيعية او بين طرفين مستقلين (قشلاق , 2011 : 8) .

المبلغ الذي يمكن مقابله استبدال الأصل أو تسوية مطلوبات بين أطراف مطلعة وراغبة في عملية تتم بحسن نية بين أطراف ليست ذات مصلحة (كاظم وعبيس ، 2012 ، 113) .

عرفت القيمة العادلة بأنها المبلغ المستلم من خلال بيع احد الموجودات او المدفوعات لتسديد التزام صفة معينة ومنظمة بين المشاركين الراغبين في السوق في لحظة تاريخ القياس (Ernst & young ifrs,2012:12) .

عرف Tremblay مفهوم القيمة العادلة انها المبلغ الذي يؤخذ بنظر الاعتبار الاتفاق بين اطراف راغبة ومطلعة حول صفقة تجارية بحتة دون أي أكره أي ان الصفة ليست اجبارية (Richard & Catherina ,2014 :2) .

القيمة العادلة هي الثمن أو السعر الذي اتفق الطرفان البائع والمشتري (على تبادل المعاملة به سواء كانت المعاملة شراء أصل أو تسوية التزام ما، على أن يتمتع الطرفان بكامل الحرية والرغبة بالتعامل، وأن القيمة العادلة التي تقوم على صفقات إجبارية أو عمليات بيع اضطرارية (الطويل , 2018 : 370) .

وتوج مجلس معايير المحاسبة الدولية مفهوم القيمة العادلة من خلال اصدار معيار التقرير المالي IFRS 13 على انها السعر الذي سوف يتم استلامه من جراء بيع اصل او السعر الذي سيتم دفعه لنقل التزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس (سعر البيع) (سرور , 2012 : 572) .

من خلال ما ورد أعلاه من اراء الباحثين حول مفهوم القيمة العادلة يرى الباحث بانها المبلغ المستلم من جراء بيع اصل ما في ظل وجود رغبة ومعرفة وقدرة مالية لطرفين هما البائع

والمشتري وبحالة عدم وجود ظروف تمنع عمليتي البيع والشراء كالتصفية او الافلاس . لذا يقوم مفهوم القيمة العادلة على ما يأتي :

1. تتم صفقة التبادل للأصل بين طرفين مستقلين هما البائع والمشتري يسعى كلٌ منهم الى التفاوض وفق افضل الشروط التي يمكن الحصول عليها .
2. تتم الصفقة بين أطراف لديها الرغبة والمعرفة والقدرة المالية وتكون على اطلاع كامل على الحقائق الأساسية ذات العلاقة بالصفقة ودون وجود معلومات ذات صلة بالصفقة لدى طرف على حساب الطرف الاخر .
3. تتم الصفقة في ظل الظروف الطبيعية الاعتيادية . لان الصفقات التي تتم في ظل ظروف التصفية او حالة اشهار الافلاس لا تعبر عن القيمة العادلة لأن البائع يصبح مجبرا على البيع.

ثانيا: اهمية القيمة العادلة

بينت العديد من الدراسات على مستوى الباحثين والكتاب أهمية القيمة العادلة وهي

ما يأتي : (ابراهيم , 2003 : 14) .

1. استخدام نموذج القيمة العادلة في مجال القياس والافصاح المحاسبي أكثر دقة وملاءمة وموثوقية من نموذج الكلفة التاريخية لكونه يقيس قدرة الوحدات الاقتصادية على الاستخدام الأمثل لمواردها وكيفية المحافظة عليها .
2. استخدام نموذج القيمة العادلة في مجال القياس والافصاح المحاسبي يعكس التغييرات في الوضع المالي للمؤسسات الناتجة عن التقلبات في معدل الفوائد ومعدل الاسعار للصرف وأثرها على سعر السهم ، فضلا عن كونه يبين مقدار التغييرات في عائد السهم والمخاطر المرتبطة به .
3. استخدام نموذج القيمة العادلة في مجال القياس والافصاح المحاسبي يقلل من المكاسب المالية الوهمية للأصول المالية ذات النوعية العالية والتي تعد مكاسب حقيقية للمؤسسات .
4. استخدام نموذج القيمة العادلة في مجال القياس والافصاح المحاسبي يطور ويحسن من جودة ودقة وموثوقية المعلومات المتعلقة بحقوق الملكية الواردة في القوائم والتقارير المالية المنشورة للمؤسسات .

5. يتفق مفهوم القيمة العادلة مع مفاهيم المحاسبة الاساسية الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية الامريكية FASB التابع لمعهد المحاسبين الأمريكي AICAP ولاسيما تلك التي اعدت تطبيقا للمعيار رقم 115 الخاص بالاعتراف والقياس ببعض الاستثمارات في الاوراق المالية المتمثلة في الديون او حقوق الملكية .
6. استخدام مدخل القيمة العادلة في مجال القياس والافصاح المحاسبي تساعد المستثمرين على تقييم اداء استراتيجيات المنشآت في ادارة استثماراتهم المالية ولاسيما فيما يتعلق بقيم وتوقيت ودرجة التأكد الخاصة بصافي التدفقات النقدية المستقبلية .

بين (أقسام وصلاح ، 2008 : 113) اهمية القيمة العادلة من خلال ما يأتي :

1. ان المعلومات المتحصلة من القيمة العادلة هي اكثر ملائمة وموثوقية للمستثمرين والمقرضين مقارنة بالمعلومات المتحصلة التكلفة التاريخية .
 2. تعكس مقاييس القيمة العادلة بشكل افضل الوضع المالي للمؤسسة الناشرة لبياناتها المالية.
 3. تسهل بشكل افضل تقييم اداء المؤسسة في الماضي وكذلك توقعاتها للمستقبل .
- تكمّن اهمية القيمة العادلة في بعض النقاط المهمة الآتية (خوري , 2009 : 33) وهي :

1. بشكل عام يعتقد المستثمرون أن محاسبة القيمة العادلة تزيد من شفافية الافصاح المالي وتسهل عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية .
2. لا يوجد دور للفشل لمحاسبة القيمة العادلة الذي اصاب الاوضاع المالية للبنوك الأمريكية في عام 2008 .
3. فشل البنوك في الولايات المتحدة الامريكية كان نتيجة خسائر متراكمة للتسهيلات الائتمانية وتعلق بنوعية الموجودات .

وتبرز أهمية القيمة العادلة في الآتي (خوري ، 2007 : 16) (النجار ، 2013 : 469) (Palea ,2013:15) (Laux &Leuz , 2009:830) .

1. تعكس القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات ظروف السوق الحالية ، وبالتالي توفر المعلومات في الوقت المناسب مما يفود الى زيادة الشفافية.

2. إن محاسبة القيمة العادلة لا تتناول فقط تسجيل اقتناء الموجودات بل تبحث في ابعدها من ذلك ، وهي المخاطر المالية الناجمة عن الاحتفاظ بها وهي مخاطر اقتصادية ناشئة عن التقلبات في القيمة السوقية .

3. إن المستثمرين يتطلعون إلى المعلومات المالية من منظور استثماري عالمي واسع ولهذا السبب كان في المهم استخدام معايير محاسبية متعارف عليها دولياً في إعدادها وفي الوقت الذي تعد فيه الأسواق المالية آلية هامة في تطوير الاقتصاد الوطني فإنه يمكن الوقوف على أهمية العلاقات المتداخلة بين محاسبة القيمة العادلة والأسواق المالية.

4. تؤدي محاسبة القيمة العادلة دوراً في تدعيم الشفافية في الاقتصاد من خلال تحديد متطلبات ضرورية للإفصاح والعرض للمعلومات المالية تماماً كما تضع متطلبات محددة للاعتراف والقياس للمعلومات المالية .

1. استخدام معيار القيمة العادلة هو أكثر ملاءمة في عملية اتخاذ القرارات وإجراء التحليلات المالية وتعد أساساً مهماً للتنبؤ بنتائج الأعمال والتدفقات النقدية .

2. يؤدي الأخذ بمعيار القيمة العادلة إلى زيادة الرفع المالي في أوقات الرخاء ، وهذا يؤدي بدوره إلى زيادة فاعلية الأسواق.

3. أثبتت بعض الدراسات أن تطبيق القيمة العادلة بأخذها مؤشرات السوق بعين الاعتبار تؤدي إلى تخفيف حدة وتداعيات الأزمة المالية.

4. كل من IASB و FASB يعتقدان بأن معلومات القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية تقدم معلومات أكثر فائدة وملائمة من النظام المستند للكلفة التاريخية. لذا فهي توفر فهم لقيمة الاستثمار الحالية وهناك اعتقاد أن المعلومات المقدمة من خلال التقرير عن القيمة العادلة للأدوات المالية تكون مفيدة ومفهومة أكثر لمستخدمي القوائم المالية. (Kieso,2010:880) .

تبرز أهمية القيمة العادلة في النقاط التالية (حمد ، 2011 : 5)

1. تعكس القيمة العادلة تقديرات الأوضاع الاقتصادية السائدة في السوق والآثار الناجمة عنها قبل حدوثها .

2. تبحث محاسبة القيمة العادلة المخاطر المالية الناجمة عن اقتناء الموجودات وهي مخاطر اقتصادية ناشئة عن التقلبات في القيمة السوقية .

3. تطلع المستثمرين الى استخدام المعلومات المالية من منظور استثمار عالمي توفرها القيمة العادلة باستخدام معايير مالية دولية في تطوير الاقتصاد الوطني .
4. تدعم محاسبة القيمة العادلة الشفافية في الاقتصاد من خلال الافصاح والعرض للمعلومات المالية .

تتمثل أهمية القيمة العادلة فيما يأتي (وردة , 2015 : 58) .

1. تحسين إمكانية المقارنة في جعل الأشياء المتشابهة والأشياء غير المتشابهة مختلفة .
2. توفير معلومات عن العوائد المتوقعة من الأصول والأعباء المفروضة في ظل الظروف الاقتصادية السائدة .
3. تعكس تأثير قرارات الوحدة الاقتصادية في مواصلة الاحتفاظ بالأصول أو مديونية الالتزامات، وقرارات تملك أو بيع الأصول وتكبد أو تسوية الالتزامات على أداء تلك الوحدة .
4. تثبيت المكاسب والخسائر عند حدوث التغيرات في السعر .
5. استبعاد بعض البنود التي يمكن ان تسبب مشاكل اعتمادية أو موثوقية للأسعار السوقية الجارية .
6. تعكس القيمة العادلة بسهولة تأثيرات معظم استراتيجيات إدارة المخاطر للوحدة الاقتصادية .

وتتمثل أهمية القيمة العادلة بوصفها أساساً للقياس والإفصاح المحاسبي فيما يأتي (اسماعيل واخرون , 2016 : 8) .

1. استخدام نموذج القيمة العادلة أكثر دقة وملاءمة من نموذج التكلفة التاريخية ، لأنها تقيس قدرة المؤسسة على الاستخدام الأمثل لمواردها وكيفية المحافظة عليها .
2. تعكس التغييرات في الوضع المالي للمؤسسة الناتجة عن التقلبات في معدل الفوائد وأسعار الصرف وأثرها على سعر السهم وتوضيح مقدار التغيرات في عائد السهم .
3. تقليل مشكلة المكاسب الوهمية للأصول المالية ذات الجودة المرتفعة للمؤسسات بينما تحتفظ بالأصول المالية ذات الجودة المنخفضة لتجنب خسائر متحققة .
4. تحسين جودة ودقة وموثوقية المعلومات التي تتعلق بحقوق الملكية الواردة في القوائم والتقارير المالية المعلنة .

5. تساعد المستثمرين في عملية تقييم أداء المؤسسات وكيفية إدارة استثماراتهم المالية ، لاسيما فيما يتعلق بتوقيت ودرجة التأكد من صافي التدفقات في المستقبل .
6. يؤدي تطبيق القيمة العادلة إلى زيادة رغبة المستثمرين لمعرفة الثروة الحالية الكامنة في الموجودات الخاصة بالشركات التي تم الاستثمار فيها .
7. تعد أكثر ملاءمة لكل المستثمرين والمقرضين لأنها تظهر الوضع المالي الحاضر للمؤسسة بشكل أفضل وتسهل تقييم أدائها الماضي والتوقعات المستقبلية .

يمكن ان نستعرض اهمية القيمة العادلة استنادا لما ورد أعلاه من اراء الباحثين والكتاب :

1. القياس على اساس القيمة العادلة يساعد الوحدة الاقتصادية على الاستغلال الامثل لمواردها وكيفية الحفاظ عليها .
2. ان المعلومات التي توفرها القيمة العادلة تساعد في جودة المعلومات المحاسبية واعتمادها أساساً في تقييم كفاءة الادارة المالية للوحدة الاقتصادية .
3. المعلومات للقوائم المالية على اساس القيمة العادلة اكثر دقة وموثوقية من تلك التي توفرها التكلفة التاريخية .
4. القياس على أساس القيمة العادلة يزيد من خصائص جودة المعلومات المحاسبية.

ثالثاً: اهداف تطبيق المحاسبة القيمة العادلة

توجد عدة اهداف لتطبيق محاسبة القيمة العادلة ومنها (القشي , 2007 : 4) :

1. اظهار بنود الحسابات المختلفة بالقيم الاقرب للواقع عند اعداد الميزانية العمومية ,اذ يعترف بالدخل اما بعد الحفاظ على القوة الشرائية لحقوق حملة الاسهم في المؤسسة او بعد الحفاظ على الطاقة التشغيلية للمؤسسة .
2. يهدف تطبيق مفهوم القيمة العادلة ان تكون المنشأة مستمرة بأعمالها لأجل غير محدود , والقيمة العادلة لا تمثل المبلغ الذي سوف تتسلمه من المنشأة بصورة اجبارية او تصفية اختيارية او اضطرار للبيع .

حدد (الجعرات , 2008 : 31) اهداف تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة بما يأتي:

1. اظهار بنود الحسابات المختلفة بالقيمة الحقيقية والاقرب للواقع للمركز المالي عند اعداد الميزانية .

2. تأخذ الاسعار السوقية الموثوقة بنظر الاعتبار للوحدة الاقتصادية عند تقييم الاصول والالتزامات لها .
 3. تطابق مفهوم القيمة العادلة مع مفهوم الحفاظ على راس المال للوحدة الاقتصادية المحاسبية .
 4. اجراء المقارنة بين الوحدات المتشابه التي تستعمل معلومات القيمة العادلة .
 5. القدرة على التنبؤ بدرجة عالية للتأثيرات الاقتصادية الجارية في الوحدة الاقتصادية .
 6. استخدامها لتقنيات التكنولوجيا الحديثة والخبرة الواسعة في المعلومات التي توفرها في تسعير السوق ومعرفة ظروف السوق الجارية .
- ان قيام الوحدة الاقتصادية بتطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة يعود الى اهداف عدة من اهمها (يونس , 2011 : 27) .

1. اتخاذ قرارات رشيدة استثمارية وتجارية تتعلق بعملية البيع والشراء لاستثمارات الوحدة الاقتصادية نفسها بالاعتماد على معلومات مالية صحيحة وموثوقة .
 2. التخطيط السليم لأعمال الوحدة الاقتصادية .
 3. اظهار القيمة الحقيقية لحملة الأسهم والمستثمرين والمقرضين .
 4. ادارة وقياس المخاطر المحيطة بالوحدة الاقتصادية .
 5. تحديد كمية رأس المال المراد تكريسه للأعمال المتنوعة في الوحدة الاقتصادية .
- من الأهداف الأخرى التي تسعى المؤسسة الى تحقيقها من جراء تطبيق القيمة العادلة (الزعبي , 2005 : 91) هي:

1. اتخاذ القرارات الاستثمارية الصائبة والتي لها علاقة ببيع الاستثمارات او شرائها أو الاندماج بين الشركات ، اذ تكون هذه القرارات مبنية على معلومات مالية ذات موثوقية عالية وأقرب للواقع .
2. إظهار القيمة الحقيقية لحملة الأسهم والمستثمرين والمقرضين .
3. إدارة وقياس المخاطر التي تحيط بالوحدة الاقتصادية والاخذ بنظر الاعتبار المخاطر المالية المتوقعة لقرارات الاستثمار المتخذة الناجمة عن التغييرات الاقتصادية في القيم السوقية وأسعار العملات والفوائد المترتبة على الدائنين .

أن تتم صفقة التبادل للأصل بين طرفين مستقلين وكل منهما يسعى الى التفاوض على أحسن شروط يمكن الحصول عليها.

رابعاً: مزايا تطبيق محاسبة القيمة العادلة

من مزايا تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية ومجلس المعايير المحاسبية المالية الأمريكية (Barth,2006: 271) ، (Landsman,2007: 19) ، (النجار , 2013 : 465) :

1. تساعد محاسبة القيمة العادلة في قياس الدخل طبقاً للمفهوم الاقتصادي خلال الاخذ بنظر الاعتبار الاسعار السوقية .
2. يحد تطبيق محاسبة القيمة العادلة من قدرة المنشأة في التلاعب بالأرباح الصافية المتحققة لان الأرباح والخسائر الناتجة عن تغيير قيم الاصول يتم تسجيلها خلال الفترة التي حصلت فيها وليس عند تحققها للصفقة .
3. تراعي محاسبة القيمة العادلة تغيرات القوة الشرائية لوحدة النقد .
4. محاسبة القيمة العادلة اكثر ملاءمة لأجراء التحليلات المالية التي تشكل اساس للتنبؤ بنتائج الاعمال والتدفقات المالية .
5. تساعد محاسبة القيمة العادلة في اجراء المقارنة بين المنشآت من خلال توحيد الممارسات المحاسبية .
6. تسمح محاسبة القيمة العادلة بعرض القيم الاكثر حداثة ودقة وقابلية للمنشآت .
7. تمكن محاسبة القيمة العادلة المنشآت من عرض المبالغ المحدثة قانونياً على اساس قانوني .
8. يؤدي تطبيق محاسبة القيمة العادلة الى المحافظة على راس المال لأنها تسمح بالاعتراف بالانخفاض في قيمة الاصول .

يتميز تطبيق محاسبة القيمة العادلة بالمزايا (دهش , ابو زر , 2004: 31) ، (farcan.et.,2011:370) ، (Sing and Meng, 2005: 10) :

1. 1. تقييم الموجودات والمطلوبات على اساس القيمة العادلة يعبر عن الدخل الاقتصادي للمنشأة لأنها تأخذ بعين الاعتبار الاسعار السوقية .

2. قدرة تنبؤيه عالية في المستقبل لمعلومات القيمة العادلة لكونها تعكس التأثيرات الاقتصادية الجارية.
3. تدعم وبموثوقية استخدام التقدم التكنولوجي والخبرة في تسعير سوق راس المال مع معلومات حول ظروف السوق الجارية .
4. تحديد قدرة المدراء للتأثير على صافي الدخل لان اية مكاسب او خسائر عن الموجودات والمطلوبات هي مقرر عنها وليس عند تحصيلها فعلا ضمن صفقات حقيقية.
5. تطبيق القيمة العادلة يسمح للوحدات الاقتصادية بالإبلاغ عن القيمة التي تكون خاضعة للتعديلات المستمرة .

استخدام منهج القيمة العادلة هو بديل أفضل لتلافي أوجه القصور التي يعاني منها مبدأ التكلفة التاريخية ، ويحقق المزايا الأتية (Cairns , 2006 : 5) :

1. يسهم في تحقيق ما يسمى بالإفصاح الكافي , حيث يكون المستثمرون على اطلاع كافٍ على انواع الاستثمارات وطرق تقويمها من خلال القوائم المالية.
2. يتفق تطبيق القيمة العادلة مع مفهوم المحافظة على راس المال.
3. تراعي كافة التغيرات في القدرة الشرائية للوحدة النقدية .
4. استخدام معيار القيمة العادلة أكثر ملاءمة في عملية اتخاذ القرارات في اجراء التحليلات المالية أفضل للتنبؤات بنتائج الأعمال والتدفقات النقدية.
5. تساعد المعلومات المبنية على القيمة العادلة في عمل المقارنات بين المنشآت المتشابهة التي تستخدم منهج القيمة العادلة .

حدد (عواد , 2010 : 45) اهم مزايا منهج القيمة العادلة وهي :

1. منهج القيمة العادلة هو الأكثر إغراء للمحاسبين المهنيين واضعي المعايير لكونه يعكس الوضع الاقتصادي الحقيقي للمؤسسة .
2. مقياس القيمة العادلة هو المقياس الأفضل والأكثر ملاءمة في اتخاذ القرارات .
3. تستند القيمة العادلة عند اعداد بيانات التقارير المالية إلى بيانات اكثر دقة وموثوقة وهذا عكس مرجعية التكلفة التاريخية التي تصبح اقل دقة وموثوقية بمرور الزمن , وعدم القدرة على اتخاذ القرارات الصائبة وعدم الاستطاعة على توفير المعلومات الحديثة عن القيمة الحالية لها .

4. اتباع منهج القيمة العادلة المنهج التقييمي للمقارنة والثبات في اعداد البيانات والمعلومات عن الانشطة والعمليات في المؤسسات الاقتصادية سواء في الماضي أو الحاضر وهو خلاف منهج التكلفة التاريخية الذي يستخدم سلسلة من الفرضيات والتقييمات ليس على درجة عالية من الدقة والموثوقية في إجراء المقارنة (عواد , 2010 : 45) .

بين Whittington اهم مميزات المحاسبة عن القيمة العادلة (Whittington ,2008 :157) وهي :

1. توفير المعلومات الدقيقة والموثوقة في اتخاذ القرارات في المنشأة .
2. توفير البيانات المالية الاكثر اهمية للمستثمرين والدائنين حاليا ومستقبلا .
3. التنبؤ الدقيق بالتدفقات المالية في المستقبل .
4. التوقع الرئيس للبيانات المالية .
5. توفر تقديرات معقولة لأسعار السوق تكون مناسبة لقدرة المنشأة على توليد التدفق النقدي.

خامسا: نماذج قياس القيمة العادلة

هناك نماذج متعددة ومحددة لقياس القيمة العادلة من قبل مجلس المعايير المحاسبية الدولية ومجلس المعايير المحاسبية المالية وهذه النماذج هي (علاوي , 2014 : 1650):

1. نموذج خصم مقسوم الأرباح النقدي

يسمى نموذج Gordon الذي يفترض عند تقدير القيمة العادلة للسهم ، أن تكون القيمة العادلة دالة للقيمة المخصومة لمقسوم الأرباح النقدي المتوقع في المستقبل التي يتم خصمها بمعدل العائد المطلوب من قبل المستثمر لتعويض حالات عدم التأكد لتلك التوزيعات النقدية (الميداني ، 2004 : 672) وفق المعادلة الآتية :

$$P_0 = \sum \frac{Dt}{(1 + k)^t}$$

P_0 = القيمة العادلة للسهم

Dt = مقسوم الأرباح في المستقبل للفترة t

$$K = \text{معدل الخصم}$$

يتصف هذا النموذج بالسهولة ولكن تكمن صعوبات تطبيقه في دقة التنبؤ بمقسوم الأرباح النقدي إلى أجل غير محدود إذ أن القيمة الحالية لسعر السهم في الأجل البعيد تساوي صفرًا. ولتجاوز هذه الصعوبات تم تطوير عدد من النماذج ومنها :

أ- نموذج النمو الصفري

ثبات مقسوم الأرباح النقدي المتوقع في المستقبل أي أن توزيعات الأرباح الحالية تكون مساوية لتوزيعات الأرباح المستقبلية $D1 = D2 = D3 = Dt$ وعليه يكون معدل النمو في مقسوم الأرباح النقدي مساوياً صفرًا . كما موضح في المعادلة الآتية (Jones , 2000 : 255).

$$P0 = \frac{D0}{K}$$

ب- نموذج النمو الثابت

في عام 1963 طور Gordon هذا النموذج ، فضلاً عن افتراضه أن مقسوم الأرباح للسهم الواحد ينمو بمعدل ثابت وفق الآتي (العامري ، 2010 : 484)

$$D1 = D0 (1 + g)$$

$$D2 = D0 (1 + g)^2$$

... ..

... ..

$$D1\infty = D0 (1 + g)\infty$$

القيمة العادلة للسهم وفق المعادلة الآتية

$$P0 = \frac{D1}{K - g}$$

$g =$ معدل نمو مقسوم الأرباح وعليه أن قيمة الأسهم العادية مع نمو مقسوم الأرباح بمعدل ثابت يمكن حسابها وفق المعادلة الآتية:

$$P_0 = \frac{\text{Div}}{(1+k)} + \frac{\text{Div}(1+g)}{(1+k)^2} + \frac{\text{Div}(1+g)^2}{(1+k)^3} + \frac{\text{Div}(1+g)^3}{(1+k)^4}$$

$$P_0 = \frac{\text{Div}}{(1+k)} \times \left[\frac{(1+g)}{1+k} + \frac{(1+g)^2}{(1+k)^2} + \frac{(1+g)^3}{(1+k)^3} \dots \dots \dots \right]$$

$$P_0 = \frac{\text{Div}}{(K-g)}$$

$g =$ معدل النمو

$\text{Div} =$ مقسوم السهم نهاية الفترة الأولى

يتميز نموذج Gordon بوضوح طبيعته ومعالمة وهو من أكثر النماذج تطبيقاً . من السلبيات التي تؤخذ على النموذج هو :

- أ- افتراض ثبات معدل نمو مقسوم الأرباح الذي يعد في الواقع أمراً مثالياً .
 - ب- افتراض ثبات معدل العائد المطلوب عبر الزمن أمر غير مقبول وذلك لتأثر العائد بالعديد من العوامل على سبيل المثال أسعار الفائدة .
- يمكن استخدام هذا النموذج إذا كان معدل العائد المطلوب K أكبر من معدل نمو مقسوم الأرباح (g) فقط ، أما في حالة كون معدل نمو مقسوم الأرباح أكبر من معدل العائد المطلوب، فإن القيمة العادلة للسهم تكون سالبة، كما أنه في حالة تساوي معدل العائد المطلوب مع معدل نمو مقسوم الأرباح فإن القيمة العادلة للسهم ستكون ما لا نهاية ، وليس من المنطق أن تكون القيمة العادلة للسهم سالبة أو ما لا نهاية.

ج. نموذج النمو المتعدد

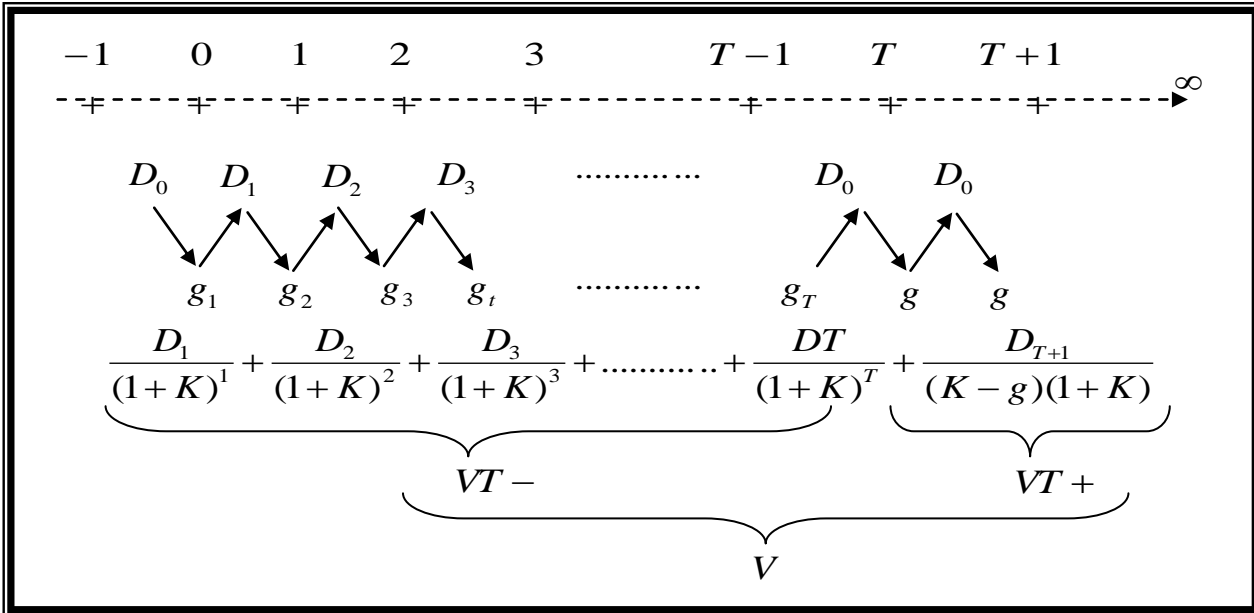
طور هذا النموذج من قبل سولدوفسكي و مورفي وهو قائم على أساس انه من غير الواقعي بقاء توزيعات الأرباح المستقبلية الخاصة بالوحدة الاقتصادية بدون نمو ، كما انه من المستحيل استمرار نمو الوحدة الاقتصادية بشكل ثابت طول فترة العمر ، لأنه بداية كل وحدة

اقتصادية تنمو توزيعات أرباحها بشكل كبير , وبعدها يبدأ معدل نمو التوزيعات بالانخفاض حتى يستقر عند معدلات نمو متقاربة (عبيدات, 2008 : 61) .

يفترض هذا النموذج ثبات معدل النمو في مقسوم الأرباح بنمط محدد بعد انقضاء فترة زمنية معينة. ان مبرر الافتراض هو أن العديد من الوحدات الاقتصادية في بداية دورة حياتها تنمو بأنماط مختلفة قياسا بالوحدات الاقتصادية العاملة في الاقتصاد كله, ويتضح من مضمون هذا النموذج انه يتم التمييز بين فترتين:

الفترة الأولى : عدم استقرار نمو مقسوم الأرباح النقدي

الفترة الثانية : ثبات النمو لمقسوم الأرباح (العالمي, 2010: 486) .



شكل (1)

الأفق الزمني لنموذج النمو المتعدد لمقسوم الأرباح النقدي

يوضح الشكل (1) الخط الزمني لاختلاف فترات النمو اذ يتضح أن النموذج يحدد القيمة العادلة للسهم العادي بالقيمة الحالية لمقسوم الأرباح النقدي لفترات النمو الثابت بعد انقضاء الفترة الأولى وفق الصيغة الآتية :

$$V = Vt- + Vt+$$

$$V = \text{القيمة العادلة للسهم}$$

$$Vt- = \text{القيمة الحالية لمقسوم الأرباح لفترة النمو المتقلب}$$

$Vt + =$ القيمة الحالية لمقسوم الأرباح لفترة النمو الثابت

يتم حساب القيمة الحالية لمقسوم الأرباح لفترة النمو المتقلب وفق الصيغة الآتية :

$$VT- = \sum_{t=1}^T \frac{Dt}{(1+k)^t}$$

يتم حساب القيمة الحالية لمقسوم الأرباح لفترة النمو الثابت وفق الصيغة الآتية

$$VT+ = \sum_{t=1}^T \frac{Dt + 1}{(K-g)(1+k)^t}$$

لتعويض المعادلة 6 والمعادلة 7 بالمعادلة 5 فان القيمة العادلة للسهم العادي تحدد وفق الصيغة الآتية :

$$\sum_{t=1}^T \frac{Dt}{(1+k)^t} + \frac{Dt + 1}{(K-g)}$$

يلاحظ على نموذج النمو المتعدد انه يتطلب إيجاد نسبة النمو لمقسوم الأرباح للوحدة الاقتصادية من أول سنة لتكوينها ، لذا سوف يتم اللجوء الى المعادلة البديلة في حالة وجود نمو متعدد لمقسوم الأرباح وكالاتي (Jones, 2000 : 258) :

$$P0 = \sum_{t=1}^n \frac{Dt}{(1+ks)^t} + \frac{pn}{n}$$

$Dt =$ التوزيعات للسهم العادي في الفترة t

$pn =$ سعر السهم العادي في الفترة n

$Ks =$ معدل العائد المطلوب على السهم العادي من طرف المستثمر

2. نموذج القيمة الحالية لفرص النمو

النموذج يستمد افتراضاته من طبيعة العلاقة بين الأرباح في المستقبل والفرص الاستثمارية المواتية إذ إن تزايد الأرباح في المستقبل يرتبط بمدى توفر الفرص الاستثمارية في المستقبل . الفرص التي يكون فيها صافي قيمة الحالية موجباً و تجعل من زيادة سعر السهم تعكس كافة حقائق الاستثمارات المخططة والتي توفر معدل عائد متوقع أكبر من معدل العائد المطلوب نتيجة زيادة المنافع المتحققة من تلك الاستثمارات .

3. نماذج مضاعف الأرباح

نسبة سعر السهم إلى ربحيته هي من المؤشرات الهامة في السوق المالية لغرض تقييم الاستثمار بالأسهم العادية. محتوى هذه النسبة تعبر عن عدد المرات التي يستلم بها المستثمر الربح لتبرير السعر المحدد للسهم.

$$P/E = \frac{P}{E}$$

P/E = نسبة السعر إلى ربحيته

P = سعر اخر غلق للسهم في السوق المالي

E = ربحية السهم الواحد

نسبة P/E تعكس توقعات المستثمرين وحملة الأسهم بشأن الأرباح في المستقبل للوحدة الاقتصادية ، إذ أن انخفاض النسبة أو ارتفاعها يعتمد على معدل نمو الأرباح المتوقعة للسهم الواحد. المستثمر يدفع أكثر من الأرباح عندما يتوقع بان الأرباح تزداد بشكل جوهري في المستقبل عندما يباع السهم بنسبة P / E واطئة ، إلا أن هذه العلاقة ليست ثابتة ، لأن الشركة نفسها ربما تتغير ظروفها (العامري، 2010 : 488) .

4. نموذج تقييم الأرباح

هو نموذج موديكلياني و ميلير لتقييم الأسهم العادية على أساس ربحيته، إذ تحتسب أرباح السهم الواحد من خلال قسمة الأرباح المتحققة على عدد الأسهم المصدرة . تقييم السهم على أساس هذا النموذج يتوافق مع الفكرة التي قدمها المعارضون وهي إن الأرباح المتحققة من

حق أصحاب الأسهم , فلا بد من أن يكون تقييم السهم على أساس ربحيته في المستقبل وليس توزيعاته, ومن خلال :

$$P_0 = \sum_{t=1}^{\omega} \frac{E_t - I_t}{(1 + k)^t}$$

E_t ربحية السهم المتوقعة في نهاية الفترة t من الاستثمارات المتحققة
 I_t الأرباح المحتفظ بها في الفترة t لاستثمارات الوحدة في المستقبل

5. نموذج التدفق النقدي

يقوم النموذج على أساس إن الثروة المتحققة من أصل معين تتجسد في التدفقات النقدية المتأتية من هذا الأصل نفسة (عبيدات , 2008 : 65) :

$$P_0 = \sum_{t=1}^{\omega} \frac{C_t}{(1 + k)^t}$$

6. نموذج والتر

نموذج والتر هو تقديم اطار لتقييم الأسهم لعادية على أساس الافتراض بان سياسة توزيع الأرباح , تتوجه من خلال الهدف بتعظيم ثروة مالكي الأسهم العادية, من خلال اعتمادها على العلاقة بين احتجاز وإعادة استثمارها في مشاريع في المستقبل , وبين درجة المخاطرة ومعدل العائد المطلوب (عبيدات , 2008 : 66) :

$$P = \frac{E}{Bc} + \frac{Ba - Bc}{Bc} (E - D)$$

Bc = معدل العائد المطلوب

Ba = معدل العائد على الأرباح المحتجزة

E = ربحية السهم العادي الواحد

D = توزيعات الأرباح للسهم العادي الواحد

7. نموذج ليرنر وكارلتون

نموذج L-C هو صيغة مطورة لنموذج كوردن و شابيرو حيث يبين هذا النموذج العلاقة الطبيعية بين القيمة الحقيقية للسهم العادي والقيمة الدفترية للسهم , فعندما يكون معدل العائد على الاستثمار في صيغة القيمة الدفترية للسهم اقل من العائد المطلوب على السهم العادي, فان القيمة الحقيقية تنخفض لمستوى اقل من القيمة الدفترية للسهم . أما في حالة ان معدل العائد على الاستثمار اكبر من معدل العائد المطلوب على السهم العادي , فان القيمة الحقيقية للسهم في هذه الحالة تكون اكبر من القيمة الدفترية للسهم . تتوازن القيمة الدفترية للسهم مع القيمة الحقيقية عندما يتساوى معدل العائد المطلوب مع معدل العائد على الاستثمار. وفق هذا النموذج لا توجد ضرورة لان تكون القيمة الحقيقية للسهم والقيمة الدفترية للسهم متماثلتين في بيئة غير المستقرة والمتغيرة .

$$P = \frac{(1 - b)rBV}{K - rb}$$

b = نسبة احتجاز الأرباح في الوحدة .

$1-b$ = توزيعات الأرباح النقدية للسهم العادي .

rb = معدل نمو الأرباح للسهم العادي EPS, وتوزيعات الأرباح للسهم DPS, والقيمة

الدفترية $rb = g$ حسب نموذج كوردون و شابيرو .

رابعا : تحديد القيمة العادلة وفقا للمعايير المحاسبية الدولية

ان لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC التي تم إنشاؤها خلال سنة 1973 حالياً يطلق عليها مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB منذ عام 2000 . وفي عام 1989 استخدمت اسلوب القيمة العادلة من خلال معاييرها الدولية :

1- القيمة العادلة من خلال المعايير الدولية (16 , 17 , 18 , 20 , 22 , 25) : (IAS

لم يتم استخدام مفهوم القيمة العادلة في المعايير الأولى التي قامت اللجنة بإصدارها ، حتى صدور المعيار المحاسبي الدولي رقم 32 IAS .

خلال عام 1995 ظهر أول مفهوم القيمة العادلة ، والتي تم تعديلها خلال عام 1998 ، لكن المعيار المحاسبي الدولي رقم 16 IAS الذي تم نشره في تشرين الاول 1981 قد استخدم مفهوم القيمة السوقية وقدمت اللجنة تعريفا يظهر في ماياتي:

القيمة السوقية هي السعر الذي يمكن من خلاله تبادل سلعة ما بين مشتري و بائع ، يكونان على دراية كاملة ، من خلال صفقة متوازنة (Obert , 2010 , 30) .

2- القيمة العادلة من خلال معايير المتعلقة بالأدوات المالية:

خلال عام 1995 قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بإصدار المعايير السابقة وتعديلها بإصدار المعيار 32 IAS المتعلق بعرض المعلومات المتعلقة بالأدوات المالية . قدم المعيار مفهوماً جديداً للقيمة العادلة " المبالغ التي يمكن أن يتم مبادلة الأصل به أو سداد الالتزام بين أطراف مطلعة وراغبة في التعامل على أساس تجاري بحت " . كما أصدر معيار آخر 39 IAS أكد من خلاله على مفهوم القيمة العادلة.

لقد ظهر مفهوم الأدوات المالية لتلبية حاجات المستخدمين وعلى اختلاف مستوياتهم وذلك من خلال عمليات التبادل للأدوات المالية التي يقوم بها هؤلاء المستخدمون لتغطية الحاجة الى التمويل سواء كان هذا التمويل لأجل توفير السيولة (قصير الاجل) او لأجل شراء موجودات او الاستثمار فيها (طويل الأجل), ونتيجة لهذه التعاملات فقد ظهرت الاسواق المالية والراسمالية لتوفير الخدمات لهؤلاء المتعاملين بالأدوات المالية (ابو جلاله, 2014: 54).

من أهم المعايير الدولية الخاصة بقياس الادوات المالية والإفصاح عنها هي (IAS 39 و IFRS 7 و IFRS 9 و IFRS 13).

أ. المعيار 39 IAS : يعد المعيار 39 IAS من أهم المعايير المحاسبية الدولية التي احدثت تغييراً جوهرياً فيما يتعلق بالقياس المحاسبي , اذ تم استحداث مفهوم القيمة العادلة بوصفه أساساً لتقييم الأدوات المالية وبضمنها الاستثمارات المالية بالرغم من خلو مفاهيم القياس الاساس في الاطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية لمفهوم القيمة العادلة (حمد, 2015: 83).

يحتوي المعيار على المتطلبات الآتية: (Holt, 2011: 287)

1. ينبغي الاعتراف الاولي بالموجود المالي او المطلوب المالي في الميزانية العمومية.

2. يتطلب عدم اظهار الموجود المالي او المطلوب المالي في الميزانية العمومية او ما يسمى (بالغاء الاعتراف).

3. كيف يتم تصنيف الموجود المالي في احدى فئات الموجودات وكيف يتم تصنيف المطلوب المالي .

وتصنف الموجودات المالية بحسب هذا المعيار إلى الفئات الأربع الآتية : (الاسدي, 2010: 63)

1. موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر .

2. استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق .

3. القروض والذمم المدينة .

4. موجودات مالية معدة للبيع .

ويتم القياس عند الاعتراف الاولي بها بالقيمة العادلة لها فضلاً عن تكاليف العملية الخاصة بعمليات الشراء او اصدار الموجود المالي او المطلوب المالي ويستثنى من ذلك تلك التي تصنف على انها موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر فيتم قياسها بسعر الشراء مع اعتبار تكاليف الشراء مصروفاً إيرادياً يقفل في قائمة الدخل .

ب. المعيار IFRS 9 : لاحظ العديد من مستخدمي القوائم المالية أن المتطلبات الخاصة بالمعيار IAS 39 صارمة وصعبة التطبيق ومعقدة, ونتيجة للشكاوى المقدمة من قبلهم بدأ كل من IASB و FASB بدراسة ووضع مشروع مشترك لتبسيط المعايير الخاصة بالأدوات المالية في عام 2008 (Tata,2014: 1) .

صدر بعدها هذا المعيار في عام 2009 ليحل محل المعيار IAS 39 بشكل كامل ويصنف المعيار IFRS 9 الموجودات المالية الى فئتين هما:

1. الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة .

2. الموجودات المالية المقاسة بالقيمة العادلة.

ويتحدد تصنيف الموجودات المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال: (حمد, 2015: 93)

1. أنموذج اعمال إدارة الموجودات المالية من قبل الوحدة الاقتصادية : وهي الطريقة التي تدار بها الموجودات المالية من قبل الوحدة الاقتصادية والمتعلقة بالعمليات الفعلية الخاصة بالمحفظة لتلك الموجودات والذي يحدده الموظفون الرئيسيون في الوحدة الاقتصادية , وليس اعتماداً على نية إدارة الوحدة الاقتصادية في كيفية إدارة الموجودات
2. خصائص التدفق النقدي التعاقدى للموجودات المالية : ويعني ان يقوم الموجود المالي (السندات مثلاً) بتوليد تدفق نقدي بتواريخ محددة او قابلة للتحديد.

ج. المعيار IFRS 7 : لقد وضع المعيار IAS 39 مجموعة موسعة من متطلبات الإفصاح ومضى المعيار قدماً في تطبيق هذه المتطلبات مع تغييرات طفيفة وازافة متطلبات خاصة بالإفصاح الإعلامي, وتماشياً من مشروع تحسينات IASB في 2003, فقد تم تنقيح المعيارين IAS 32 و IAS 39 بوصفه جزءاً من ذلك المشروع وتحويل جميع متطلبات الإفصاح الى المعيار IAS 32, وفي منتصف 2005 تم اصدار المعيار IFRS 7 والذي يتضمن تحويل جميع متطلبات الإفصاح الخاصة بالأدوات المالية التي نص عليها المعياران IAS 30 و IAS 32 (Craig et al, 2015: 724).

وينبغي الإفصاح عن القيمة الدفترية ولكل فئة من فئات الموجودات المالية والمطلوبات المالية في الميزانية العمومية او في الايضاحات التفسيرية:

1. الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر مع توضيح الجزء المحتفظ به للقيمة العادلة وفق IFRS 9.
2. الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وفقاً IFRS 9.
3. الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة IFRS 9 .
4. المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر.
5. المطلوبات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة. (عبد الحليم, 2015: 79)

ويأتي تصنيف فئات الموجودات المالية في اعلاه وفق المعيار IFRS 9 والذي الغى التصنيف السابق للمعيار IAS 39 .

ويتضمن هذا المعيار من الوحدة الاقتصادية متطلبات الإفصاح في قائمة الدخل وحقوق الملكية عن بنود محددة من الدخل والمصروف والمكسب والخسارة ام في صلب الميزانية العمومية او في الايضاحات لكي تساعد في تقييم اداء الأدوات المالية والانشطة الخاصة بالوحدة الاقتصادية (Holt, 2011: 375)

د. معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 13 : ويجسد هذا المعيار التوجه الحديث لـ IASB بتبني منهج القيمة العادلة في قياس الموجودات والمطلوبات بدلاً من الكلفة التاريخية والتي أظهرت سلبيات عديدة، ويسعى هذا المعيار الى اعطاء تعريف واضح وتفصيلي للقيمة العادلة وتحديد اطار واحد للقياس والإفصاح عن القيمة العادلة بدلاً من الاطر المتعددة، وقد صدر في 2012 ويتم تطبيقه في 2013 (مسعود, 2015: 51) .

وينطبق هذا المعيار عندما تسمح المعايير المحاسبية الدولية الاخرى بقياس القيمة العادلة او الإفصاح عن قياس القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية التي تقاس بشكل اساسي بالقيمة العادلة (Palea , 2013: 127).

وتحدث عمليات بيع الموجودات او تحويل الالتزامات التي يتم قياسها بالقيمة العادلة بموجب هذا المعيار في نوعين من السوقين وكالاتي:

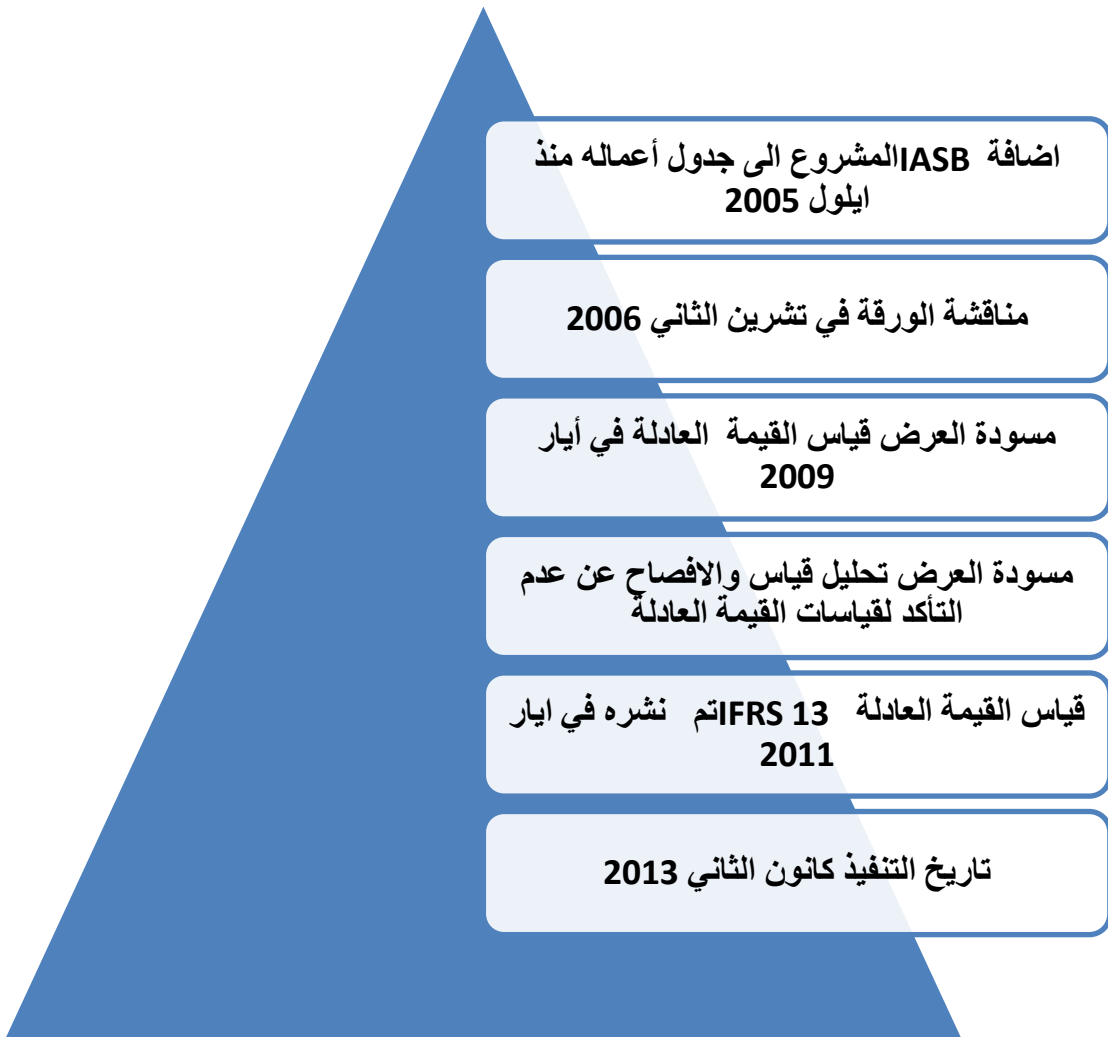
1. السوق الاولي: والذي يكون السوق الاكثر سيولة (له اكبر حجم واعلى مستوى من النشاط)
2. في حالة عدم وجود سوق اولي, فإن السوق الافضل يكون الاكثر ملاءمة لتحديد قيمة الموجود او المطلوب.

سادسا : قياس القيمة العادلة وفقا لمعيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 13

لقد أدت الأزمة المالية العالمية التي شهدتها العالم خلال النصف الثاني من عام 2007 ، إلى ظهور العديد من الآراء التي دفعت إلى أن من أسباب الأزمة هي استخدام أسلوب القيمة العادلة ، الأمر الذي دفع مجلس معايير المحاسبة الدولية إلى إصدار معيار جديد يكرس أسلوب القيمة العادلة بوصفه أحد أسس القياس المحاسبي . كان أول إصدار لهذا المعيار في أيار عام 2011 ، وشرع في تطبيقه في كانون الثاني عام 2013 من قبل كلٍ من مجلس المعايير المحاسبية الدولية IASB ومجلس المعايير المحاسبية المالية FASB .

هدف مجلس معايير المحاسبة الدولية من اصدار معيار الابلاغ المالي الدولي 13 IAS هو :
(Grant ,2012: 1

1. تفسير كيفية قياس القيمة العادلة عن طريق تقديم مفهوم واضح مع تحديد إطار وحيث للقياس .
2. توضيح طريقة القياس بالقيمة العادلة لما يصبح السوق أقل نشاطاً.
3. إحداث تحسين على درجة الشفافية بفضل المعلومات الإضافية التي سيتم تقديمها.



المصدر: اعداد الباحث بتصريف

الشكل (2)

تسلسل اصدار معيار الابلاغ المالي الدولي 13

تفترض عملية قياس القيمة العادلة بموجب معيار الإبلاغ المالي الدولي 13 بان عمليات بيع الموجود او تحويل المطلوب التي تقاس القيمة العادلة من خلالها :

1. السوق الرئيس Principal market الذي يتم التعامل فيه بالأنشطة الخاصة بالموجودات والمطلوبات بحجم كبير .
2. السوق الأفضل Most advantageous Market وهو السوق الاكثر ملاءمة لتحديد قيمة الموجودات او المطلوبات .

يتطلب قياس القيمة العادلة من الوحدة الاقتصادية القائمة بالقياس تحديد الأمور الآتية (Shamkuts,2010:11)

1. الموجودات او المطلوبات موضوع القياس .
2. ينبغي ان يكون التقييم للموجودات غير المالية ملائمة لعملية القياس (استمرارية الاستخدام مع أعلى درجة وأفضل استخدام).
3. استخدام السوق الرئيس او الأفضل للموجودات .
4. استخدام وسيلة التقييم المناسبة لقياس القيمة العادلة مع الاخذ بنظر الاعتبار مدى توفر البيانات الملائمة .

في معظم الاحيان يكون السوق الرئيس هو السوق الافضل (Wheatons , 2012: 217) ويسعى هذا المعيار الى زيادة التناغم والقبالية على المقارنة في قياس القيمة العادلة والافصاح من خلال ما يسمى بالتسلسل الهرمي للقيمة العادلة, إذ تصنف المدخلات المستعملة في تقنيات قياس القيمة العادلة الى مستويات ثلاثة, وتعطى الاولوية للأسعار المتداولة في الاسواق النشطة للموجودات والمطلوبات المتماثلة, اما الاولوية الدنيا فهي للمدخلات غير القابلة للرصد والمشاهدة (Walton, 2011: 61).

وفي أدناه تفاصيل تلك المستويات: (Ryan, 2008: 10) .

المستوى الأول: ويشمل المدخلات ذات الاسعار المتداولة في الاسواق النشطة للموجودات والمطلوبات المتطابقة, وتكون هذه الاسعار ذات موثوقية وتعد مرجعاً لقياس القيمة العادلة دون تعديلها.

المستوى الثاني: ويشمل المدخلات عدا تلك المتضمنة في المستوى الاول, وتكون قابلة للمشاهدة بشكل مباشر (كأسعار) او بشكل غير مباشر (تكون مشتقة من الاسعار) وتتضمن:

- أ. الاسعار المتداولة للموجودات او المطلوبات المتطابقة في اسواق غير نشطة.
- ب. الاسعار المتداولة للموجودات او المطلوبات المتماثلة في اسواق نشطة او غير نشطة.
- ج. المدخلات الاخرى عدا الاسعار المتداولة مثل معدلات الفائدة.
- د. المدخلات التي تم اثباتها بواسطة بيانات السوق.
- المستوى الثالث: ويشمل المدخلات ذات الاسعار غير القابلة للمشاهدة (غير متاحة في السوق) وتقوم الوحدة الاقتصادية بتقييم قيمة عادلة لها من خلال المعلومات التي تمتلكها واعتماداً على طبيعة الموجود او المطلوب فضلاً عن طبيعة المتعاملين بها.
- وضع معيار الإبلاغ المالي الدولي 13 لقياس القيمة العادلة مجموعة من الاساسيات وهي ما يأتي (ابو نصار وحميدات، 2013: 831).
1. على الوحدة الاقتصادية ان تأخذ بنظر الاعتبار خصائص الموجودات و المطلوبات في قياس القيمة الحالية .
 2. يفترض في عملية قياس القيمة الحالية ان تتم بشكل طبيعي ومنتظم وفي ظل ظروف السوق بتاريخ اجراء عملية التقييم .
 3. يفترض بعملية قياس القيمة الحالية ان تتم من خلال السوق الرئيس للموجودات او سوق مماثل له .
 4. يؤخذ بعين الاعتبار عند قياس القيمة الحالية للموجودات غير المالية الاستعمال العالي والافضل للموجود .
 5. يفترض بعملية قياس القيمة الحالية للمطلوبات المالية وغير المالية ادوات حقوق الملكية ان عملية نقل الاداة المالية تتم بين المشاركين في تاريخ اجراء القياس من دون تسويه او ابطاء في عملية التسوية .
- و مما ورد اعلاه يمكن التوصل الى :
1. ان معيار الإبلاغ المالي الدولي 31 عالج العديد من نقاط الضعف التي تخللت المعايير السابقة المتعلقة بالقيمة العادلة ووفر دليلاً ارشادياً لقياس القيمة العادلة .

2. تبقى المحاسبة عن القيمة العادلة ذات طبيعة معقدة طرق مختلطة وقابلة للاجتهد والحكم الشخصي ، مما يجعل البيانات المالية اكثر عرضة للتقلبات عما هو في الحقيقة ولاسيما في ظل عدم وجود سوق نشط.

3. المحاسبة عن القيمة العادلة تجد صعوبة في التطبيق العملي لما يحيط بها من مشاكل أبرزها اعتماد تصنيف الاستثمارات على نية الادارة في الاحتفاظ بها وما يكتنف تقدير القيمة العادلة من الاجتهاد والحكم الشخصي.

مفهوم القيمة العادلة وفقا لمعيار الإبلاغ المالي الدولي 13 على انه السعر الذي سوف يتم استلامه من خلال عملية بيع أصل أو تسديد التزام في السوق الذي تتم فيه معاملات بيع الأصول أو تسديد الالتزام . وفقاً لما تقدم اعلاه يعد معيار الإبلاغ المالي الدولي 13 من اهم المعايير المحاسبية التي تناولت قياس القيمة العادلة للأسباب التالية :

1. التوجه العالمي في استخدام المحاسبة عن القيمة العادلة وتطبيقها في عملية القياس والإفصاح ، الذي تجلى في الإصدارات الحديثة للمعايير المحاسبية الدولية والتي آخرها معيار الإبلاغ المالي الدولي 13

2. يجسد معيار الإبلاغ المالي الدولي 13 التوجه الحديث في تبني منهج القيمة العادلة في قياس الموجودات والمطلوبات بدلا من منهج الكلفة التاريخية والتي اظهرت سلبيات عديدة .

3. وضع الاطار العملي لقياس القيمة العادلة بموجب معيار الإبلاغ المالي الدولي 13 من خلال وضع وتحديد تعريف واضح وتفصيلي للقيمة العادلة وتحديد اطار واحد للقياس والإفصاح بدلاً من الاطر المتعددة

4. استخدام معيار الإبلاغ المالي الدولي 13 في تقدير السعر الذي يتم بموجبه إجراء عملية منظمة لبيع اصل أو تسديد التزام بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس وضمن ظروف السوق الحالية .

5. عالج معيار الإبلاغ المالي الدولي 13 العديد من نقاط الضعف التي صاحبت المعايير المالية السابقة المتعلقة بقياس القيمة العادلة ووفر دليلا ارشاديا عمليا لقياس القيمة العادلة.

المبحث الثاني

قيمة الشركة

قيمة الشركة هي مقياس لإجمالي قيمة الشركة وغالباً ما تستخدم بديلاً شاملاً بدرجة كبيرة للقيمة السوقية للأسهم . هدف البحث هو تقييم مدى تأثير المحاسبة عن القيمة العادلة على قيمة الشركة لذا سوف يتم التطرق في هذا المبحث الى مفهوم قيمة الشركة وانواع قيمة الشركة وتبيان اهم العوامل التي تؤثر على قيمة الشركة ثم توضيح معايير احتساب قيمة الشركة ومداخل قيمة الشركة .

اولا : مفهوم قيمة الشركة

اهتم الفكر المحاسبي بتحديد قيمة الشركة, لاسيما بعد تغير توجه الإدارة من العمل على تعظيم ربحية المنشأة إلى العمل على تعظيم قيمة الشركة في سوق المال والذي أصبح من أهم الأهداف الرئيسية التي تسعى إلى تحقيقها إدارة الشركة (Irina and Elvira , 2014 : 887) .

ان الهدف الاساس الذي تسعى اليه منظمات الاعمال والذي اصبح الشغل الشاغل لهم هو البحث في كيفية توجيه معظم قراراتها نحو تعظيم قيمة الشركة (تعظيم ثروة المالكين والمساهمين) الذي يمثل سر نجاح الشركة .

عرفت قيمة الشركة بأنها قيمة السهم الذي يرغب المستثمر في شرائه الذي يعد مقياسا لقيمة الشركة (Weston et al , 1996 : 12) .

كذلك عرفت قيمة الشركة بانها مقدار المبالغ والمكاسب النقدية الحالية التي يمكن الحصول عليها من أصل معين (عزة , 2004 : 711) . وعرفت قيمة الشركة بأنها المبلغ النقدي أو الثمن العادل والمعادل لكل الشركة في حالة استمرارها (الهواري و اخرون , 1998 , 240) .

وعرفت أيضا بانها مقياس التغيير في قيمة الاستثمار خلال فترة زمنية معينة وتتحدد عن طريق السوق المالية (Johnson,2001:18) .

برزت قيمة الشركة وبشكل كبير بوصفها أحد الاهداف الرئيسية لإيجاد اعلى قيمة اجمالية للشركة يمكن الاستفادة منها في حالات البيع والشراء والتصفية والانفصال او التامين او

لأغراض رقابية او ضريبية , ومن اجل معرفة قيمة الشركة يجب معرفة مقدار العوائد ودرجة المخاطر (الصياح والعامري , 2003 : 29) .

قيمة الشركة هي السعر الذي يرغب المستثمر دفعه مقابل الحصول على موجود (سهم) معين (شومان ، 2005 : 49) .

اما Rose & Hudgins فيرى انه على جميع الشركات والمصارف ان تعطي اهتماما كبيرا لقيمة اسهمها بوصفه هدفاً رئيسياً يجب ان تكون له الاولوية على باقي الاهداف وتحاول دائما تعظيم قيمة تلك الاسهم كونها شركات لها مساهمون يهتمون لما يحصل لقيمة السهم وعائد السهم التي تعد مقياساً لقيمة الشركة (Rose & Hudgins , 2008 : 164) .

عرفت قيمة الشركة بانها مقدار ما تحققه وحدات الاعمال من ثروة للمالكين او حملة الاسهم والمساهمين وبهدف تعظيم ثروتهم في السوق هي تعني زيادة القيمة السوقية للسهم وهي تشمل الجوانب الآتية (عثمان , 2008 : 34) :

1. المبادلة بين العائد والمخاطرة .
2. الاستثمار في الموجودات التي تحقق عوائد مالية .
3. خفض كلفة العمليات التشغيلية .
4. الفرص المتاحة لدخول الاسواق الجديدة .
5. تقييم القيمة الحالية للتدفقات الحالية والمستقبلية .

قيمة الشركة هي قيمة حقوق المساهمين التي يمكن قياسها بوصفها المتبقي عند طرح المطلوبات من الموجودات او قيمة حقوق المساهمين القيمة السوقية لاسهم الشركة (Larsen , 2010 : 19) .

ثانياً : أنواع قيمة الشركة

يختلف مفهوم قيمة الشركة باختلاف نوع الشركة ومنها (عزة , 2004 : 711) .

- أ- **قيمة التصفية** : عبارة عن المبلغ الذي يمكن الحصول عليه من بيع أصول أو أصل بشكل منفصل عن بيع الشركة المالكة لهذا الأصل.
- ب- **قيمة الاستمرار** : هي قيمة الشركة عندما تباع لشركة أخرى أو لفرد على أساس انها مستمرة في نشاطها .

ج- **القيمة الدفترية** : هي قيمة شراء الأصل (القيمة المحاسبية) ، والقيمة الدفترية هي قيمة السهم في قائمة الميزانية للشركة والتي يمكن حسابها بقسمة حقوق الملكية على عدد الاسهم

د- **القيمة السوقية** : هي القيمة التي تباع بها الأصول ، وفي مجال الاسهم هي القيمة التي سيدفعها من يريد شراء السهم وقد تكون أكبر أو أقل من القيمة الدفترية ، وتعتمد على دخل الشركة .

هـ- **القيمة الاقتصادية** : هي قدرة الأصل على توفير تدفقات نقدية بعد الضرائب لمن يفتني هذا الأصل ، وهي قيمة مرتبطة بالمستقبل وتتحدد بناءً على تقويم التدفقات النقدية المتوقعة من الأصل في المستقبل.

اما (التميمي , 2010 : 160) فقد قسم انواع قيمة الشركة على ماياتي :

1. **القيمة الاسمية** : ويطلق عليها احيانا بالقيمة القانونية وغالباً ما ينص عليها في عقد التأسيس وتكون ذات اهمية اقتصادية للشركة وتتحدد قيمتها وفقاً لعملية الطلب والعرض في بورصة الاوراق المالية .
2. **القيمة المحاسبية** : وهي القيمة المثبتة في سجلات الشركة وتمثل حق الملكية في الميزانية العمومية وتعد هذه القيمة مؤشراً لقوة حقوق الملكية لذلك فان مؤشرات نموها تمثل مؤشرات مهمة للمستثمر تدل على قدرة الشركة في التوسع والاستمرار . من من مبدأ الحيطة والحذر الموجهة من الباحثين هي اعتماده على المعلومات التاريخية وتجاهله للأرباح المتوقعة في الشركة .
3. **القيمة الحقيقية** : وهي القيمة التي تعتمد على المعلومات المالية حول كل شركة ولها عدة تسميات منها القيمة المعقولة والقيمة العادلة والقيمة النظرية .
4. **القيمة الصحيحة** : وهي القيمة التي تبررها الحقائق المالية والاقتصادية المتعلقة بالشركة ومتمثلة بقيمة موجودات تلك الشركة , الارباح , قيمة السهم , توزيع الارباح وتوقعات النمو المستقبلية .

توجد انواع اخرى لقيمة الشركة هي :

1. **القيمة السوقية العادلة** : وهي القيمة الاكثر شيوعا وتعرف بانها القيمة المقدرة لأي أصل من الأصول في تاريخ التقييم بين البائع والمشتري في أي عملية تجارية بعد فحص السوق حيث يتعامل الطرفان بكل شفافية من غير اكره (Hans lind , 1999: 164).
2. **القيمة الاستثمارية** : وهي عبارة عن قيمة المنافع المستقبلية النابعة من تملك أصل ما وهي تختلف بطبيعة الحال اختلافا كبيرا من مشتريٍ محتملٍ لآخر بسبب العوامل الآتية:
 1. فرص خلق القيمة المتوقعة .
 2. رغبة المشتري في دخول سوق جديدة .
 3. مخاطر تقلب القوة الايرادية للأصل .
 4. الوضع الضريبي .
3. **القيمة المستمرة** : وهي القيمة التي تعبر عن صافي قيمة حقوق ملكية شركة بافترض استمرارها وترجع إلى تفاعل مجموعة من العوامل والمدخلات غير الملموسة تشمل المكان المادي للشركة العمالة المدربة وتراخيص التشغيل والنظم والاجراءات الإدارية (الشافعي , 1999 : 46)
4. **القيمة الاستعمالية** : القيمة الاستعمالية هي القيمة الذاتية بمعنى انها لا تستند إلى مقياس محدد دائماً وانما تعبر عن تقويم الشخص للمنفعة التي يوفرها له استهلاكه للمال . وهي مرتبطة بالأصول ذات الاستعمال الإنتاجي, ويمكن أن توصف بانها قيمة أصل ما بوصفه جزءاً من المشروع العامل .
5. **القيمة التبادلية** : وهي عكس القيمة الاستعمالية وترتبط بقيمة الشيء المملوك أو الأصل عندما يتم تبادله في حد ذاته منفصلا عن وجود كيان تشغيلي ما . القيمة التبادلية هي قيمة أقل من القيمة الاستعمالية لأصل ما في مشروع الأعمال المستمر وهي تستند إلى معيار موضوعي يسمح بمقارنة الأشياء فيما بينها , بمعنى انها قيمة موضوعية قابلة للمقياس (حماد, 2008 : 15) .

من انواع قيمة الشركة (المهدي , 2014 : 42) , (بن ضب , 2009 : 94) , (هواري , 2008 : 37) .

1. **القيمة الجديدة** : وتعرف أيضا بتكلفة الفرصة البديلة ، أي تحديد مبلغ التكاليف لتشكيل أصل مماثل للأصل محل التقييم .
2. **قيمة الحيازة** : وهي قيمة تعبر عن المفهوم المحاسبي والضريبي. السائد في الشركة .
3. **قيمة الاستغلال** : يتم من خلال تحديد تكاليف اقتناء استثمار يضاهاى الاستثمار محل التقييم من حيث الخصائص التقنية .
4. **قيمة شهرة المحل** : تعد شهرة المحل نوعا خاصا من الأصول غير المادية ، ويمكن تعريفها على أنها مجموعة الصفات غير القابلة للوزن أو القياس بالدقة التي تجذب الزبائن إلى شركة أعمال معينة .، يتم حسابها على اعتبار أنها الفرق بين السعر المدفوع والقيمة السوقية العادلة للأصول المكتسبة، سواء ملموسة أو غير ملموسة مع استبعاد الخصوم .
6. **القيمة القابلة للتأمين** : تعبر ببساطة عن قيمة الأجزاء القابلة للتلف من أصل ما، التي سيتم التأمين عليها . لتعويض المالك في حالة الخسارة
7. **قيمة النفاية أو البقايا** : عبارة عن المبلغ الممكن تحقيقه عند بيع الأصل أو التصرف فيه بعد أن أصبح انتهاء العمر الانتاجي للمالك الحالي، وبالتالي فهو يمثل عنصرا خارج الاستغلال ، وبقاؤه في الشركة أصبح محل تكلفة دون إعطاء عائد، الأمر الذي يجعل من بيعه الحل الوحيد وبذلك نكون بصدد قيمة النفاية . أن هذه القيمة مرتبطة بعدم جدوى الأصل للنشاط العادي للشركة .

ثالثا : العوامل المؤثرة على قيمة الشركة

تتأثر قيمة الشركة بمجموعة من العوامل المرتبطة بطبيعة عملها ونشاطها سواء على مستوى البيئة الداخلية للشركة او البيئة الخارجية لها والمتمثلة بالبيئة المالية المنافسة ومن ابرز تلك العوامل التي تؤثر على قيمة الشركة وتخضع لسيطرتها ورقابتها هي كالاتي (عبد الستار واخرون , 2003 : 39) ، (محمد , 2005 : 32) .

أ- الربح المتوقع للسهم :

تتأثر القيمة السوقية للسهم بصافي الربح المتوقع للسهم بعد الضريبة ، اذ توجد علاقة خطية بينهما مع ثبات العوامل الأخرى، فزيادة صافي الربح المتوقع للسهم بعد الضريبة يزداد الطلب على اسهم الشركة وبالتالي ترتفع القيمة السوقية للسهم .

ب- التوقيت الذي يحصل فيه المستثمر على عائد استثماره :

أي زمن تحقق الربح ، وتتأثر القيمة السوقية للسهم بالزمن الذي ينقضي قبل تحقق الربحية ، والعلاقة بينهما علاقة عكسية حيث ترتفع القيمة السوقية للسهم كلما كان زمن الحصول على الربح قصير ، وتصل قيمة السهم أعلى قيمة عندما يكون زمن تحقق الربح صفر.

ج- السيولة :

توجد علاقة دالية موجبة بين القيمة السوقية للسهم والسيولة ، فمع تزايد السيولة وثبات الظروف الأخرى ترتفع القيمة السوقية للسهم ، ويرجع السبب إلى أن السيولة مؤشر على المرونة وامكانية التحويل إلى نقدية ، ولكن هذه العلاقة الدالية متناقضة حيث تفقد السيولة تأثيرها تدريجياً على القيمة السوقية للسهم بعد مستوى معين ، لأن تراكم السيولة يفسر في سوق الأوراق المالية على ضعف إدارة الشركة نتيجة تراكم الأصول غير المنتجة مما ينعكس سلباً على قيمة الشركة.

د- المقدرة على أداء الالتزامات :

وهي تشير إلى المقدرة على أداء المديونية عندما يحين أجل استحقاقها، وتقاس بنسبة إجمالي الأصول إلى إجمالي المديونية ، والعلاقة بينهما تمر بعدة مراحل:

أ- المرحلة الأولى : عندما تكون مخاطر التوقف عن أداء الالتزامات ضئيلة فإن تأثيرها يكون بسيطاً لانخفاض المخاطرة.

ب- المرحلة الثانية : عندما تزداد مقدرة الشركة على أداء الالتزامات وتزداد أموال الاقتراض فإن القيمة السوقية للسهم ترتفع نتيجة للاستفادة من استثمار أموال المقترض ذات التكلفة الأقل ، ولكن بعد ذلك عندما تزداد قيمة المقدرة على أداء الالتزامات فإن ذلك ليس في مصلحة أصحاب الأسهم لأن حجم الأصول يزداد مقارنةً بحجم المديونية مما يقلل من الوفورات المحققة من أموال الاقتراض .

من العوامل والمتغيرات التي تؤثر على قيمة الشركة (المعيني و زياد ، 2016 : 203) .

أ- المخاطر : وهي تعد من اهم العوامل المؤثرة على قيمة الشركة لما لها من تأثير مباشر في مستويات اسعار الاسهم في السوق المالي . كلما ازدادت نسبة احتمالية المخاطر في القيمة السوقية لاسهم الشركة انخفضت قيمة الشركة في السوق المالي .

ب- اسعار الفائدة : تلعب اسعار الفائدة دورا جوهريا في القرارات المالية المتعلقة بالتمويل المالي , الاستثمار ومقسوم الارباح . كلما ارتفعت او انخفضت اسعار الفائدة فأنها تؤثر على قيمة الاسهم في السوق المالية وبالتالي توجه المستثمرين نحو ايداع وتوظيف اموالهم في المصارف او استثمارها في بالسندات عالية القيمة بدلا من تحمل المخاطر في الاستثمار بالأسهم للشركة مما ينعكس سلبا على قيمة الشركة .

بالإضافة إلى العوامل السابقة فإن قيمة الشركة تحدد بالعوامل الآتية (محمد , 2005 : 32) :

1. تتأثر بالأرباح الموزعة ، لأن زيادة نسبة توزيع الارباح تزيد من القيمة الحالية للشركة.
2. تتأثر بسعر الخصم في السوق ، إذ كلما ازداد معدل الخصم في السوق قلت القيمة الحالية للشركة المتوقع الحصول عليها مستقبلا .
3. المخاطرة المتوقعة للشركة ، فزيادة المخاطرة تؤدي إلى زيادة العوائد المطلوبة من قبل حملة الأسهم .
4. وتتأثر قيمة الشركة بتوقعات المستثمرين الجيدة بشأن مستقبل الشركة ونشاطها .
5. تتأثر بمدى استخدام الشركة للقروض في هيكلها المالي ، إذ تؤدي زيادة القروض إلى زيادة الأرباح ولكنها في الوقت نفسه تزيد نسبة المخاطرة .

رابعا : معايير احتساب قيمة الشركة

توجد معايير عديدة في احتساب قيمة الشركة ومنها (الصياح والعامري , 2003 : 33) :

1. المعايير الشخصية :

وهي تعتمد على عاملين اساسيين هما العوامل النفسية والعوامل الاقتصادية اللذان لهما الدور الكبير في الرغبة بالشراء .

- أ- **العوامل النفسية** : تستند العوامل النفسية الى مفهوم السمعة الجيدة للشركة بين الشركات الاخرى فكلما كانت سمعة الشركة جيدة كلما كانت اعطت قيمة اعلى والعكس صحيح .
- ب- **العوامل الاقتصادية** : تستند العوامل الاقتصادية الى عوامل الندرة والاحتكار للشركة وانفرادها في السوق وكلما اتصفت بذلك حصلت على قيمة اعلى .

2. المعايير الموضوعية :

تقوم هذه المعايير على اساس ايجاد انواع متعددة من الربحيات ومنها الربحية المالية والقيمة السوقية والقيمة الحقيقية والقيمة المحاسبية .

3. المعايير الاقتصادية :

وهي معايير تندرج ضمن معيارين اساسيين هما معيار استخدام شهرة الشركة في تحديد قيمة الشركة ومعيار صافي التدفقات النقدية في احتساب قيمة الشركة .

خامسا : مداخل تقدير قيمة الشركة

يتم تقدير قيمة الشركة من خلال ثلاثة مداخل هي (الهواري واخرون , 1998 : 241) :

أ. المدخل الدفترى :

قيمة الشركة حسب هذا المدخل هي القيمة الدفترية لإجمالي الأصول ، أي انها تتساوى مع إجمالي الخصوم وحقوق الملكية كما في المعادلة الآتية :

قيمة المنشأة الدفترية = إجمالي الأصول = إجمالي الخصوم + إجمالي حقوق الملكية

أو تساوي :

القيمة الدفترية لمجموع الأصول – الاندثار المتراكم – الديون المعدومة.

من الانتقادات التي وجهت لهذا المدخل هي أن القيمة الدفترية لا تعكس أثر بعض العوامل المهمة ذات التأثير مثل المخاطرة أو القوة الشرائية التي تتأثر بالزمن وبالتالي فان القيمة الدفترية لا تعكس القيمة الحقيقية للشركة .

ب. المدخل السوقي :

قيمة الشركة وفق هذا المدخل قيمة الشركة هي قيمة الاوراق المالية في جانب الخصوم وحقوق الملكية والتي تتحدد في سوق الاوراق المالية في تاريخ معين ، ويركز هذا المدخل على مصادر الأموال في الشركة والتي تتكون من حقوق الملكية التي تتمثل في الاسهم العادية والديون طويلة الأجل التي تتمثل في السندات والديون قصيرة الأجل.

قيمة الشركة وفق هذا المدخل تكون حسب المعادلة الآتية :

قيمة الشركة السوقية = القيمة السوقية للأسهم + القيمة السوقية للسندات والقروض طويلة الأجل
+ قيمة الديون قصيرة الأجل.

الاعتماد على المدخل السوقي لتقدير قيمة الشركة يتطلب توفر بعض الشروط، منها :

1. أن تكون مصادر الأموال في الشركة في شكل اوراق مالية .
2. أن توجد سوق للأوراق المالية .
3. أن تكون هذه الاوراق منسجمة ومقيدة في هذه السوق .
4. أن تكون السوق على درجة عالية من الكفاءة وممثلة لكافة الأنشطة الاقتصادية .

ج. المدخل الذاتي :

ويطلق عليه مدخل التدفقات النقدية المخصومة ، وهو مدخل يركز على جانب الأصول ، ويقيس قدرة هذه الأصول على تحقيق تدفقات نقدية مستقبلاً خلال عمر الشركة ، ويراعي تأثير القوة الشرائية ومعدلات التضخم ، ويقوم بخصم التدفقات النقدية بمعدل خصم معين لعكس الآثار الناجمة عن الزمن والقوة الشرائية للنقود والمخاطرة ويتمثل في تكلفة الهيكل المالي المرجحة بالأوزان ، وأن كيفية حساب قيمة الشركة وفقاً لهذا المدخل تكون بالمعادلة الآتية :

قيمة المنشأة = القيمة الحالية لمتدفقات النقدية المتوقعة طوال عمر المنشأة

توجد العديد من المداخل لتقدير قيمة الشركة ومنها (Murphy, 2012:5):

1. **المدخل القائم على الموجودات :** قياس قيمة الشركة عن طريق صافي قيمة الموجودات وهو يتضمن القيمة الدفترية والقيمة الدفترية المعدلة والقيمة عند التصفية , أي تحديد قيمة الشركة على اساس البيع الافتراضي لموجودات الشركة وليس التركيز على امكانية تحقيق الربح وهذا المدخل قائم على ما يأتي .
 - أ- استثمار الموجودات المادية الكبيرة في الشركة .
 - ب- الشركة لا يوجد لديها سنوات مربحة او سنوات ذات ارباح متقلبة .
 - ج- الشركة غير قادرة على الاستمرار .

ويتكون هذا المدخل من ما يأتي :

أ- **القيمة الدفترية للشركة (القيمة الصافية للشركة)** : هي قيمة حقوق المساهمين في الميزانية العمومية (راس المال والاحتياطيات) وهي تمثل الفرق بين الموجودات والمطلوبات وتختلف عن القيمة السوقية للشركة (Fernandez, 2007:4) .

ب- **القيمة الدفترية المعدلة** : وهي تتضمن تعديل موجودات ومطلوبات الشركة لتحديد قيمة الشركة وتتطوي هذه التعديلات على استبدال القيمة المقدرة للموجودات الثابتة , مراجعة ارقام المخزون وتحويلها الى القيمة السوقية وتحديد قيمة الموجودات غير الملموسة التي توجد في الشركة لكنها لا تظهر في ميزانيتها العمومية .

ج- **القيمة عند التصفية** : وهي تتضمن خصم صافي العائدات من تصفية موجودات الشركة وسداد مطلوباتها لتحديد قيمة الشركة في حالة تعرض الشركة الى سلسلة من الخسائر او وفاة المالك الوحيد للشركة ويصبح مستقبل الشركة في حالة عدم التأكد وهي نوعان :

أ- **التصفية الاجبارية** : وهو المبلغ الصافي المحصل في حال البيع الفوري مع اضطرار البائع للبيع .

ب- **التصفية المنظمة** : وهو المبلغ الصافي المحصل في حال المشتري لإيجاد مدة معقولة ويكون البائع خلالها مضطر للبيع لكن المشتري غير مجبر مع رغبته في الشراء .

2. **مدخل السوق** : يتكون هذا المدخل من تحليل المبيعات السابقة من اسهم الشركة . يستخدم في حالة تداول الشركة لأسهمها في سوق الاوراق المالية وتتمثل بعدد كبير من البائعين والمشتريين وليس على تقدير عدد محدود من الافراد . القيمة السوقية لا تعكس القيمة الحقيقية للشركة لا سيما في حالة تقلبات اسعار الاسهم صعودا ونزولا نتيجة لعوامل مصطنعة او نتيجة للمضاربة.

3. **مدخل المدخل** : يركز هذا المدخل على مجموعة من الطرائق ومنها (Twain,2012:5):

أ- **طريقة رسملة الارباح** : تستخدم هذه الطريقة لتقييم الاعمال التجارية القائمة على الفوائد التقديرية المستقبلية باستخدام قدر من الارباح او التدفقات النقدية التي سيتم تحقيقها من الشركة.

ب- **خصم الارباح (اسلوب التدفق النقدي)** : طريقة التدفق النقدي بعد خصم الضرائب او التدفقات النقدية التقديرية وهذه الطريقة هي المدخل الموجة للدخل

بمعنى انها تقوم على نظرية ان القيمة الاجمالية للأعمال التجارية هي القيمة الحالية للعوائد المستقبلية المتوقعة .

سادسا : قياس قيمة الشركة

توجد بعض من المؤشرات التي يمكن استعمالها في قياس قيمة الشركة ومنها :

1- مؤشر الميزة التنافسية : في عام 1993 حدد Chamberlin مفهوم الميزة التنافسية هي الحالة الفريدة الذي تطورها الشركة مقابل منافسيها من الشركات الاخرى عن طريق الحصول على موارد جديدة (الزعيبي، 2005 : 28) .

الميزة التنافسية تعني قدرة الشركة على جذب اكبر عدد ممكن من الزبائن من خلال طرح منتجاتها في السوق بنوعية عالية واسعار تنافسية في الزمان والمكان المناسبين دون التأثير على ربحية الشركة .

ومن اهم عوامل نجاح الميزة التنافسية هي :

أ- تسهم الميزة التنافسية في تطوير وايجاد سبل جديدة من خلال البحث عن التكنولوجيا الحديثة والبحث عن احتياجات الزبائن الجدد ومحاولة تلبية متطلباتهم بشكل جديد.
ب- تكون الميزة التنافسية فعالة بانها تكون حاسمة من خلال منح الاسبقية والتميز على المنافسين.

2- مؤشر الحصة السوقية : الحصة السوقية هي النسبة المئوية للسوق التي تشتري فعلاً منتجات معينة من شركات معينة يشار اليها كحصة سوقية وعلى سبيل المثال تمتلك شركة المشروبات الغازية كوكا كولا تقريباً (44 %) من سوق الولايات المتحدة الامريكية في حين ان منافستها في نفس المجال شركة بيبسي تمتلك حصة 31% من السوق. (Pride , 2000 :34)

تمثل الحصة السوقية قوة منافسة الشركة اذ يتم مقارنة الحصة السوقية بنسبة حصة اكبر منافسيه في السوق؛ وتهتم العديد من الشركات بالحصة السوقية كهدف من اهدافها والذي يجب المحافظة عليها وزيادتها (الصميدعي , 2006 : 49) .

وتلجأ الشركات الصناعية الى اتباع بعض الاجراءات للمحافظة على حصتها السوقية :

أ- تتحمل الشركات الزيادة في التكاليف من دون التعديل في جودة منتجاتها وقبول بهامش ربح منخفض.

ب- تعمل الشركة على تعديل منتجاتها بشكل لا يعارض فيه الزبائن زيادة الاسعار من خلال زيادة الحجم (العمر، 2003 : 260) .

3- **مؤشر الماركة التجارية** : تعد الماركة التجارية اصلاً مهماً من الاصول غير الملموسة للشركة، وتحرص الشركة على بنائها او ادارتها بما يمكنها من تكوّن ماركة قوية تحقق لها ميزة تنافسية في السوق. ان الماركة التجارية تتكون من نتاج العديد من العوامل والظروف الايجابية التي يمكن ان تسهم في تعظيم قيمة الشركة ومقدرتها الكسبية . من بعض العوامل المهمة في تكوين شهرة المحل :

أ- وجود ادارة عالية الكفاءة.

ب- وجود فريق يكوّن العلاقات الجيدة مع الزبائن.

ج- وجود برامج تدريبية عالية الكفاءة.

د- اختيار الموقع الاستراتيجي لتسويق منتجات الشركة.

هـ- ضعف ادارة المنافسين للشركات الاخرى من نفس الصناعة.

و- تنظيم حكومي مفيد للشركة.

ز- ان تتمتع الشركة بمصداقية عالية وشفافية وان تحافظ على جودة منتجاتها.

4- **مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة**: بينت شركة Stern & Stewart مفهوم القيمة

الاقتصادية المضافة بانه "مقياس للإنجاز المالي لتقدير الربح الحقيقي اذ انه مرتبط

بثروة المساهمين على مدى الوقت وهو الفرق بين صافي الربح التشغيلي المعدل بعد

الضرائب وتكلفة راس المال المملوك والمقترض (JiambavIvo,2007 : 475) .

ويضيف Spero ان القيمة الاقتصادية المضافة هو مقياس محاسبي لأداء التشغيل الجاري

اذ يمثل قياسا محاسبيا للدخل وينقص منه العائد المحاسبي المطلوب لقياس رأس المال المستثمر

(Spero , 1979 : 3) .

ان القيمة الاقتصادية المضافة تسهم في قياس القيمة المتكونة من مساهمين وتساعد في

اشعار المديرين في الشركة بتكلفة راس المال المستثمر .

انصب اهتمام الإدارات على ضرورة تحديد قيمة الشركة وبالتالي تحديد المركز المالي لها من خلال ما يأتي :

1. منظور حملة الاسهم :

أشار كلٌّ من (Malmi & Ikaheimo,2003 :235) , (Day & Fahey, 1998 : 156) الى أن قيمة الشركة تتحدد على أساس محصلة القرارات الاستثمارية والتمويلية والتشغيلية , فإذا كانت قرارات تلك المحصلة صحيحة ، فإن الشركة ستتمتع بمركز مالي قوى، ومن ثم صعود إيجابي للأسهم بما يدعم قيمة الشركة والعكس صحيح . أن التركيز على تعظيم قيمة الشركة يدفع إدارة الشركة إلى اتخاذ اجراءات وأليات فعالة للوصول لهذا الهدف وتحقيقه بدلا من التركيز على الأداء التشغيلي للشركة فقط الذى يركز على تعظيم الربح التشغيلي فقط .

2. القيمة السوقية لحقوق الملكية :

(Qi Luo , 2005 : 61) أن قيمة الشركة يمكن قياسها من خلال حساب الفوائد غير العادية للأسهم ، أو القيمة السوقية لحقوق الملكية من خلال حاصل ضرب عدد الأسهم المصدرة في سعر السهم السوقي في نهاية العام:

عدد الاسهم المصدرة × سعر السهم السوقي في نهاية العام

كما يمكن قياس قيمة الشركة من خلال نموذج Tobin's Q وذلك بقسمة القيمة السوقية لإجمالي الأصول على القيمة الدفترية لإجمالي الأصول، حيث القيمة السوقية لإجمالي الأصول هي مجموع القيمة السوقية لحقوق الملكية والقيمة الدفترية للالتزامات والفوائد، أما القيمة الدفترية لإجمالي الأصول في مجموع القيمة الدفترية لحقوق الملكية والقيمة الدفترية للالتزامات والفوائد:

القيمة السوقية لأجمالي الأصول / القيمة الدفترية لأجمالي الأصول

3. منظور نموذج بطاقة الاداء المتوازن :

بينما يرى (مطاوع ، 2009 : 199) , (بدوي , 2015 : 177) أنه يمكن قياس قيمة الشركة باستخدام نموذج بطاقة الأداء المتوازن . أن حساب قيمة الشركة من خلال منظور نموذج بطاقة الأداء المتوازن المطور بأبعاده الخمسة :

1. **البعد المالي :** وهو يشتمل على المقاييس المحاسبية مثل معدل العائد على الاستثمار، صافى الربح التشغيلي، الدخل المتبقي، العائد على الملكية، القيمة الاقتصادية المضافة وصافى الربح التشغيلي.
 2. **بعد العملاء :** ويشتمل على معدل رضا العملاء ، ونسبة مردودات المبيعات ، وعدد قنوات البيع والخدمة الجديدة ، وعدد شكاوى العملاء ، والقدرة على الاحتفاظ بالعملاء وجذب عملاء جدد.
 3. **بعد العمليات الداخلية :** ويشتمل على مدى قدرة الشركة على جذب العمالة الماهرة وذات القدرات الخاصة ، وقياس أداء العاملين وحوافزهم من خلال اساس مناسب وتوفير مناخ سليم لخطوط السلطة والمسئولية.
 4. **بعد التعلم والنمو :** وهو يشتمل على عدد الابتكارات في الفترة الحالية بالمقارنة مع الفترة او الفترات السابقة ، ومعدل إنتاجية العاملين خلال الفترة ، ومستوى إلمام العاملين باستخدام الحاسب الآلي ونسبة ميزانية البحوث والتطوير ومدى تنمية راس المال الفكري .
 5. **بعد المسؤولية الاجتماعية :** والذي يشتمل على حماية البيئة من التلوث، وحماية المستهلك ، وعدم استنزاف الموارد الطبيعية للمحافظة على الاجيال القادمة وتحسين وتطوير المجتمع المحلى إن تلك الأبعاد الخمسة لنموذج بطاقة الأداء المتوازن يمكن أن تنعكس جميعا في أسعار أسهم .
- يرى الباحث ان تعظيم قيمة الشركة هو محل اهتمام المستثمرين وحملة الأسهم ويمثل الشغل الشاغل لمنظمات الاعمال وسر نجاحها واستمراريتها , ويتم ذلك من خلال اعتماد ثلاثة معايير هي المعايير الشخصية والمعايير المحاسبية واخيرا المعايير الاقتصادية .
1. اعتماد المعايير الشخصية على العوامل النفسية التي لهما الدور الكبير في زيادة رغبة الشراء للمستهلكين وتلبية تطلعاتهم للشراء مستقبلا مما يعظم من قيمة الشركة وتوسعها في السوق .
 2. استناد المعايير الاقتصادية الى عوامل الندرة والاحتكار للشركة وبالتالي انفرادها وتحكمها في السوق مما يؤدي الى حصولها على قيمة اعلى .

3. احتساب قيمة الشركة وفقا للمعايير المحاسبية هو من خلال احتساب صافي المركز المالي (صافي حق الملكية) الذي يمثل الفرق بين قيمة الموجودات الحقيقية وقيمة القروض .

المبحث الثالث

تأثير القيمة العادلة على قيمة الشركة

مداخل قياس القيمة العادلة :

حدد معيار الإبلاغ المالي الدولي 13 ثلاثة مداخل رئيسية في تقييم وقياس القيمة العادلة والتي يمكن استخدامها في حالات التقييم للشركات وتكون مناسبة في ظل الظروف الطبيعية السائدة والتي تتوفر عنها بيانات كافية لاستعمالها في قياس القيمة العادلة (Shomkuts,2010:11)

1. مدخل السوق :

يستخدم هذا المدخل الأسعار وغيرها من المعلومات الملائمة الناتجة عن معاملات السوق والتي تنطوي على الأصول أو الالتزامات المتطابقة أو القابلة للمقارنة وهي تشتمل على أساليب التقييم التي تنفق مع مدخل السوق .

2. مدخل الكلفة :

حدد معيار الإبلاغ المالي الدولي 13 مدخل الكلفة على أنه أسلوب التقييم الذي يعكس المبلغ المطلوب في الوقت الحالي ليحل محل القدرة الاستيعابية للأصل . وبالاستناد إلى مدخل الكلفة فإن القيمة العادلة هي كلفة الاقتناء أو انشاء أصول بديلة من أداة مماثلة معدلة للتقادم . تقدر القيمة العادلة وفق هذا المدخل باستعمال المبدأ الاقتصادي فما يدفعه المشتري مقابل أصل ما لا يزيد عن كلفة الحصول على أصل ذي فائدة متساوية .

3. مدخل الدخل :

حدد معيار الإبلاغ المالي الدولي 13 مدخل الدخل على أنه احد أساليب التقييم التي تحول المبالغ المستقبلية كالتدفقات النقدية أو الإيرادات أو المصروفات إلى مبالغ مخفضة ويتم قياس القيمة العادلة على أساس المبالغ المذكورة سابقا عن طريق تحديد توقعات السوق الحالية عن تلك المبالغ المستقبلية .

دور القيمة العادلة في تقييم اصول الشركة

ازداد الاهتمام في السنوات الاخيرة في التقييم العادل لأصول والتزامات الشركات من خلال ما توفره محاسبة القيمة العادلة من ميزات كثيرة و هامة بالمقارنة مع طرق التقييم الاخرى , اذ توفر لمستخدمي البيانات المالية صورة أكثر وضوحاً للوضع الاقتصادي الحالي للشركة مما يؤدي إلى زيادة الشفافية للوضع المالي للشركة (5 : 2009 , Laux and Leuz).

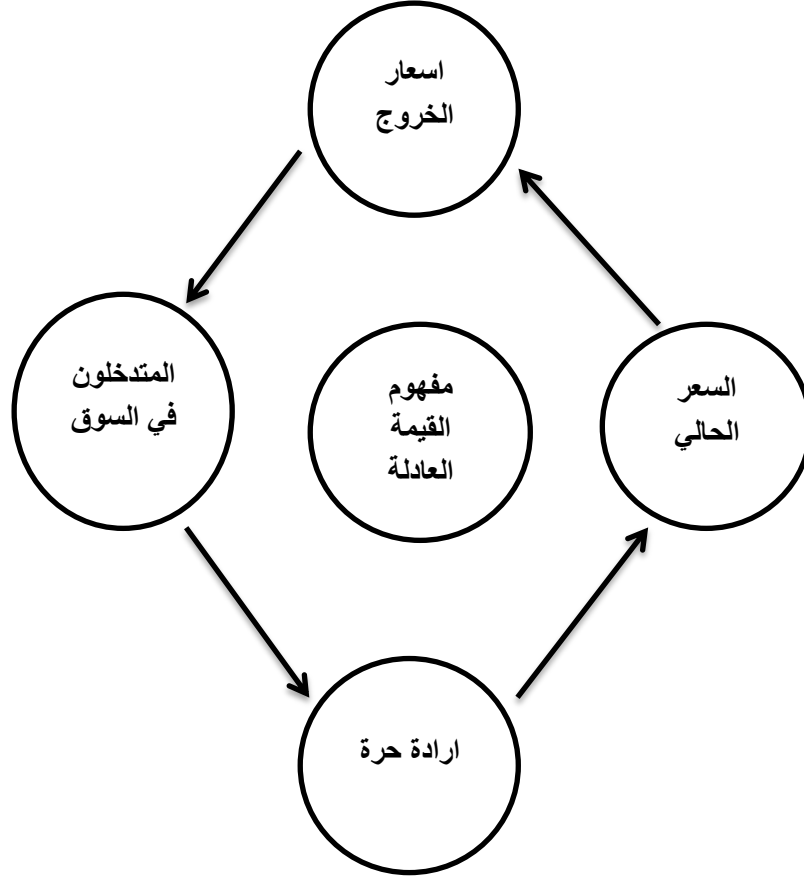
ومن أهم الأسباب التي تتطلب إعادة تقييم الشركات وقياس قيمها العادلة هي :

1. تغيير الشكل القانوني للشركة وتحولها من شركة شخصية الى شركة مساهمة من خلال طرح اسهمها للاكتتاب في السوق .
2. في حالة الاندماج او الاستملاك للشركة من قبل شركة اخرى .
3. تقدير قيمة السهم يعتبر من الأسباب الرئيسة في اعادة تقييم الشركة من خلال اصدار الاسهم للمساهمين الحاليين أو طرحها للاكتتاب العام .
4. يعد قياس القيمة العادلة لأصول الشركة ضروري لأجل اكمال معاملات البيع أو التأجير .
5. قياس القيمة العادلة لأصول الشركة ضروري من أجل الحصول على القروض من المصارف أو المؤسسات المالية عن طريق رهن الأصول الثابتة ضماناً من أجل تسديد القرض .
6. وتساعد إعادة تقييم الأصول الثابتة وقياس القيمة العادلة لأصول الشركة ضمان في حالة استبدالها في نهاية العمر الانتاجي للشركة .

بالاستناد الى أن المحاسبة عن القيمة العادلة يجب أن تقدم المعلومات التي تسمح بتقدير قيمة الشركة قامت عدة دراسات تطبيقية الهدف منها اختبار مدى ملائمة المنهج المحاسبي للقيمة العادلة من خلال اختبار العلاقة بين القيمة السوقية للسهم أو التغيرات في هذه القيمة . بعض المعلومات المحاسبية المتبعة في هذه الدراسات تقوم على فكرة أن تحميل المعلومات المحاسبية التي تفصح عنها الشركة يجب أن تؤدي إلى تقييمها بشكل يتطابق مع التقييم الذي يعكس سعر اسهمها في السوق المالي .

معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 13 قدم ارشادات حول كيفية التقييم بالقيمة العادلة كباقي المعايير السابقة التي تناولت القيمة العادلة بشيء من الغموض التي تمثل السعر المتحصل

عليه من بيع اصول او مدفوعات مقابل التزام بين طرفين في السوق المالية . يشتمل هذا المعيار على اربعة عناصر فيما يتعلق بالقيمة العادلة وكما مبين في الشكل الآتي :



الشكل (3) عناصر معيار الابلاغ المالي الدولي 13 فيما يتعلق بالقيمة العادلة

يتضح من العناصر الموضحة في الشكل أعلاه ان معيار الابلاغ المالي الدولي IFRS

(Watchman , 2012 : 4) 13

1. اسعار الخروج

حصر القيمة العادلة في السعر بدلا من القيمة وهذا يعني ان السوق هو المصدر الاساس في تحديد القيمة العادلة .

2. المتدخلون في السوق

السعر يتحدد من خلال السوق بين اطراف راغبة ومطلعة وفقا لقانون الطلب والعرض وليس بين اطراف محتملة وبالتالي يعد السوق المحدد الاساس للقيمة العادلة .

3. الارادة الحرة

يعني ان تحديد السعر لا يتم تحت ظروف الافلاس او التصفية مما يجعل السعر غير حقيقي وكذلك ليس في ظل ظروف الاحتكار او الظروف الاستثنائية مما يجعل السعر اكبر او اقل من السعر الاعتيادي .

4. السعر الحالي

أي يعني ان القيمة العادلة تمثل بالسعر في اللحظة التي يقيم بها الاصل او الخصم دون ترك أي مجال للتأويل في الحصول على أي سعر .

مؤشرات تقييم قيمة الشركة وفق المحاسبة عن القيمة العادلة :

هناك العديد من المؤشرات لتقييم قيمة الشركة ومنها مؤشرات تعتمد اسلوب التكلفة التاريخية ومؤشرات اخرى تعتمد اسلوب معايير القيمة العادلة وهي كالاتي (: 2012 , Uno : 166) :

اولا : مؤشرات تقييم الشركة بالاعتماد على الدخل المحاسبي :

تعد مؤشرات القياس المالية التي تعتمد جودة الدخل المحاسبي من اهم المؤشرات في حساب تقييم الشركة ولكن يتم قياس قيمة الشركة بالاعتماد على الدخل المحاسبي في الاجل القصير دون النظر الى تعظيم قيمة الشركة في الاجل الطويل . من هذه المؤشرات التي تعتمد التقييم بالاعتماد على الدخل المحاسبي وهي :

1. مؤشر العائد على الاستثمار :

وهو صافي الربح الاستثمار / أجمالي الاستثمار ويتم حساب اجمالي العائد على الاستثمار من خلال (رأس المال العامل + الاصول طويلة الاجل) وهو يعد من المؤشرات الاساسية لقياس وتقييم قيمة الشركة . توجد بعض الانتقادات الموجهة الى هذا المؤشر وهي تتمثل في تعدد

الطرق المستخدمة في حساب قيمة معدل العائد على الاستثمار اضافة الى بساطة حساب هذا المؤشر مما يؤدي احيانا الى الارتباك والتضارب في القرارات المرتبطة بالاستثمار .

2. معدل العائد على الاصول :

وهو صافي الربح الى اجمالي الاصول (اصول طويلة الاجل + اصول متداولة) . من الانتقادات لهذا المؤشر هو عدم القدرة في توضيح كيفية استخدام الاموال المتاحة في الحفاظ على الاصول وعدم تحديد الاصول المطلوبة وفي حالة الاصول غير الملموسة سوف تؤخذ بنظر الاعتبار .

3. معدل العائد على حقوق الملكية :

وهو صافي الربح النهائي الى اجمالي حقوق الملكية وعبر هذا المؤشر عن مدى مساهمة حقوق الملكية لكونها تعد من المصادر الاساسية في تمويل الشركة بهدف تحقيق صافي الدخل النهائي للشركة . من المآخذ على هذا المؤشر هو الارتفاع او الانخفاض في حقوق الملكية وبإمكان ادارة الشركة التلاعب فيه من خلال العمل على زيادة او تخفيض رأس المال بالشكل الذي يعكس العائد المستثمر في حقوق الملكية وهو ما ترغب الشركة في إظهاره .

ثانيا : مؤشرات قياس قيمة الشركة وفقا لمعايير التقارير المالية للمحاسبة عن القيمة العادلة :

يوجد العدد من المؤشرات التي تتماشى مع معايير التقارير المالية وفقا للمحاسبة عن القيمة العادلة ومنها (زلط , 2015 : 77) :

1. مؤشر القياس المبني على التدفق النقدي :

تزويد مستخدمي البيانات المالية حول مدى قدرة الشركة على توليد التدفقات النقدية الضرورية لتحقيق اهداف تلك الشركة من حيث تقييم التغييرات في صافي اصول الشركة ومركزها المالي وكذلك السيولة النقدية لدى الشركة ومدى قدرتها على الايفاء بالتزاماتها في الايفاء بالديون المترتبة عليها .

2. مؤشر القياس المبني على التدفق النقدي الحر :

يوفر التدفق النقدي الحر المعلومات اللازمة للمحللين الماليين حول قدرة الشركة على النمو والاستمرارية داخليا وزيادة المرونة المالية لديها (الخشارمة , 2007 : 66) .

تحليل العلاقة بين المحاسبة عن القيمة العادلة وقيمة الشركة

طبيعة المعلومات التي تقدمها المحاسبة عن القيمة العادلة يجب ان تعكس الواقع الاقتصادي للشركة حتي يتمكن المستخدمون من اتخاذ القرارات اللازمة بصورة صحيحة وبكل دقة . (Lee , 2006 : 665) , (Goncharov , 2015 : 231) , (Fatima & Foote, 2012: 85)

1. توفر المحاسبة عن القيمة العادلة المعلومات المحاسبية ذات التأثير علي كافة قرارات الاستثمار بهدف تدعيم ثقة المستثمرين في تلك الشركات التي يستثمرون فيها اموالهم .
2. تزود المحاسبة عن القيمة العادلة المستخدمون بمعلومات ملائمة تظهر الواقع الاقتصادي للشركة .
3. توفر المحاسبة عن القيمة العادلة الأدوات التحليلية ذات الجاذبية للمستخدمين في اتخاذ القرارات الملائمة وتوضيح العلاقة بين تلك المعلومات المحاسبية .
4. تأكيد المحاسبة عن القيمة العادلة على جودة البيانات التي تستند اليها والمعلومات المالية التي تقارن بها عن الشركة وهو عكس البيانات والمعلومات المالية التي تستند الي منهج التكلفة التاريخية التي تؤدي الي تشوهات في عملية قياس قيمة الشركة والسبب يعود الي عدم الأخذ بنظر الاعتبار التغيرات الخاصة بالأسعار والذي يؤدي الي تقديرات غير صحيحة للمركز المالي للشركة .
5. المحاسبة عن القيمة العادلة تعد الطريقة الأكثر فاعلية لعكس الواقع الاقتصادي للشركة مقارنة مع مبدا التكلفة التاريخية وهذا ما أكدته العديد من البحوث والدراسات الدراسات .
6. إتباع منهج القيمة العادلة يقدم نتائج أكثر دقة وشفافية ومعلومات إضافية تتناسب مع أهداف المحاسبة عن القيمة العادلة في التعبير عن المركز المالي للشركة وهو ما ينعكس على ارتفاع كفاءة وقيمتها الشركة .
7. أن المعلومات المحاسبية الناتجة عن معايير القيمة العادلة يتوفر فيها القدر الكبير من الملاءمة والثقة تسهم في دعم قدرة أصحاب المصالح على تقييم قيمة الشركة .

محددات استعمال محاسبة القيمة العادلة في تقييم اصول الشركات

المحاسبة عن القيمة العادلة هي عملية التعديل الدوري والمستمر لقيم الاصول والاستثمارات الموجودة في دفاتر المحاسبة والتي تعمل على تغيير طريقة إعداد التقارير المحاسبية التقليدية من خلال استخدامها للتكاليف التاريخية في تقييمها للبنود الموجودة في دفاتر الشركة الا انه توجد بعض المحددات في استعمال المحاسبة عن القيمة هي :

1. التغييرات المتكررة :

تغير قيم الاصول والاستثمارات للشركة في السوق غير المستقرة بشكل متكرر دائماً يؤدي الى حدوث تغييرات كبيرة في قيمة الشركة وأرباحها ونتيجةً لذلك يصعب على المستثمرين تقييم اصول الشركة بصورة دقيقة .

2. عدم القدرة على تقييم الأصول :

تواجه الشركات صعوبة في تقييم الأصول والاستثمارات في الأسواق التي تمتلك أصولاً متخصصة أو حزمًا استثمارية .

3. التقليل من القيمة الدفترية :

القيمة الدفترية هي إجمالي الأصول التي تملكها الشركة وهي تتغير عندما تقوم الشركة على شراء أصول جديدة أو التخلص من الأصول القديمة لذا تعمل المحاسبة عن القيمة العادلة على تغيير القيمة الدفترية لهذه الشركة.

الفصل الثالث

الجاناب التطبيقي

المبحث الاول : وصف عينة الدراسة لمجموعة من
المصارف التجارية في سوق العراق للأوراق المالية
المبحث الثاني : قياس القيمة العادلة وفقا لمعيار الإبلاغ
المالي الدولي 13 للمصارف عينة الدراسة
المبحث الثالث : قياس قيمة الشركة للمصارف عينة
الدراسة

المبحث الاول

بيانات ومعلومات عن المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية عينة البحث

كما سيتم تحديد قيمة الشركة من خلال الزيادة المتحققة في قيمة السهم الواحد نتيجة زيادة صافي الاصول اي سيتم تحديد مقدار الزيادة على صافي الاصول نتيجة لتعديل الموجودات وفقا لأسعار المدخلات فضلا عن معرفة تلك الزيادة على القيمة السوقية للسهم الواحد والقيمة السوقية كلها، كما يتناول المبحث استخراج كل من القيمة العادلة وقيمة الشركة في المصارف العراقية عينة البحث والعمل على معرفة العلاقة والاثر بينهما من خلال الاستعانة بالبرنامج الاحصائي (spss) والذي يوضح مدى تأثير وعلاقة المتغير المستقل على التابع ولغرض البدا بالتحليل والتطبيق ينبغي التعرف على خصائص ومعلومات عينة البحث وكما هي موضحة :

وصف العينة

1. مصرف المنصور للاستثمار

وهي شركة عراقية مساهمة مختلطة تعمل ضمن القطاع المصرفي تأسست في عام (2005) برأس مال اسمي قدرة (55) مليار دينار ، وتم ادراجها في سوق العراق للأوراق المالية في سنة (2008) وكان رأسمالها في تاريخ الادراج (55) مليار دينار ، وتبلغ نسبة القطاع الخاص (100%) ، ويقدم المصرف بيانات تفصيلية عن الموجودات الثابتة وعدد الاسهم وتقلباتها والتي يمكن ان تتيح للباحث ان يعتمد عليها في اختبار فرضياته وتحقيق اهدافه .

2. مصرف بغداد

وهي شركة عراقية مساهمة خاصة تعمل ضمن القطاع المصرفي تأسست في عام (1992) برأس مال اسمي قدرة (100) مليون دينار ، وتم ادراجها في سوق العراق للأوراق المالية في سنة (2004) وكان رأسمالها في تاريخ الادراج (5.280) مليار دينار ، وتبلغ نسبة القطاع الخاص (100%) ، ويقدم المصرف بيانات تفصيلية عن الموجودات الثابتة وعدد الاسهم وتقلباتها والتي يمكن ان تتيح للباحث ان يعتمد عليها في اختبار فرضياته وتحقيق اهدافه .

3. مصرف الخليج التجاري

وهي شركة عراقية مساهمة خاصة تعمل ضمن القطاع المصرفي تأسست في عام (1999) برأس مال اسمي قدرة (600) مليون دينار، وتم ادراجها في سوق العراق للأوراق المالية في

سنة (2004) وكان رأسمالها في تاريخ الإدراج (4.120) مليار دينار ، وتبلغ نسبة القطاع الخاص (100%) ، ويقدم المصرف بيانات تفصيلية عن الموجودات الثابتة وعدد الاسهم وتقلباتها والتي يمكن ان تتيح للباحث ان يعتمد عليها في اختبار فرضياته وتحقيق اهدافه .

4. مصرف الاهلي العراقي

وهي شركة عراقية مساهمة خاصة تعمل ضمن القطاع المصرفي تأسست في عام (1995) برأس مال اسمي قدرة (400) مليون دينار ، وتم ادراجها في سوق العراق للأوراق المالية في سنة (2004) وكان رأسمالها في تاريخ الإدراج (1.143) مليار دينار ، وتبلغ نسبة القطاع الخاص (100%) ، ويقدم المصرف بيانات تفصيلية عن الموجودات الثابتة وعدد الاسهم وتقلباتها والتي يمكن ان تتيح للباحث ان يعتمد عليها في اختبار فرضياته وتحقيق اهدافه .

المبحث الثاني

قياس القيمة العادلة وفقا لمعيار الإبلاغ المالي الدولي 13 للمصارف عينة الدراسة

سنتناول في هذا المبحث اثر قياس المعيار الدولي رقم 13 على المصارف عينة الدراسة اذ من خلاله سيتم استخراج القيمة العادلة للموجودات المالية ومقارنتها مع الموجودات بالقيمة التاريخية بالاستعانة بمعيار الابلاغ المالي الدولي (13) من خلال ما يأتي:-

- يقوم المصرف بقياس الادوات المالية مثل المشتقات المالية والموجودات غير المالية بالقيمة العادلة بتاريخ القوائم المالية.
- تمثل القيمة العادلة السعر الذي سيتم الحصول عليه عند بيع الموجودات او الذي سيتم دفعة لنقل التزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق .
- في حال غياب السوق الرئيسي سيتم استخدام السوق الاكثر ملائمة للموجودات والمطلوبات .
- يحتاج المصرف لامتلاك فرص الوصول للسوق الرئيسي او السوق الاكثر ملائمة .
- تقيس المنشأة القيمة العادلة للموجودات او الالتزامات باستخدام الافتراضات التي سيستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير الموجودات او يأخذ قياس القيمة العادلة للموجودات غير المالية بعين الاعتبار قدرة المشاركون في السوق على توليد المنافع الاقتصادية من خلال استخدام الموجودات بأفضل استخدام له او بيعة لمشارك اخر سيستخدم الموجودات بأفضل استخدام له .
- يقوم المصرف باستخدام اساليب تقييم الملائمة وتناسب مع الظروف وتوفير المعلومات الكافية لقياس القيمة العادلة وتوضيح استخدام المدخلات الممكن ملاحظتها بشكل مباشر وتقليل استخدام المدخلات الممكن ملاحظتها بشكل غير مباشر .

بالنظر لتعذر الحصول على التقارير المالية بالقيمة العادلة لسنة 2014 , 2015 , 2016 , 2017 , لكون المعيار حديث التطبيق . تم انتخاب سنة 2018 و 2019 لغرض تطبيق المعيار . 13 .

1. مصرف المنصور للاستثمار: سيتم تطبيق المعيار رقم 13 . ويظهر الجدول رقم (1) اثر تطبيق المعيار الدولي رقم 13

جدول (1)

قياس القيمة العادلة وفقا لمعيار الابلاغ المالي الدولي 13 في مصرف المنصور للاستثمار

السنة	القيمة العادلة للموجودات	الكلفة التاريخية للموجودات	الفرق	نسبة الانخفاض
2018	2494452152	2852604380	(358152228)	0.12
2019	1113828450	1245216875	(131387925)	0.10

يلاحظ وجود فرق بين القيمة التاريخية للموجودات المالية والقيمة العادلة والتي تعبر عن القيمة الحقيقية للموجود بما يعادل قيمته السوقية في الوقت الحالي الامر الذي ينعكس على صافي الاصول ورأس مال المصرف والذي حقق انخفاض في قيمة الموجودات بمقدار (0.12) في سنة (2018) والتي تعد الاعلى بالمقارنة مع سنة 2019 . الامر الذي يدعم تحقيق الفرضية الاولى للبحث والتي مفادها (توجد امكانية قياس احتساب معيار القيمة العادلة وفقا لمعيار الابلاغ المالي الدولي 13 IFRS بالشكل الذي يلائم الشركات العراقية) .

2. مصرف بغداد : سيتم تطبيق المعيار رقم 13 ويظهر الجدول رقم (2) اثر تطبيق المعيار الدولي رقم 13

جدول (2)

قياس القيمة العادلة وفقا لمعيار الابلاغ المالي الدولي 13 في مصرف بغداد

السنة	القيمة العادلة للموجودات	الكلفة التاريخية للموجودات	الفرق	نسبة الانخفاض
2018	4666318	4949628	(283310)	0.05
2019	4182827	4182827	-	-

يلاحظ وجود فرق بين القيمة التاريخية للموجودات المالية والقيمة العادلة والتي تعبر عن القيمة الحقيقية للموجود بما يعادل قيمته السوقية في الوقت الحالي الامر الذي ينعكس على صافي الاصول ورأس مال المصرف والذي حقق انخفاض في قيمة الموجودات بمقدار (0.05) سنة (2018) والتي تعد الاعلى بالمقارنة مع سنة 2019 . الامر الذي يدعم تحقيق الفرضية الاولى للبحث والتي مفادها (توجد امكانية قياس احتساب معيار القيمة العادلة وفقا لمعيار الابلاغ المالي الدولي IFRS 13 بالشكل الذي يلائم الشركات العراقية) .

3. مصرف الخليج : سيتم تطبيق المعيار رقم 13 ويظهر الجدول رقم (3) اثر تطبيق المعيار الدولي رقم 13

جدول (3)

قياس القيمة العادلة وفقا لمعيار الابلاغ المالي الدولي 13 في مصرف الخليج

السنة	القيمة العادلة للموجودات	الكلفة التاريخية للموجودات	الفرق	نسبة الانخفاض
2018	16426622471	17421919790	(995297319)	0.057
2019	1512866231	1596503570	(83637339)	0.052

يلاحظ وجود فرق بين القيمة التاريخية للموجودات المالية والقيمة العادلة والتي تعبر عن القيمة الحقيقية للموجود بما يعادل قيمته السوقية في الوقت الحالي الامر الذي ينعكس على صافي الاصول ورأس مال المصرف والذي حقق انخفاض في قيمة الموجودات بمقدار (0.057) في سنة (2018) والتي تعد الاعلى بالمقارنة مع سنة 2019 والتي كانت 0.052. الامر الذي يدعم تحقيق الفرضية الاولى للبحث والتي مفادها (توجد امكانية قياس احتساب معيار القيمة العادلة وفقا لمعيار الابلاغ المالي الدولي IFRS 13 بالشكل الذي يلائم الشركات العراقية) .

4. مصرف الاهلي : سيتم تطبيق المعيار رقم 13 ويظهر الجدول رقم (4) اثر تطبيق المعيار الدولي رقم 13

جدول (4)

قياس القيمة العادلة وفقا لمعيار الابلاغ المالي الدولي 13 في مصرف الاهلي

السنة	القيمة العادلة للموجودات	الكلفة التاريخية للموجودات	الفرق	نسبة الانخفاض
2018	2587918000	2630882000	(42964000)	0.016
2019	38184340000	38388163000	(203823000)	0.0053

يلاحظ وجود فرق بين القيمة التاريخية للموجودات المالية والقيمة العادلة والتي تعبر عن القيمة الحقيقية للموجود بما يعادل قيمته السوقية في الوقت الحالي الامر الذي ينعكس على صافي الاصول ورأس مال المصرف والذي حقق انخفاض في قيمة الموجودات بمقدار (0.016) في سنة (2018) والتي تعد الاعلى بالمقارنة مع سنة 2019 والتي كانت 0.0053. الامر الذي يدعم تحقيق الفرضية الاولى للبحث والتي مفادها (توجد امكانية قياس احتساب معيار القيمة العادلة وفقا لمعيار الابلاغ المالي الدولي IFRS 13 بالشكل الذي يلائم الشركات العراقية

وتستخدم المصارف عينة الدراسة الترتيب الاتي لأساليب وبدائل التقييم في تحديد وعرض القيمة العادلة للأدوات المالية :-

- المستوى الاول : الاسعار السوقية المعلنة في الاسواق الفعالة لنفس الموجودات والمطلوبات
- المستوى الثاني : تقنيات اخرى حيث تكون كل المدخلات التي لها تأثير مهم على القيمة العادلة يمكن ملاحظتها بشكل مباشر او بشكل غير مباشر من معلومات السوق .
- المستوى الثالث : تقنيات اخرى حيث تستخدم مدخلات لها تأثير مهم على القيمة العادلة ولكنها ليست مبنية على معلومات من السوق يمكن ملاحظتها .

جدول (5)

قياس القيمة العادلة وفقا لمعيار الابلاغ المالي الدولي 13 في المصارف عينة الدراسة

ويظهر الجدول (5) كافة المصارف عينة الدراسة ليتسنى للمطلع المقارنة بينهم بشكل افضل لمعرفة اي المصارف قد حقق اكبر انخفاض او اكبر زيادة في القيمة العادلة .

جدول (5) المقارنة بين المصارف عينة الدراسة

مصرف المنصور للاستثمار				
السنة	القيمة العادلة للموجودات	الكلفة التاريخية للموجودات	الفرق	نسبة الانخفاض
2018	2587918000	2630882000	(42964000)	0.016
2019	38184340000	38388163000	(203823000)	0.0053
مصرف بغداد				
2018	4666318	4949628	(283310)	0.05
2019	4182827	4182827	-	-
مصرف الخليج				
2018	16426622471	17421919790	(995297319)	0.057
2019	1512866231	1596503570	(83637339)	0.052
مصرف الاهلي				
2018	2587918000	2630882000	(42964000)	0.016
2019	38184340000	38388163000	(203823000)	0.0053

المبحث الثالث

قياس قيمة الشركة للمصارف عينة الدراسة

لغرض قياس قيمة الشركة سيتم الاعتماد على القيمة السوقية للاسهم في نهاية العام فضلا عن اجراء المقارنة بين قيمة السهم السوقى الواحد بعد تطبيق معادلة القيمة العادلة وفقا لمعيار الإبلاغ المالي الدولي 13 والتي تنجم عن زيادة صافي الاصول وزيادة حقوق الملكية وبالتالي زيادة القيمة السوقية للسهم وكما هو موضح بالجداول الآتية :

1. مصرف المنصور للاستثمار:

جدول (6)

قياس قيمة الشركة في مصرف المنصور للاستثمار

السنة	قيمة الشركة من خلال صافي الاصول			قيمة الشركة من خلال القيمة السوقية للسهم		
	صافي الاصول التاريخية	صافي الاصول بالقيمة العادلة	نسبة الزيادة في قيمة الشركة من خلال صافي الاصول	عدد الاسهم المصدرة	القيمة السوقية للسهم	نسبة الزيادة من خلال عدد الاسهم
2014	280106	290679	0.14	11835	23.668	0.89
2015	281792	331752	0.16	6464	43.594	7.7
2016	288722	331175	0.16	12951	22.293	3.2
2017	290322	359565	0.18	4997	58.099	13.8
2018	291001	339328	0.17	5817	50.026	8.3
2019	295051	338487	0.17	10541	27.991	4.12

يلاحظ من جدول (6) استخراج صافي الاصول التاريخية في مصرف المنصور من خلال عملية طرح الاصول من الخصوم والمذكورة في مطلق (2) فضلا عن بيان صافي الاصول المعدلة من خلال اضافة الفرق بين الاصول التاريخية والاصول المعدلة الى صافي الاصول المعدلة باعتبار ان مقدار التغير الحاصل على الاصول التاريخية يساوي نفس المقدار الحاصل على رأس المال ، فبذلك تم استخراج صافي الاصول المعدلة من خلال زيادة صافي الاصول التاريخية الى الفرق

بين الاصول التاريخية والاصول المعدلة المذكورة في الجداول السابقة من هذا المبحث ، كما يلاحظ استخراج نسبة الزيادة المتحققة في قيمة الشركة من خلال صافي الاصول والتي حققت اعلى زيادة لها في سنة (2017) بمقدار (0.18) فيما حققت اقل زيادة في سنة (2014) بمقدار (0.14) ، كما يلاحظ من الجدول استخراج القيمة السوقية للسهم الواحد لصافي الاصول التاريخية والمعدلة من خلال تقسيم صافي الاصول التاريخية والمعدلة على عدد الاسهم والمبينة في الملحق رقم (2) فضلا عن بيان مقدار الزيادة الحاصلة في القيمة السوقية للسهم نتيجة تعديل الموجودات من الكلف التاريخية الى الكلف المعدلة والتي حققت اعلى زيادة لها في سنة (2017) بمقدار (13.8) للسهم فيما حققت اقل زيادة لها في سنة (2014) بمقدار (0.89) نتيجة للظروف الاقتصادية آنذاك الامر الذي يدعم تحقيق الفرضية الثالثة التي مفادها (هنالك تأثير لعملية تعديل الموجودات من الكلف التاريخية الى الكلف المعدلة على القيمة السوقية للشركة من خلال سعر السهم الواحد).

2. مصرف بغداد :

جدول (7)

قياس قيمة الشركة في مصرف بغداد

السنة	قيمة الشركة من خلال صافي الاصول			قيمة الشركة من خلال القيمة السوقية للسهم			
	صافي الاصول التاريخية	صافي الاصول	نسبة الزيادة في قيمة الشركة من خلال صافي الاصول	عدد الاسهم المصدرة	القيمة السوقية للسهم الواحد	القيمة السوقية المعدلة للسهم الواحد	نسبة الزيادة من خلال عدد الاسهم
2014	29101	29192.015	0.17	27151	1.072	1.075	0.003
2015	29141	30295.353	0.17	31126	0.936	0.973	0.037
2016	26851	27769.692	0.16	23117	1.162	1.20	0.039
2017	26014	26042.448	0.15	36174	0.719	0.71	0.0007
2018	26241	26804.582	0.15	39871	0.658	0.67	0.014
2019	26214	28432.871	0.16	39551	0.663	0.718	0.056

يلاحظ من جدول (7) استخراج صافي الاصول التاريخية في مصرف بغداد من خلال عملية طرح الاصول من الخصوم والمذكورة في معلق (2) فضلا عن بيان صافي الاصول المعدلة من خلال اضافة الفرق بين الاصول التاريخية والاصول المعدلة الى صافي الاصول المعدلة باعتبار ان مقدار التغير الحاصل على الاصول التاريخية يساوي نفس المقدار الحاصل على رأس المال ، فبذلك تم استخراج صافي الاصول المعدلة من خلال زيادة صافي الاصول التاريخية الى الفرق بين الاصول التاريخية والاصول المعدلة المذكورة في الجداول السابقة من هذا المبحث ، كما يلاحظ استخراج نسبة الزيادة المتحققة في قيمة الشركة من خلال صافي الاصول والتي حققت اعلى زيادة لها في سنة (2014) و (2015) بمقدار (0.17) فيما حققت اقل زيادة في سنة (2019) بمقدار (0.16)، كما يلحظ من الجدول استخراج القيمة السوقية للسهم الواحد لصافي الاصول التاريخية والمعدلة من خلال تقسيم صافي الاصول التاريخية والمعدلة على عدد الاسهم والمبينة في الملحق رقم (2) فضلا عن بيان مقدار الزيادة الحاصلة في القيمة السوقية للسهم نتيجة تعديل الموجودات من الكلف التاريخية الى الكلف المعدلة والتي حققت اعلى زيادة لها في سنة (2019) بمقدار (0.056) للسهم فيما حققت اقل زيادة لها في سنة (2017) بمقدار (0.0007) الامر الذي يدعم تحقيق الفرضية الثالثة التي مفادها (هنالك تأثير لعملية تعديل الموجودات من الكلف التاريخية الى الكلف المعدلة على القيمة السوقية للشركة من خلال سعر السهم الواحد).

8. مصرف الخليج :

جدول (8)

قياس قيمة الشركة في مصرف الخليج

قيمة الشركة من خلال القيمة السوقية للسهم				قيمة الشركة من خلال صافي الاصول			السنة
نسبة الزيادة من خلال عدد الاسهم	القيمة السوقية المعدلة للسهم الواحد	القيمة السوقية للسهم الواحد	عدد الاسهم المصدرة	نسبة الزيادة في قيمة الشركة من خلال صافي الاصول	صافي الاصول بالقيمة العادلة	صافي الاصول التاريخية	
0.0631	9.0914	9.028	3367	0.1599	30610.778	30398	2014

0.0006	2.339	2.339	14791	0.180	34606.259	34597	2015
0.0150	4.925	4.911	6549	0.168	32260.237	32162	2016
0.0281	8.017	7.989	3865	0.1619	30986.822	30878	2017
0.1136	7.598	7.485	4138	0.164	31442.361	30972	2018
0.1025	7.400	7.298	4251	0.1643	31459.951	31024	2019

يلاحظ من جدول (8) استخراج صافي الاصول التاريخية في مصرف الخليج من خلال عملية طرح الاصول من الخصوم والمذكورة في معلق (2) فضلا عن بيان صافي الاصول المعدلة من خلال اضافة الفرق بين الاصول التاريخية والاصول المعدلة الى صافي الاصول المعدلة باعتبار ان مقدار التغير الحاصل على الاصول التاريخية يساوي نفس المقدار الحاصل على رأس المال ، فبذلك تم استخراج صافي الاصول المعدلة من خلال زيادة صافي الاصول التاريخية الى الفرق بين الاصول التاريخية والاصول المعدلة المذكورة في الجداول السابقة من هذا المبحث ، كما يلاحظ استخراج نسبة الزيادة المتحققة في قيمة الشركة من خلال صافي الاصول والتي حققت اعلى زيادة لها في سنة (2015) بمقدار (0.180) فيما حققت اقل زيادة في سنة (2014) بمقدار (0.1599) ، كما يلحظ من الجدول استخراج القيمة السوقية للسهم الواحد لصافي الاصول التاريخية والمعدلة من خلال تقسيم صافي الاصول التاريخية والمعدلة على عدد الاسهم والمبينة في الملحق رقم (2) فضلا عن بيان مقدار الزيادة الحاصلة في القيمة السوقية للسهم نتيجة تعديل الموجودات من الكلف التاريخية الى الكلف المعدلة والتي حققت اعلى زيادة لها في سنة (2018) بمقدار (0.1136) للسهم فيما حققت اقل زيادة لها في سنة (2015) بمقدار (0.0006) الامر الذي يدعم تحقيق الفرضية الثالثة التي مفادها (هنالك تأثير لعملية تعديل الموجودات من الكلف التاريخية الى الكلف المعدلة على القيمة السوقية للشركة من خلال سعر السهم الواحد).

9. مصرف الاهلي :

جدول (9)

قياس قيمة الشركة في مصرف الاهلي

السنة	قيمة الشركة من خلال صافي الاصول			قيمة الشركة من خلال القيمة السوقية للسهم			
	صافي الاصول التاريخية	صافي الاصول بالقيمة العادلة	نسبة الزيادة في قيمة الشركة من خلال صافي الاصول	عدد الاسهم المصدرة	القيمة السوقية للسهم الواحد	القيمة السوقية المعدلة للسهم الواحد	نسبة الزيادة من خلال عدد الاسهم
2014	15862	16059.195	0.109	1216	13.044	13.20	0.162
2015	26345	26545.201	0.181	2934	8.979	9.047	0.0682
2016	26034	26235.097	0.179	5015	5.191	5.23	0.040
2017	25216	25472.541	0.174	25090	1.005	1.015	0.0102
2018	25546	25930.961	0.177	1472	17.355	17.616	0.2615
2019	25842	26149.671	0.178	1682	15.364	15.54	0.182

يلاحظ من جدول (9) استخراج صافي الاصول التاريخية في مصرف الاهلي من خلال عملية طرح الاصول من الخصوم والمذكورة في مطلق (2) فضلا عن بيان صافي الاصول المعدلة من خلال اضافة الفرق بين الاصول التاريخية والاصول المعدلة الى صافي الاصول المعدلة باعتبار ان مقدار التغير الحاصل على الاصول التاريخية يساوي نفس المقدار الحاصل على رأس المال ، فبذلك تم استخراج صافي الاصول المعدلة من خلال زيادة صافي الاصول التاريخية الى الفرق بين الاصول التاريخية والاصول المعدلة المذكورة في الجداول السابقة من هذا المبحث ، كما يلاحظ استخراج نسبة الزيادة المتحققة في قيمة الشركة من خلال صافي الاصول والتي حققت اعلى زيادة لها في سنة (2015) بمقدار (0.181) فيما حققت اقل زيادة في سنة (2014) بمقدار (0.109)، كما يلحظ من الجدول استخراج القيمة السوقية للسهم الواحد لصافي الاصول التاريخية والمعدلة من خلال تقسيم صافي الاصول التاريخية والمعدلة على عدد الاسهم والمبينة في الملحق رقم (2) فضلا عن بيان مقدار الزيادة الحاصلة في القيمة السوقية للسهم نتيجة تعديل

الموجودات من الكلف التاريخية الى الكلف المعدلة والتي حققت اعلى زيادة لها في سنة (2018) بمقدار (0.2615) للسهم فيما حققت اقل زيادة لها في سنة (2017) بمقدار (0.0102) الامر الذي يدعم تحقيق الفرضية الثالثة التي مفادها (هنالك تأثير لعملية تعديل الموجودات من الكلف التاريخية الى الكلف المعدلة على القيمة السوقية للشركة من خلال سعر السهم الواحد).

ومن تحديد معرفة العلاقة والاثر بين القيمة العادلة وفقا لمعيار الابلاغ المالي الدولي 13 ومقدار الزيادة الحاصلة في قيمة الشركة سيتم الاستعانة بالبرنامج الاحصائي (spss.v.25) والذي سيعتمد على البيانات المستخرجة من الجداول اعلاه والمتعلقة بنسبة الزيادة في قيمة الاصول نتيجة تعديلها وفقا للمعيار الدولي للمصارف عينة البحث ومقارنتها وتحليلها مع نسبة الزيادة الحاصلة في قيمة السهم الواحد والتي تمثل الزيادة في القيمة السوقية للشركة المعبر عنها بالمصارف عينة البحث وكما هو موضح بالجدول الاتي :

جدول (10)

قياس الارتباط لمصرف المنصور بين القيمة العادلة وقيمة الشركة

	القيمة العادلة	قيمة الشركة
Pearson Correlation	1	.939*
Sig. (2-tailed)		.006
N	6	6
Pearson Correlation	.939**	1
Sig. (2-tailed)	.006	
N	6	6

يلاحظ من جدول (10) اعلاه اجراء التحليل الاحصائي لمتغيرات البحث المتمثلة بالقيمة العادلة وقيمة الشركة والتي تم الاعتماد على الزيادة الحاصلة بالأصول التاريخية للموجودات والزيادة الحاصلة بقيمة الشركة السوقية اذ لوحظ وجود ارتباط طردي بين نسب التغيير في قيمة الموجودات التاريخية نتيجة لتطبيق المعيار الابلاغ المالي الدولي 13 ونسبة الزيادة المتحققة لقيمة الشركة السوقية من خلال قيمة السهم الواحد اذ بلغت قيمة الارتباط لمصرف المنصور (0.939) وبمستوى معنوية وهي اقل من مستوى الدلالة (5%) الامر الذي يدعم تحقيق فرضية

البحث الرابعة التي مفادها (توجد هنالك علاقة معنوية وذات دلالة احصائية بين القيمة المعدلة وفقا لمعيار الابلاغ المالي الدولي 13 وقيمة الشركة السوقية).

جدول (11)

قياس الانحدار لمصرف المنصور وفقا لمعامل (F)

Model	Sum of Squares	Df	Mean of Square	F	Sig.
1 Regression	374.16	1	374.16	2.085	.006 ^b
Residual	717.837	4	179.459		
Total	1092.00	5			

نلاحظ من الجدول (11) اعلاه وجود تأثير معنوي ذي دلالة احصائية بين عملية تعديل الكلف التاريخية للموجودات وفقا لمعيار الابلاغ المالي الدولي 13 وزيادة قيمة الشركة السوقية وذلك من خلال قيمة (F) المحسوبة حيث نلاحظ ان قيمة (F) المحسوبة هي 2.085 وهي معنوية عند 5% حيث ان قيمة P.value هي 0.006 وهي اقل من (5%) والتي تدل على وجود تأثير معنوي وفق معيار الابلاغ المالي الدولي IFRS13

جدول (12)

قياس الانحدار لمصرف المنصور وفقا لمعامل (T)

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
1 (Constant)	4.330	2.775		3.470	0.026
قيمة الشركة	0.248	0.172	0.939	1.444	0.006

نلاحظ من الجدول (12) اعلاه وجود تأثير معنوي ذي دلالة احصائية بين عملية تعديل الكلف التاريخية للموجودات وفقا لمعيار الابلاغ المالي الدولي 13 وزيادة قيمة الشركة السوقية وذلك من خلال التحليل الاحصائي نلاحظ ان (T) المحسوبة كانت قيمتها 3.470 وهي معنوية عند مستوى معنوي 5% حيث كانت قيمة P.value هي 0.026 وهي اقل من 5% وهذا يشير

الى وجود اثر معنوي فضلا عن ان حجم الزيادة الحاصلة بقيمة الموجودات نتيجة تعديلها وفقا للمعيار الدولي 13 بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة قيمة الشركة السوقية بمقدار (4.330) الذي تم الاشارة اليه بمعامل (B) الامر الذي يدعم اثبات فرضية البحث الخامسة التي مفادها (يوجد هنالك اثر معنوي وذات دلالة احصائية بين القيمة المعدلة وفقا لمعيار الابلاغ المالي الدولي 13 وقيمة الشركة السوقية) .

جدول (13)

قياس الارتباط لمصرف بغداد بين القيمة العادلة وقيمة الشركة

	القيمة العادلة	قيمة الشركة
Pearson Correlation القيمة العادلة	1	.531
Sig. (2-tailed)		.008
N	6	6
Pearson Correlation قيمة الشركة	.531	1
Sig. (2-tailed)	.008	
N	6	6

نلاحظ الجدول (13) اعلاه اجراء التحليل الاحصائي لمتغيرات البحث المتمثلة بالقيمة العادلة وقيمة الشركة والتي تم الاعتماد على الزيادة الحاصلة بالأصول التاريخية للموجودات والزيادة الحاصلة بقيمة الشركة السوقية اذ لوحظ وجود ارتباط طردي بين نسب التغيير في قيمة الموجودات التاريخية نتيجة لتطبيق المعيار الابلاغ المالي الدولي 13 ونسبة الزيادة المتحققة لقيمة الشركة السوقية من خلال قيمة السهم الواحد اذ بلغت قيمة الارتباط لمصرف المنصور (0.531) وبمستوى معنوية 0.008 وهي اقل من مستوى الدلالة (5%) الامر الذي يدعم تحقيق فرضية البحث الرابعة التي مفادها (توجد هنالك علاقة معنوية وذات دلالة احصائية بين القيمة المعدلة وفقا لمعيار الابلاغ المالي الدولي 13 وقيمة الشركة السوقية).

جدول (14)

قياس الانحدار لمصرف بغداد وفقا لمعامل (F)

Model	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	4.442	1	4.442	1.572	.008 ^b
Residual	11.301	4	2.825		
Total	15.744	5			

يلاحظ من الجدول (14) اعلاه وجود تأثير معنوي ذي دلالة احصائية بين عملية تعديل الكلف التاريخية للموجودات وفقا لمعيار الابلاغ المالي الدولي 13 وزيادة قيمة الشركة السوقية وذلك من خلال التحليل الاحصائي حيث نلاحظ قيمة (F) المحسوبة هي 1.572 وهي معنوية عند 5% لان قيمة P.value (sig) هي 0.008 وهي اقل من 5% والتي تشير الى وجود اثر معنوي بمقدار (0.008).

جدول (15)

قياس الانحدار لمصرف بغداد وفقا لمعامل (T)

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
1 (Constant)	1.778	1.084		1.640	.006
قيمة الشركة	-42.183-	33.641	-.531-	-1.254-	.008

نلاحظ من الجدول (15) اعلاه وجود تأثير معنوي ذي دلالة احصائية بين عملية تعديل الكلف التاريخية للموجودات وفقا لمعيار الابلاغ المالي الدولي 13 وزيادة قيمة الشركة السوقية وذلك من خلال التحليل الاحصائي اذ كانت قيمة (T) المحسوبة هي 1.640 كما ان قيمة $sig < 0.05$ معنى ذلك ان قيمة T معنوية وبالتالي قبول الفرضية التي تنص بأن هناك تأثير معنوي بين عملية تعديل الكلف التاريخية للموجودات وزيادة قيمة الشركة السوقية حيث ان زيادة قيمة الموجودات بمقدار وحدة واحدة سيؤدي الى زيادة قيمة الشركة السوقية بمقدار (1.788) المشار

اليها بمعامل (B) الامر الذي يدعم اثبات فرضية البحث الخامسة التي مفادها (يوجد هنالك اثر معنوي وذات دلالة احصائية بين القيمة المعدلة وفقا لمعيار الابلاغ المالي الدولي 13 وقيمة الشركة السوقية) .

جدول (16)

قياس الارتباط لمصرف الخليج بين القيمة العادلة وقيمة الشركة

	القيمة العادلة	قيمة الشركة
Pearson Correlation القيمة العادلة	1	.555
Sig. (2-tailed)		.030
N	6	6
Pearson Correlation قيمة الشركة	.555	1
Sig. (2-tailed)	.030	
N	6	6

يلاحظ من جدول (16) اعلاه اجراء التحليل الاحصائي لمتغيرات البحث المتمثلة بالقيمة العادلة وقيمة الشركة والتي تم الاعتماد على الزيادة الحاصلة بالأصول التاريخية للموجودات والزيادة الحاصلة بقيمة الشركة السوقية اذ لوحظ وجود ارتباط طردي بين نسب التغيير في قيمة الموجودات التاريخية نتيجة لتطبيق وفقا لمعيار الابلاغ المالي الدولي 13 ونسبة الزيادة المتحققة لقيمة الشركة السوقية من خلال قيمة السهم الواحد اذ بلغت قيمة الارتباط لمصرف المنصور (0.555) وبمستوى معنوية وهي اقل من مستوى الدلالة (5%) الامر الذي يدعم تحقيق فرضية البحث الرابعة التي مفادها (توجد هنالك علاقة معنوية وذات دلالة احصائية بين القيمة المعدلة وفقا لمعيار الابلاغ المالي الدولي 13 وقيمة الشركة السوقية).

جدول (17)

قياس الانحدار لمصرف الخليج وفقا لمعامل (F)

Model	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
Regression	3.305	1	3.305	1.778	.030 ^b
1 Residual	7.436	4	1.859		
Total	10.741	5			

يلحظ من الجدول (17) اعلاه وجود تأثير معنوي وذي دلالة احصائية بين عملية تعديل الكلف التاريخية للموجودات وفقا لمعيار الابلاغ المالي الدولي 13 وزيادة قيمة الشركة السوقية وذلك من خلال التحليل الاحصائي اذ كانت قيمة (F) المحسوبة اعلى من قيمة (F) الجدولية والتي تشير الى وجود اثر معنوي اقل من (5%) بمقدار (0.030).

جدول (18)

قياس الانحدار لمصرف الخليج وفقا لمعامل (T)

Model	Unstandardized Coefficients	Standardized Coefficients	t	Sig.	
					B
1 (Constant)	1.531	.893	1.714	0.000	
قيمة الشركة	-17.310-	12.982	-.555-	-1.333-	.030

نلاحظ من الجدول (18) اعلاه ان قيمه T هي 1.714 كما ان $sig < 0.05$ وهذا دليل على وجود تأثير معنوي ذي دلالة احصائية بين عملية تعديل الكلف التاريخية للموجودات وفقا لمعيار الابلاغ المالي الدولي 13 وزيادة قيمة الشركة السوقية وذلك من خلال التحليل الاحصائي اذ كانت قيمة (T) المحسوبة اعلى من قيمة (T) الجدولية والتي تشير الى وجود اثر معنوي اقل من (5%) بمقدار (0.030) فضلا عن ان حجم الزيادة الحاصلة بقيمة الموجودات نتيجة تعديلها وفقا للمعيار الدولي 13 بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة قيمة الشركة السوقية بمقدار (1.531) المشار اليها بمعامل (B) الامر الذي يدعم اثبات فرضية البحث الخامسة التي مفادها (يوجد

هنالك اثر معنوي وذات دلالة احصائية بين القيمة المعدلة وفقا لمعيار الابلاغ المالي الدولي 13 وقيمة الشركة السوقية).

جدول (19)

قياس الارتباط لمصرف الاهلي بين القيمة العادلة وقيمة الشركة

	القيمة العادلة	قيمة الشركة
Pearson Correlation	1	.714
Sig. (2-tailed)		.001
N	6	6
Pearson Correlation	.714	1
Sig. (2-tailed)	.001	
N	6	6

يلاحظ من جدول (19) اعلاه اجراء التحليل الاحصائي لمتغيرات البحث المتمثلة بالقيمة العادلة وقيمة الشركة والتي تم الاعتماد على الزيادة الحاصلة بالأصول التاريخية للموجودات والزيادة الحاصلة بقيمة الشركة السوقية اذ لوحظ وجود ارتباط طردي بين نسب التغيير في قيمة الموجودات التاريخية نتيجة وفقا لمعيار الابلاغ المالي الدولي 13 ونسبة الزيادة المتحققة لقيمة الشركة السوقية من خلال قيمة السهم الواحد اذ بلغت قيمة الارتباط لمصرف المنصور (0.714) وبمستوى معنوية وهي اقل من مستوى الدلالة (5%) الامر الذي يدعم تحقيق فرضية البحث الرابعة التي مفادها (توجد هنالك علاقة معنوية وذات دلالة احصائية بين القيمة المعدلة وفقا لمعيار الابلاغ المالي الدولي 13 وقيمة الشركة السوقية).

جدول (20)

قياس الانحدار لمصرف الاهلي وفقا لمعامل (F)

Model	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	359.403	1	359.403	2.528	.001 ^b
Residual	568.597	4	142.149		
Total	928.000	5			

من خلال جدول (20) نلاحظ ان قيمة F المحسوبة هي 2.528 وان $\text{sig} < 0.05$ وهذا يدل على وجود تأثير معنوي ذي دلالة احصائية بين عملية تعديل الكلف التاريخية للموجودات وفقا لمعيار الابلاغ المالي الدولي 13 وزيادة قيمة الشركة السوقية وذلك من خلال التحليل الاحصائي اذ كانت قيمة (F) المحسوبة اعلى من قيمة (F) الجدولية والتي تشير الى وجود اثر معنوي اقل من (5%) بمقدار (0.001).

جدول (21)

قياس الانحدار لمصرف الاهلي وفقا لمعامل (T)

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
1 (Constant)	74.65	29.745		4.603	.010
قيمة الشركة	0.631	0.397	.714	2.040	.001

من خلال جدول (21) اعلاه نلاحظ ان قيمة T المحسوبة هي 4.603 وان $\text{sig} < 0.05$ وهذا يدل على وجود تأثير معنوي وذات دلالة احصائية بين عملية تعديل الكلف التاريخية للموجودات وزيادة قيمة الشركة السوقية وذلك من خلال نتائج التحليل الاحصائي وبالتالي فان الزيادة الحاصلة بقيمة الموجودات نتيجة تعديلها وفقا لمعيار الابلاغ المالي الدولي 13 بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة قيمة الشركة السوقية بمقدار (74.65) المشار اليها بمعامل (B) الامر الذي يدعم اثبات فرضية البحث الخامسة التي مفادها (يوجد هنالك اثر معنوي وذات دلالة احصائية بين القيمة المعدلة وفقا لمعيار الابلاغ المالي الدولي 13 وقيمة الشركة السوقية).

الفصل الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

المبحث الأول : الاستنتاجات

المبحث الثاني : التوصيات

المبحث الأول الاستنتاجات

اولا : الاستنتاجات التي تتعلق بالجانب النظري :

1. تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي 13 في قياس القيمة العادلة يوفر المعلومات الكافية عن احتياجات المؤسسات الاقتصادية ومنها المؤسسات المالية .
2. تلبية عملية تعديل الموجودات وفقا لمعيار الإبلاغ المالي الدولي 13 IFRS حاجة المستخدمين الخارجيين من البيانات المالية لان الاعتماد عليها يعكس القيمة الحالية العادلة للموجودات والتي يمكن الاستفادة منها لمعرفة قيمة الشركة الحقيقية .
3. تؤثر عملية تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي 13 IFRS من خلال تعديل الموجودات على قيمة الشركة من خلال صافي الاصول في المصارف العراقية (القطاع الخاص) ، اذ يمكن من خلال تعديل تلك القيم ان تزيد قيمة الموجودات نتيجة لارتفاع اسعارها في الاسواق والتي بالمقابل تزيد من رأس المال وبالتالي زيادة صافي القيمة الحقيقية للشركة.

ثانيا : الاستنتاجات التي تتعلق بالجانب العملي

1. ان قياس قيمة الشركة سوف يعتمد على القيمة السوقية للاسهم في نهاية العام بعد تطبيق معادلة القيمة العادلة وفقا لمعيار الإبلاغ المالي الدولي 13 والتي تنجم عن زيادة صافي الاصول وزيادة حقوق الملكية وبالتالي زيادة القيمة السوقية للاسهم .
2. يمكن ان تؤثر عمليات التعديل بالقيمة العادلة للشركة على قيمة السهم الواحد للمصارف العراقية بصورة عامة وعينة البحث بصورة خاصة اذ حققت عمليات التعديل للموجودات زيادة في قيمة السهم الواحد لكل من مصرف المنصور بمقدار (13.8) ومصرف بغداد بمقدار (0.056) والاستثمار بمقدار (0.0366) ومصرف بابل بمقدار (0.7979) والخليج بمقدار (0.1136) والاهلي (0.2615) والتي عبرت عن اهميتها على قيمة الشركة كلها .
3. توجد هنالك تأثيرات لعملية تعديل قيمة الموجودات من القيم التاريخية الى القيم المعدلة وفقا للمعيار المحاسبي الدولي من خلال الدلالات الاحصائية ، اذ تحقق تلك العمليات زيادة بمقادير متذبذبة فهنالك تأثيرات واضحة في كل من مصرف بغداد ومصرف بابل ومصرف الخليج

فأثرت تلك التغيرات على قيمة السهم السوقي اما بقية المصارف فكانت تأثيراتها ثابتة نتيجة اختلاف اداء كل مصرف عن الآخر .


4. هنالك تخوف على الصعيد العالمي والاقليمي من استخدام القيمة العادلة وفقا لمعيار الإبلاغ المالي الدولي 13 بسبب عدم وجود قواعد وقوانين تحدد بموجبها الاجراءات الواجب الالتزام بها لاستخدام القياس تضعها هيئة معايير المحاسبة الدولية .

المبحث الثاني التوصيات

من خلال الاستنتاجات اعلاه يوصي الباحث بالاتي :

1. ضرورة العمل على ترسيخ ثقافة المحاسبة عن القيمة العادلة لدى المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ومنها المصارف عينة الدراسة وبما يتلاءم مع البيئة العراقية من حيث مفهوم القيمة العادلة , وطرق قياسها واختيار الطريقة الملائمة للبيئة العراقية, وبيان متطلبات الإفصاح عنها.
2. ضرورة العمل على توفير البيئة السليمة التي تضمن التطبيق الناجح للنظام المحاسبي ، من خلال تطبيق المعايير المحاسبية الدولية ومنها المحاسبة عن القيمة العادلة .
3. ضرورة تقبل التشريعات المحاسبية العراقية لمعايير المحاسبة الدولية ولاسيما معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 13 اعادة تقييم الموجودات الثابتة باستخدام القيمة العادلة للمساعدة على معرفة القيمة الحقيقية لموجودات الوحدة الاقتصادية , كذلك لتحسين مستوى القياس والتقييم المحاسبي وجودة المعلومات المحاسبية والافصاح عنها .
4. التزام الوحدات الاقتصادية العراقية بقياس القيمة العادلة للموجودات الثابتة وفقا لمعيار الإبلاغ المالي الدولي 13 لكل سنتين لما يترتب على ذلك من توفير معلومات ملائمة للمساعدة في اتخاذ القرارات.
5. العمل على دراسة وتحليل توجهات المعايير الدولية نحو القيمة العادلة وفقا لمعيار الإبلاغ المالي الدولي 13 واستخلاص الملائم منها للبيئة المحاسبية العراقية , والعمل على اصدار معيار محاسبي عراقي خاص بالموجودات الثابتة يوضح مفهومها واسس ونماذج قياسها ومتطلبات الإفصاح عنها .
6. يتحسن العمل على التأهيل المستمر لموظفي الادارة المالية في المصارف والشركات العراقية لتعريفهم بمعايير اعداد التقارير المالية الدولية لضمان تفاعلهم مع المستجدات العلمية ولربط الجانب العلمي بالجانب العملي باستفادة الوحدة الاقتصادية من ذوي الخبرات والتأهيل العلمي في المجال المحاسبي .

7. الاهتمام بالتطبيق الفعلي لمفهوم القيمة العادلة وفقا للمعايير المحاسبية الدولية IFRS وذلك للمميزات التي تتمتع بها للقياس والافصاح المحاسبي بسبب تفضيلها على التكلفة التاريخية , واخذها ظروف التضخم بنظر الاعتبار في حالة اعتماد تقنيات التقييم لها.
8. ضرورة تحسين صورة الشركة من خلال تقديم البيانات الحقيقية عن موجوداتها بالقيم العادلة وفقا لمعيار الابلاغ المالي الدولي 13 من اجل معرفة قيمة الشركة لدى المستخدمين الخارجيين سواء كانت القيمة المحاسبية المرتبطة بصافي الاصول او القيم السوقية المرتبطة بسعر السهم السوقي الواحد.
9. على المصارف عينة البحث أن تحدد مقدار القيمة العادلة للسهم الواحد ضمن قوائم مرفقة في الكشوفات الختامية بالنسبة للوحدات الاقتصادية أما بالنسبة لسوق الاوراق المالية فتحدد أيضا ضمن مؤشر يذكر في نشرات التداول السنوية للسوق .
10. يوصي الباحث بضرورة اجراء المزيد من الدراسات المستقبلية حول تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة وفقا للمعايير المحاسبية الدولية ومنها معيار الابلاغ المالي الدولي 13



قائمة المصادر

اولا : المصادر العربية

أ- الكتب العربية

- 1- أبو نصار , محمد و حميدات , جمعة , 2013 , معايير المحاسبة و الإبلاغ المالي الدولية , دار وائل للنشر , عمان – الاردن .
- 2- التميمي , أرشد فؤاد , 2010 , الاسواق المالية اطار في التنظيم وتقييم الادوات , دار اليازوري للطباعة والنشر , الطبعة العربية , عمان – الاردن .
- 3- الجعارات , خالد جمال , 2008 , معايير التقارير المالية الدولية , دار اثراء للنشر والتوزيع , الطبعة الاولى , عمان – الاردن .
- 4- حماد , طارق عبد العال , 2008 , التقييم واعادة هيكله الشركات – تحديد قيمة الشركة , الدار الجامعية , القاهرة – مصر .
- 5- سابا خوري , نعيم سابا , 2009 , الازمة العالمية صمود محاسبة القيمة العادلة , دار الاشعاع , عمان – الاردن .
- 6- الصميدعي , محمود جاسم و رشاد , محمد يوسف , 2006 , إدارة التسويق – التحليل , التخطيط , الرقابة , دار المناهج للنشر والتوزيع .
- 7- الصياح , عبد الستار مصطفى و العامري , سعود جواد , 2003 , الإدارة المالية أطر نظرية , وحالات عملية , دار للنشر والتوزيع , عمان – الاردن .
- 8- العامري , محمد علي إبراهيم , 2010 , الإدارة المالية المتقدمة , دار ثراء للنشر والتوزيع , الطبعة الأولى , عمان- الاردن .
- 9- عزت , محمد ايمن , 2004 , الإدارة التمويلية في الشركات , مكتبة العبيكان ط 4 , الرياض – المملكة العربية السعودية .
- 10- العمر , رضوان المحمود , 2003 , مبادئ التسويق , دار وائل للنشر والتوزيع , عمان - الاردن .
- 11- محمد , منير شاكر , 2005 , التحليل المالي مدخل صناعة القرارات , دار وائل للنشر والتوزيع , الطبعة الثانية , عمان – الاردن .
- 12- الميداني , محمد أمين عزت , 2004 , الإدارة التمويلية في الشركات , مكتبة العبيكات , الطبعة الرابعة , الرياض - المملكة العربية السعودية .

13- الهواري , سيد محمود و عبید , سعيد توفيق ، 1998 ، الإدارة المالية و قرارات الأجل الطويل وقيمة المنشأة ، مكتبة عين شمس ، القاهرة – مصر .

ب- الرسائل والاطاريح

1- ابو جلاله , علي طاهر, 2014 ، مدى امكانية تطبيق الشركات المساهمة الليبية المدرجة في سوق المال الليبي للمعيار المحاسبي الدولي 39 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الاكاديمية الليبية ، مصراته - ليبيا.

2- الاسدي, احمد ابراهيم عبد الحسين ، 2010 ، تأثيرات تطبيق المعايير الدولية لأعداد التقارير المالية على القياس والافصاح المحاسبي في العراق ، بحث مقدم لنيل شهادة المحاسبة القانونية ، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين .

3- أقاسم ، قادة وصلاح ، حواس ، 2008 ، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي ، اطروحة دكتوراه غير منشورة الكترونية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر .

4- بن ضب ، علي ، 2009 ، دراسة تأثير الهيكل المالي وسياسة توزيع الأرباح على قيمة المؤسسة الاقتصادية المدرجة بالبورصة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة- الجزائر.

5- تاج , موسى بكاري , 2018 ، أثر القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة على جودة القوائم المالية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة قاصدي مرباح - كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، ورقلة – الجزائر .

6- حمد, منى كامل, 2015 ، قياس جودة الارباح المحاسبية في ظل تبني مدخل القيمة العادلة لتقييم الاستثمارات المالية ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة بغداد .

7- حميدات ، جمعة ، 2004 ، مدى التزام الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان بمعايير الإفصاح الواردة في معايير المحاسبة الدولية وتعليمات هيئة الأوراق المالية ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا - جامعة عمان العربية للدراسات العليا ، الاردن .

8- الزعبي ، يامن خليل ، 2005 ، القياس المستند إلى القيمة السوقية العادلة - أهميته للشركات الصناعية الأردنية الدرجة في بورصة عمان ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية - جامعة اليرموك ، الاردن .

- 9- الزعبي، يامن خليل ، 2005 ، القياس المحاسبي المستند إلى القيمة السوقية العادلة وأهميته للشركات المساهمة الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية - جامعة اليرموك ، اردن - الاردن.
- 10- زهران ، عماد ، 2005 ، مشكلات القياس وإفصاح المحاسبي عن القيمة العادلة للاستثمارات المالية في ضوء المعايير المحاسبية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة - جامعة عين شمس ، مصر .
- 11- سويسي ، هواري ، 2008 ، تقييم المؤسسة ودوره في اتخاذ القرار في إطار التحولات الاقتصادية بالجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة يوسف بن خدة - الجزائر
- 12- الشافعي ، هشام محمد فرج ، 1999 ، مداخل تحديد قيمة المنشأة في إطار برنامج توسيع قاعدة الملكية - دراسة تطبيقية على قطاع الصناعات الدوائية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة وادارة الأعمال - جامعة حلوان ، مصر .
- 13- شومان ، حسنين فيصل حسن علي ، 2005 ، أثر ادارة النقدية والاستثمارات المالية المؤقتة في تعظيم قيمة الشركة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الكوفة - كلية الإدارة والاقتصاد
- 14- عبيدات, سامر فخري محي الدين ، 2008 ، استخدام كلفة التمويل في تقييم الأسهم العادية – دراسة تطبيقية في بورصة عمان ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية إدارة المال والأعمال- جامعة آل البيت ، عمان - الاردن .
- 15- عثمان ، محمد داوود ، 2008 ، اثر مخفضات مخاطر الائتمان باستخدام معادلة Tobin's Q على قيمة البنوك - دراسة تطبيقية على البنوك التجارية في الأردن ، اطروحة دكتوراه دكتوراه غير منشورة ، عمان – الاردن .
- 16- عواد ، روجي وجدي عبد الفتاح, 2010 ، محاسبة القيمة العادلة واثرها على الأزمة المالية العالمية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الأعمال - جامعة الشرق الأوسط ، عمان - الاردن .
- 17- قشلان ، باسل فهد عبد الحميد ، 2001 ، اثر تطبيق منهج القيمة العادلة على البيانات المالية للبنوك التجارية الاردنية في ضوء الازمة المالية العالمية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاعمال - جامعة الشرق الاوسط ، الاردن .

- 18- الكرعوي , محمد سلمان داوود , 2019 , القياس بالقيمة العادلة لتحسين شفافية الإبلاغ المالي وتأثيره في دعم القرارات الاستثمارية , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية الادارة والاقتصاد- جامعة القادسية .
- 19- محمد ، محمد فوزى ، 2015 ، أثر المراجعة الداخلية للاستدامة على قيمة الشركة في ظل الافصاح عن وبدائل اسناد دوريتها كوظيفة , رسالة دكتوراه غير منشورة , كلية التجارة – جامعة الاسكندرية , الاسكندرية – مصر.
- 20- محمود المهدي ، غدير محمود , 2014 , استخدام مؤشرات تقييم الأداء المالية التقليدية والقيمة الاقتصادية لقياس التغير في القيمة السوقية للأسهم ، رسالة ماجستير غير منشورة , الجامعة الإسلامية ، غزة - فلسطين .
- 21- مسعود , زواوي , 2015 , النظام المحاسبي المالي في ظل مستجدات معايير الابلاغ المالي الدولية ، رسالة ماجستير غير منشورة , كلية العلوم الاقتصادية والتجارية - جامعة اكلي محند.
- 22- وردة , حسوني , 2015 , دراسة القيمة العادلة وتأثيرها على جودة التقارير المالية , رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير – جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم ، الجزائر .
- 23- يونس , عبد الرحمن جمعة , 2011 , أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية على المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية , رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة - الجامعة الإسلامية في غزة ، فلسطين .

ج. المجلات والدوريات

- 1- ابراهيم , محمد زيدان , 2003 , مدى اهمية الافصاح عن معلومات القيمة العادلة للأوراق المالية لأغراض تشجيع الاستثمار في سوق الاوراق المالية , المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة العدد 4 , كلية التجارة – جامعة عين شمس , القاهرة – مصر.
- 2- إسماعيل ، إبراهيم يعقوب ، 2016 ، إمكانية تطبيق نماذج القيمة العادلة في قياس القيمة الحقيقية للأسهم العادية ، مجلة العلوم الاقتصادية العدد 17 : العدد : 2 .
- 3- بدوي , هبة الله عبد السلام , 2015 , اثر هيكل الملكية ومستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على قيمة الشركة - دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية , مجلة المحاسبة والمراجعة , جامعة الاسكندرية , الاسكندرية – مصر .

- 4- جمعة , احمد حلمي , 2007 , المدقق الخارجي وتقديرات القيمة العادلة , المجلة الاردنية لإدارة الاعمال , المجلد 3 العدد 4 , عمان – الاردن .
- 5- حمد، منى كامل ، 2011 , نموذج القيمة العادلة وانعكاساته على جودة الارباح - دراسة تطبيقية في مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار, المعهد العالي للدراسات المالية والمحاسبية – جامعة بغداد .
- 6- خشارمة , حسين و سالم , عبد الرزاق حسن , 2007 , المحتوى المعلوماتي للتدفق النقدي الحر , مجلة دراسات ادارية , المجلد 35 , العدد 2 , الاردن .
- 7- خوري ، نعيم سابا , 2007 , القيمة العادلة والابلاغ المالي , مجلة البنوك العدد 8 , المجلد 19 , عمان – الاردن .
- 8- خوري ، نعيم سابا , 2009 , محاضرة حول القيمة العادلة والابلاغ المالي ، مجلة المدير المالي , مجلة الكترونية <http://financialmanager.wordpress.com>
- 9- دهمش ، نعيم ، أبو زر، عفاف 2004 , اتجاه المعايير المحاسبة الدولية نحو القيمة العادلة ، المؤتمر العلمي السادس تحت شعار المحاسبة في خدمة الاقتصاد ، للفترة 22-23 / 9 / 2004, عمان – الاردن .
- 10- رضا إبراهيم صالح , رضا ابراهيم , 2009 , أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الأزمة المالية العالمية , مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية – جامعة الإسكندرية العدد (2) ، المجلد 46 , تموز 2009.
- 11- زلط , علاء عاشور عبد الله , 2015 , اطار مقترح لتقييم اثر القياس المحاسبي للقيمة العادلة لأصول التنقيب على قيمة المنشأة , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية التجارة / جامعة المنوفية , جمهورية مصر العربية .
- 12- سرور , عاصم محمد احمد , 2012 , دراسة تحليلية للمعيار IFRS 13 قياس القيمة العادلة , المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة , العدد 2 , كلية التجارة – جامعة الاسكندرية .
- 13- الطويل , عصام محمد , 2018 , آراء مستخدمي القوائم المالية عن مدى تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS 13) في البنوك التجارية العاملة في فلسطين, بحث منشور , مجلة الشارقة للعلوم الانسانية والاجتماعية , العدد (2) المجلد (15) سنة 2018 , جامعة الشارقة – الامارات العربية المتحدة .

- 14- العامري , سعود جايد مشكور , 2000 , المعايير المستخدمة في تحديد قيمة المنشأة , مجلة العلوم الاقتصادية , كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة البصرة .
- 15- العبادي ، مصطفى راشد , 2010 , مدى حاجة معايير المحاسبة والمراجعة السعودية لتبني القيمة العادلة كأساس للقياس والإفصاح والمراجعة بالقوائم المالية - دراسة تحليلية مقارنة : ندوة مهنة المحاسبة في المملكة العربية السعودية وتحديات القرن الحادي والعشرين للفترة 19-18 / 5 / 2010 .
- 16- عبد الحكيم , مجدي مليجي , 2012 , مدخل مقترح لمراجعة عمليات توريق الاصول المالية لتحسين جودة التقارير المالية المنشورة في ضوء اساليب المحاسبة الابداعية , بحث في المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة , العدد 2 , كلية التجارة - جامعة عين شمس , مصر .
- 17- عبد الزهرة , كرار سليم , 2017 , ممارسات التحفظ المحاسبي وتأثيرها في تحسين كفاءة القرارات الاستثمارية وتعزيز قيمة الشركة , مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية , كلية الادارة والاقتصاد – جامعة الكوفة , العدد (3) المجلد (14) .
- 18- القشي , ظاهر , 2007 , السياسة المتبعة في تصنيف الاوراق المالية وفقا للمعيار المحاسبي الدولي وقم 39 في الشركات المساهمة الاردنية , المجلة العربية للإدارة , المنظمة العربية للتنمية الادارية - المجلد 27 العدد 6 , الجامعة العربية , مصر .
- 19- كاظم ، حاتم كريم وعبيس ، بهاء حسين ، 2012 ، علاقة منهج القيمة العادلة بالأزمة المالية العالمية ، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد 13 ، العدد 4 .
- 20- مريم , باي , 2017 ، ظهور وتطور مفهوم القيمة العادلة في المحاسبة المالية الدولية والنظام المحاسبي المالي في الجزائر , مجلة دراسات اقتصادية العدد 3 المجلد 4 كانون الاول , كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف – ميلة- الجزائر .
- 21- مشجل , هاني حميد و بلاسم , صابرين كريم , 2016 , دور اندماج الاعمال في تعظيم القيمة السوقية لشركات المساهمة الخاصة , مجلة كلية الكوت الجامعة – كلية الادارة والاقتصاد / جامعة واسط , العدد (2) السنة الأولى 2016 .

- 22 مطوع ، محمد عبد الحميد ، 2015 ، دور حوكمة الشركات في تعظيم قيمة المنشأة دراسة نظرية تطبيقية ، . مجلة أفق جديدة كلية التجارة - جامعة المنوفية، العدد تموز .
- 23 المعيني ، سعد سلمان عواد ، زياد ، هدى سلمان ، 2016 ، تأثير جودة الارباح على القيمة الحقيقية للاسهم وقيمة الشركة ، مجلة التقني ، المجلد 29 العدد 1 لسنة 2016 .
- 24 النجار ، جميل حسن ، 2013 ، اثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على موثوقية وملاءمة معلومات القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الفلسطينية ، المجلة الاردنية في ادارة الاعمال المجلد 9 ، العدد 3 ، عمان – الاردن .
- 25 النجار ، جميل حسن ، 2013 ، أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على موثوقية وملاءمة معلومات القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الفلسطينية : دراسة تطبيقية من وجهة نظر مدققي الحسابات والمديرين الماليين ، المجلة الاردنية في ادارة الاعمال ، المجلد 9 ، العدد 3 .
- 26 علاوي ، خضير مجيد ، 2014 ، القياس والافصاح المحاسبي لصافي الاصول المحاسبية باستعمال مبدأ القيمة العادلة ، مجلة جامعة بابل للعلوم الانسانية ، مجلد 22، عدد 6

ثانيا : المصادر الاجنبية

A. Books:

- 1- Essentials of Managerial Finance , 11th.ed., Orlando : The Dryden press, Co. .
- 2- Farcane , Nicolet A. & Deliu , Delia & Georgian , Maria , 2011 , auditing fair values in a sensitive socio – economical context annales universities Apulensis series economica .
- 3- Fernandez , BABLO, 2007 , Company valuation methods (the most common errors in valuation) working paper,2007,4,5

- 4- Fuller, Craig , Rands, Edward , Bakkar , Erwin and McIlwaine , Stephen , 2015 , Interpretation and application of international financial reporting standards , John Wiley & sons Inc.
- 5- Holt , Graham and Mirza , Abbas Ali , 2011 , Workbook and guide the practical implementation of international standards for financial reporting , John Wiley & sons Inc., 3th edition.
- 6- Irina Berzkalne , Elvira , Zelaglve , 2014 , Intellectual capital and company value , Procedia - Social and Behavioral Sciences .
- 7- Johnson ,Roy , 2001 , Shareholder Value - A business Experience Book.
- 8- Jones, C . , 2000 , Investment : Analysis & Management " 4th . ed . , N.Y . : John Wiley & Sons Inc. .
- 9- King , Alfred M , 2006 , Fair Value for Financial Reporting , New Jersey: John Wiley & Sons.
- 10- Laux, Christian & Leuz, Christian , 2009,The crisis of fair-value accounting : Making sense of the recent debate , Accounting, Organizations and Society 34.
- 11- Murphy, John., 2012 , AN Introduction to business valuation , ASA, MCBA,2012,5,6.
- 12- Palea , Vera, 2013 , Fair value Accounting and its usefulness to Financial Statement users, Department of Economics and Statistics- University of Torino ,Italy.
- 13- Pride, William , 2000 , Concepts and Strategy , Ho Ughton Mifflin Company .
- 14- Robert , R. , 2010 , Genesis Of The Accounting Standards Reflection , Concept Of Fair Value In R.F.C Partite 2 ,2428 , January 2010 .

- 15- Rose , p. & Hudgins , S. , 2008 , Bank Management & Financial Services , 7th Edition.
- 16- Ryan, Stephen, 2008 , Fair value accounting: Understanding the issues raised by the credit crunch", school of business, New York University .
- 17- Shaffer , Sanders , 2010 , Fair Value Accounting is a Villain or Innocent Victim? Exploring the Links between Fair Value Accounting Bank Regulatory Capital and the Recent Financial Crisis , Federal Bank of Boston , WPS N0:2010-1
- 18- Shamkuts , Volha , 2010 , Fair Value Accounting , BS-Thesis in Business Administration , University of Iceland.
- 19- Twain, Mark., 2012 , Fundamentals, Techniques & Theory (Commonly Used Methods Of Valuation) Book ,2012,1,2,5.
- 20- Walton, Peter, 2011 , An executive guide to IFRS", John Wiley & sons , Inc..
- 21- Watts , Ross L . and Zuo , Luo , 2012 , Accounting Conservatism and Firm Value : Evidence from the Global , MIT Sloan School of Management , Working Paper 4941-11
- 22- Weston, J. Fred , Besley , Scott , and Brigham , Eugene F., 1996 ,
- 23- Wheatons, Polestar, Road, Hennock, Barton , Marsh. , 2012 , international financial reporting , BPP Learning Media Ltd.

B. Journals and Periodicals and Researches

- 1- Ammann , Manuel and Oesch , David , Schmid , Markus M. , 2011 , Corporate governance and firm value :International evidence , Journal of Imperial Finance , Volume (16) , Issue (1) , January 2011.
- 2- Barth , Marry E. Beaver, William H. and Ladsman, Wayne R. , 2001 ,The Relevance of the Value Relevance Literature for Financial

- Accounting Standard Setting Another View, Journal of Accounting and Economics, Vol. 31.
- 3- Barth, M. E. ,2006, Including Estimates of the Future in Today's Financial Statements , Accounting Horizons , Vol 20 , 3 .
 - 4- Cairns, D. , 2006, The Use of Fair Value in IFRS. Accounting in
 - 5- Catherine, T. , Richard ,W. , 2014, Fair Value of an Entity's Property, Plant and Equipment for First-Time Adoption of Accounting Standards for Private enterprise. A Business Valuator's Perspective,2 .
 - 6- Chowdhury , Anup and Chowdhury , Suman Paul , 2010 , Impact of capital structure on firm's value: Evidence from Bangladesh , Journal of Business and Economic Horizons , Volume (3) Issue (3) October 2010
 - 7- Day, G.S. &L. Fahey. , 1998, Putting Strategy into Shareholder Value Analysis. Harvard Business Review. March- April .
 - 8- El-fakki , Alfatih Alamin Abdalrahim and Hammad , Suleiman Musa Elzain , 2015 , The Impact of the Application of Fair Value Accounting on the Quality of Accounting Information , International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences Vol. 5 (1).
 - 9- Ernst and young ifrs core tools 1 , 2012 ,ifrs update of standards and interpretations in issue 31 march 2012.
 - 10- Europe 3 (1) .
 - 11- Fatima, A. , Foote , P. , 2012 , The Value Relevance of International Financial Reporting Standards : Empirical Evidence in an Emerging Market . The International Journal of Accounting .47.

- 12- Ghafeer , Nour Aldeen M. and Abdul Rahman , Abdul Aziz A. ,2014 , The Impact of Fair Value Measurements on Income Statement: IFRS 13,Journal of Finance and Accounting , Vol. 5 (16).
- 13- Goncharov, Igor ، 2015 ، Fair Value Accounting ، Earnings Volatility and Stock Price Volatility.
- 14- Grant , Thornton , 2012, IFRS 13, Fair value measurement. Grant Thornton, February 2012 .
- 15- Hans Lind , 1998 , The definition of market value : Criteria for judging proposed definitions and an analysis of three controversial components , Journal of Property Valuation and Investment , Vol. 16 , No. 2.
- 16- International Accounting Standards Board, International Accounting Standard 16: Accounting for Property, Plant and Equipment London United Kingdom, 1982 .
- 17- Landsman، W.R. ,2007, Is fair value accounting information relevant and reliable? Evidence from capital market research. Accounting and Business Research. Special Issue: International Accounting Policy Forum.
- 18- LAUX, C; LEUZ,C. , 2009 , Did Fair-Value Accounting Contribute to the Financial Crisis? Journal of Economic Perspectives, American Economic Association USA. vol. 24 (1) .
- 19- Lee , Y. , Petroni , K. and Shen , M. , 2006 , Cherry picking, financial reporting quality, and comprehensive income reporting choices : The case of property - liability insurers . Contemporary Accounting Research , 23(3).
- 20- Leuz , Christian Laux Christian , 2009 , The Crisis of Fair Value Accounting : king Sense of the Recent University of Chicago , Booth School of Business.

- 21- Malmi, T. and S. Ikaheimo , 2003, Value Based Management Practices – Some Evidence from the Field. Management Accounting Research, No.14.
- 22- Nelson, Jon , 2007 , Fair Value Measurements , working Paper, International Accounting Standards Board.
- 23- Obert ,Robert , 2010 , Genesis of the concept of fair value in standards accountants part 2, French accounting review No: 428, January 2010.
- 24- Qi Luo, T.H., 2005, Bank Relations, Cash Holding and Firm Value: Evidence from Japan. Management Research News, Vol.28 .
- 25- Shamkuts , volha , 2010 , Fair value Accounting , University oficeland , unpublished master dissertation , Faculty of Busine
- 26- Sing, Ting Yieng , Meng , Soo Choon , 2005 , Fair Value Accounting – Relevance, Reliability and Progress in Malaysia.
- 27- Tata Consultancy Services , 2014 , An Overview of the Final Version of IFRS 9 Financial Instruments .
- 28- Uno, J. , 2012 , Ownership Structure , liquidity and Firm Value, Journal of Applied Corporate Finance , Vo.112.
- 29- Watchman , A. , 2012 , IFRS 13 : Fair Value Measurement , IFRS Newsletter, Special Issue, February 2012.
- 30- Whittington, G. ,2008, Fair value and the IASB/FASB conceptual framework project: an alternative view. Abacus, 44(2), 139-168.

الملاحق

ملحق (1)

1. مصرف المنصور للاستثمار

السنة	القيمة العادلة للموجودات	الكلفة التاريخية للموجودات	الفرق	نسبة الانخفاض
2018	2494452152	2852604380	(358152228)	0.12
2019	1113828450	1245216875	(131387925)	0.10

2. مصرف بغداد

السنة	القيمة العادلة للموجودات	الكلفة التاريخية للموجودات	الفرق	نسبة الزيادة
2018	4666318	4949628	(283310)	0.05
2019	4182827	4182827	-	-

3. مصرف الخليج

السنة	القيمة العادلة للموجودات	الكلفة التاريخية للموجودات	الفرق	نسبة الزيادة
2018	16426622471	17421919790	(995297319)	0.057
2019	1512866231	1596503570	(83637339)	0.052

4. المصرف الاهلي

السنة	القيمة العادلة للموجودات	الكلفة التاريخية للموجودات	الفرق	نسبة الزيادة
2018	2587918000	2630882000	(42964000)	0.016
2019	38184340000	38388163000	(203823000)	0.0053

توجد امكانية قياس احتساب معيار القيمة العادلة وفقا لمعيار الابلاغ المالي الدولي IFRS 13 بالشكل الذي يلائم الشركات العراقية .

الملحق (2)

مصرف المنصور (المبالغ بالملايين)						
صافي الأصول التاريخية	صافي الأصول بالقيمة العادلة	نسبة التغير	عدد الاسهم	حصة السهم السوقية	حصة السهم السوقية بالقيمة العادلة	الزيادة بالقيمة السوقية للسهم الواحد
280106	290679	0.145997511	11835	23.668	25	0.8900000000000000
281792	331752	0.166626988	6464	43.594	51	7.7000000000000000
288722	331175	0.166337182	12951	22.293	26	3.2000000000000000
290322	359565	0.180596448	4997	58.099	72	13.8000000000000000
291001	339328	0.170432138	5817	50.026	58	8.3000000000000000
295051	338487	0.170009734	10541	27.991	32	4.1200000000000000
	1990986					
	1726994					
مصرف بغداد (المبالغ بالملايين)						
صافي الأصول التاريخية	صافي الأصول بالقيمة العادلة	نسبة التغير	عدد الاسهم	حصة السهم السوقية	حصة السهم السوقية بالقيمة العادلة	الزيادة بالقيمة السوقية للسهم الواحد
29101	29192.015	0.173208386	27151	1.072	1.075172738	0.003352178904571
29141	30295.353	0.17975495	31126	0.936	0.973313404	0.037086455468226
26851	27769.692	0.164769151	23117	1.162	1.201267119	0.039740969413116
26014	26042.448	0.154520693	36174	0.719	0.719921712	0.000786421459833
26241	26804.582	0.159042751	39871	0.658	0.672282662	0.014135136229390
26214	28432.871	0.168704068	39551	0.663	0.71889133	0.056101514318981
	168536.961					
	163562					
مصرف الاستثمار (المبالغ بالملايين)						
صافي الأصول التاريخية	صافي الأصول بالقيمة العادلة	نسبة التغير	عدد الاسهم	حصة السهم السوقية	حصة السهم السوقية بالقيمة العادلة	الزيادة بالقيمة السوقية للسهم الواحد
18624	19044.359	0.116790025	54439	0.342	0.349829332	0.007721651757012
28878	29353.134	0.180008855	16380	1.763	1.792010623	0.029006959706960
28126	28526.022	0.174936569	10922	2.575	2.611794726	0.036625343343710
28514	28836.781	0.176842307	11140	2.560	2.588579982	0.028974955116696
28321	28586.239	0.175305851	10618	2.667	2.692243266	0.024980128084385
28451	28718.41	0.176116393	11241	2.531	2.554791389	0.023788808824838
	163064.945					
	160914					
مصرف بابل (المبالغ بالملايين)						
صافي الأصول التاريخية	صافي الأصول بالقيمة العادلة	نسبة التغير	عدد الاسهم	حصة السهم السوقية	حصة السهم السوقية بالقيمة العادلة	الزيادة بالقيمة السوقية للسهم الواحد
16013	16112.616	0.114675679	6643	2.411	2.425502935	0.014995634502484
18951	19073.23	0.135746771	6883	2.753	2.77106349	0.017758244951329
24487	24601.923	0.175095231	3259	7.514	7.548917766	0.035263270942006
23952	26006.727	0.185093412	2575	9.302	10.09969981	0.797952233009708
25314	27372.695	0.194815192	2756	9.185	9.932037373	0.746986574746009
25411	27338.766	0.194573715	2846	8.929	9.606031623	0.677359803232607
	140505.957					
	134128					
مصرف الخليج (المبالغ بالملايين)						
صافي الأصول التاريخية	صافي الأصول بالقيمة العادلة	نسبة التغير	عدد الاسهم	حصة السهم السوقية	حصة السهم السوقية بالقيمة العادلة	الزيادة بالقيمة السوقية للسهم الواحد
30398	30610.778	0.159958993	3367	9.028	9.091410157	0.063195129195130
34597	34606.259	0.180837689	14791	2.339	2.339683524	0.000625988776959
32162	32260.237	0.168578369	6549	4.911	4.925979081	0.015000305390136
30878	30986.822	0.161924041	3865	7.989	8.017289004	0.028155756791720
30972	31442.361	0.164304495	4138	7.485	7.598443934	0.113668680521991
31024	31459.951	0.164396413	4251	7.298	7.400600094	0.102552575864503
	191366.408					
	190031					
مصرف الاهلي (المبالغ بالملايين)						
صافي الأصول التاريخية	صافي الأصول بالقيمة العادلة	نسبة التغير	عدد الاسهم	حصة السهم السوقية	حصة السهم السوقية بالقيمة العادلة	الزيادة بالقيمة السوقية للسهم الواحد
15862	16059.195	0.10969945	1216	13.044	13.20657484	0.162166940789474
26345	26545.201	0.181328763	2934	8.979	9.047444104	0.068234832992502
26034	26235.097	0.17921046	5015	5.191	5.231325424	0.040099102691925
25216	25472.541	0.174001483	25090	1.005	1.015246752	0.010224830609805
25546	25930.961	0.177132924	1472	17.355	17.61614198	0.261522418478261
25842	26149.671	0.17862692	1682	15.364	15.54677229	0.182919738406659
	146392.666					
	144845					

الملحق (3)

جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة القادسية
كلية الإدارة والاقتصاد
وحدة الشؤون العلمية و الدراسات العليا

مع لسانة قواتنا المسلحة الياسلة لبحر الارجاب

العدد/ ع
التاريخ/ ١/٧ / ٢٠٢١

جامعة القادسية
كلية الإدارة والاقتصاد
وحدة الشؤون العلمية و الدراسات العليا

الى / سوق العراق للاوراق المالية

م/ تسهيل مهمة

تحية طيبة... .

انطلاقاً من مبدأ التعاون بين مؤسسات الدولة يرجى تسهيل مهمة الطالب (عبد الكريم عبد الكاظم عبد الرضا) الدراسات العليا / ماجستير/ قسم (المحاسبة) لغرض الحصول على بعض المعلومات والبيانات لغرض انجاز الرسالة الموسومة (اثر المحاسبة عن القيمة العادلة وفقاً لمعيار الدولي ١٣ على قيمة الشركة).

... مع التقدير ...

أ.د. طاهر ريسان دخيل
معاون العميد للشؤون العلمية والدراسات العليا

٢٠٢١/١/٧

نسخة منه الى

- مكتب السيد العميد للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير .
- وحدة الشؤون العلمية والدراسات العليا مع الأولويات .
- اضبارة الطالب اعلاذ

جمهورية العراق - محافظة القادسية - مدينة ذيوانية - جامعة القادسية - ص.ب(٢٤٤)
الموقع الرسمي على شبكة الانترنت www.a.de.qu.edu.iq البريد الإلكتروني ade@qu.edu.iq

Abstract

In view of the global trend to adopt international accounting standards which adopt the fair value model in accounting measurement and support the international accounting bodies that support this trend, and in light of the fact that there are deficiencies , in the use of the historical cost measure, which has been used for several decades as a basic principle of accounting measurement, the search for international accounting standards continues Including the fair value measure according to Financial Reporting Standard 13. The topic of the dissertation deals with establishing the concept of fair value and identifying the most important challenges facing the application process, and getting acquainted with the International Financial Reporting Standard 13 and its role in applying fair value in the local Iraqi environment and thus the possibility of using it in determining the value of the company.

For the purpose of achieving the goal of the study, the descriptive and analytical approach was adopted for the data and information obtained by the researcher by conducting interviews with a number of bank and department managers in a sample of Iraqi banks registered in the Iraq Stock Exchange, and then analyzing them by adopting some quantitative financial methods. The study reached a set of conclusions, the most prominent of which was the existence of an impact relationship of accounting on fair value in accordance with International Accounting Standard 13 on the value of the company in financial institutions. The adoption of the measurement of fair value in accordance with International Accounting Standard 13 in determining the value of accounting is more reliable on other accounting standards. . One of the most important recommendations recommended by the researcher is the

need to pay attention to the actual application of the fair value concept, for the advantages it enjoys for measurement and accounting disclosure and because of its preference over the historical cost, the need to review the Iraqi accounting rules and update them in line with international financial accounting standards, especially in the banking sector as it is one of the most important sectors. Influencing the country's economy. .

Keywords: fair value, company value

*Ministry of Higher Education
and scientific Research
Al- Qadissiya University
College of Administration and Economics
Department of Accounting*



*Measuring the impact of the
application of IFRS 13) on the value
of the company*

**Master's thesis submitted to the Council of the
Master's thesis submitted to the Council of the College of
Administration and Economics at the University of Al-Qadissiya and
it is part of the requirements for obtaining a Master's degree
in Accounting**

By

Abdul Karim Abdul Kazem Abdul Redha Al-Amrani

Supervised By

Prof. Dr. Qasim Muhammad Abdullah Al-Baaj

2021 AD

1442 AH